Distr.
GENERAL

E/ESCWA/29/11
18 October 2016
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة التاسعة والعشرون
الدوحة، 13-15 كانون الأول/ديسمبر 2016

البند 13 من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية

المحتويات

الصفحة

الفصل 1- الانتقال إلى مسار جديد للتنمية 1

1- المسارات العالمية والإقليمية لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 1
2- ملامح خطة التنمية المستدامة لعام 2030 3
3- التنمية البشرية المستدامة: إطار محسَّن لمفهوم التنمية 6
4- أطر الرصد والمتابعة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 8

الفصل 2- الأطر الوطنية الداعمة لتنفيذ خطة 2030 9

1- مدى توافق الأطر العربية للتنمية مع خطة 2030: أمثلة من بعض البلدان 9
2- الإطار المؤسسي لتنفيذ خطة 2030 10
3- سُبل تطوير الأطر المؤسسية 15

الفصل 3- الأطر الإقليمية الداعمة لتنفيذ خطة 2030 17

1- أطر التنمية المستدامة ضمن جامعة الدول العربية 17
2- أطر التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة في المنطقة العربية 20
3- المنتدى العربي للتنمية المستدامة 21

الفصل 4- التحديات في وجه تنفيذ خطة 2030 في البلدان العربية 23

1- التحديات النابعة من البيئة العالمية 23
2- التحدّيات النابعة من ظروف المنطقة العربية 23
3- التحديات الكامنة في خطة 2030 بحد ذاتها 29

الفصل 5- الإجراءات الممهدة لتنفيذ خطة 2030 30

1- بناء القدرات 30
2- تهيئة البنية الإحصائية 32
3- تحسين القدرة على جمع البيانات 38
4- مبادرات الإسكوا لتهيئة البنية الإحصائية في المنطقة العربية 39
5- حشد الموارد 41

الفصل 6- تكييف خطة 2030 على المستوى الوطني 56

1- مراحل التكييف الوطني 57
2- منهجية التكييف 58
3- دور الإسكوا 74

المرفقات

المرفق الأول- المؤشرات الإقليمية للسكان والتنمية 75
المرفق الثاني- أهداف التنمية المستدامة 77

الهوامش 89

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الجداول

الجدول 1- أداء المنطقة العربية مقارنة بالمتوسط العالمي لمؤشرات التنمية 24
الجدول 2- الفجوة التمويلية في المنطقة العربية 42
الجدول 3- الموارد المطلوبة لتمويل أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية 2015-2030 43
الجدول 4- محاور السياسات للعنقود الأول 67

قائمة الأشكال

الشكل 1- التنمية البشرية المستدامة: إطار محسَّن لمفهوم التنمية 7
الشكل 2- الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في ألمانيا 11
الشكل 3- الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في مصر 14
الشكل 4- توافر البيانات من مصادر وطنية لمؤشرات الهدف 5 35
الشكل 5- توافر البيانات من مصادر وطنية للمؤشرات الاقتصادية والبيئية 36
الشكل 6- الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان العربية (2011-2015) 44
الشكل 7- الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان العربية (2011-2015) 44
الشكل 8- عائدات الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان العربية 45
الشكل 9- متوسط التدفقات المالية غير المشروعة، بحسب البلدان (2004-2013) 46
الشكل 10- مجموع التدفقات المالية العربية غير المشروعة (2004-2014) 46
الشكل 11- المساعدة الإنمائية الرسمية للمنطقة العربية 47
الشكل 12- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من وإلى المنطقة العربية 2000-2015 48
الشكل 13- صافي تدفقات الاستثمار المباشر من وإلى البلدان العربية لعام 2015 49
الشكل 14- التحويلات إلى المنطقة العربية 49
الشكل 15- التمويل المبتكر: إصدارات الصكوك في العالم 2001-2015 50
الشكل 16- مساهمة القطاع الخاص العربي في البنى التحتية 1990-2014 51
الشكل 17- الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لكل دولار يُصرف 52
الشكل 18- النمو المتوقع في التجارة البينية العربية وفقاً لرؤية الإسكوا لعام 2025 52
الشكل 19- نمو الناتج المحلي الإجمالي جراء التحول الهيكلي على المستوى الوطني، 2015-2025 55
الشكل 20- مراحل تكييف خطة 2030 وطنياً 56
الشكل 21- الروابط بين النمو المستدام والعمل اللائق والقضاء على الفقر 60
الشكل 22- حُزم السياسات الهادفة إلى تحقيق المساواة والتضمين والعدالة (أهداف العنقود الثالث) 64
الشكل 23- حُزم السياسات لتحقيق أهداف الطاقة والمياه والأمن الغذائي (العنقود الثاني) 64
الشكل 24- الترابط المحدد والمباشر بين أهداف العنقود الأول والأهداف الأخرى 65
الشكل 25- إجمالي روابط العنقود الأول 66
الشكل 26- الترابط بين العنقود الأول ووسائل التنفيذ (الهدف 17) 66
الشكل 27- الطابع الكلي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 69
الشكل 28- مجمل صِلات الترابط 71
الشكل 29- الترابط الإيجابي 72
الشكل 30- الترابط السلبي 72

الفصل 1- الانتقال إلى مسار جديد للتنمية

جاءت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدتها دول العالم في أيلول/سبتمبر 2015، تتويجاً لمسارات دولية مترابطة قادتها الحكومات وشاركت فيها جهات غير حكومية متنوعة. وقد صبت هذه المسارات المختلفة، ولا سيّما الأهداف الإنمائية للألفية ومسار ريو ومسار التمويل من أجل التنمية، في نقطة التقاء تاريخية لتحديد معالم التنمية لما بعد 2015، مما ساهم بشكل كبير في تشكيل مكونات خطة 2030 وجعل منها خطة متكاملة وشاملة ومتوازنة.

وقد شاركت الدول العربية بفعالية في تلك المسارات، وحرصت على تنسيق المواقف في ما بينها ومع مجموعات الدول المؤثرة في المفاوضات، ولا سيما منها مجموعة الـ 77 والصين، انطلاقاً من خصوصيات المنطقة وأولوياتها التنموية. وأصبحت التنمية المستدامة بإطارها الجديد إلتزاماً على الحكومات العربية كما على سائر حكومات العالم، وذلك بحكم مشاركتها في قمة التنمية المستدامة التي عقدت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك من 25 إلى 27 أيلول/سبتمبر 2015 واعتُمدت خلالها الخطة بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"[1].

هذا الفصل يلخص المسارات العالمية والإقليمية التي آلت إلى وضع خطة 2030، علماً بأن هناك مسارات هامة أخرى أثرت في هذه الخطة الطموحة وتأثرت بها ولكنها غير مشمولة في العرض، كتلك المتعلقة بتغيّر المناخ والمستوطنات البشرية والتصدي للكوارث وتسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك لصعوبة تناولها جميعاً بشكل وافٍ في هذا التقرير.

كما يقدم الفصل لمحة عن الخطة وغاياتها العامة ومبادئها الأساسية، وأطر الرصد والمتابعة التي يمكن من خلالها تقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ويتوقف الفصل عند مفهوم "التنمية البشرية المستدامة" وهو إطار محسن لمفهوم التنمية، يقضي بأن للتنمية خمسة أبعاد وليس ثلاثة، فإلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يضاف البعدان السياسي والثقافي. ولهذين البعدين الإضافيين أهمية خاصة في المنطقة العربية حيث تساهم الثقافة والظروف السياسية في تحريك أنماط الإنتاج والاستهلاك والمبادرات الاجتماعية إلى حد كبير.

1- المسارات العالمية والإقليمية لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030

(أ) المسار العالمي

<u>الأهداف الإنمائية للألفية</u>

مع اقتراب الموعد المحدد لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، اتفقت بلدان العالم على تكثيف الجهود لتحقيق هذه الأهداف، وعلى صياغة خطة جديدة للتنمية لما بعد عام 2015 يُستكمل في إطارها إنجاز ما لم يُنجز، وفي الوقت ذاته تُدرج فيها الأهداف المتعلقة بالتحديات المستجدة. وفي هذا الصدد، شكّل الأمين العام للأمم المتحدة فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015، الذي ضمّ ممثلين عن كل مناطق العالم. قدّم الفريق تقريره في أيار/مايو 2013[2] وتلا ذلك سلسلة من المشاورات بشأن مسار التنمية لما بعد 2015 على المستوى العالمي، ولخص الأمين العام في تقرير تجميعي[3] ما توصلت إليه من نتائج حتى تاريخ صدور التقرير في 4 كانون الأول/ديسمبر 2014. ومما تضمنه التقرير اقتراح ستة عناصر أساسية لأهداف التنمية المستدامة هي كرامة الإنسان، وتمكين الناس، والرخاء، والحفاظ على كوكب الأرض، والعدل، والشراكة، ومبادئ أساسية لتحقيق خطة التنمية الجديدة، منها القضاء على عدم المساواة في جميع المجالات، وضمان احترام حقوق الإنسان وفق المعايير الدولية، وإسناد السياسات إلى بيانات وأدلة موثوقة.

<u>مسار ريو</u>

وساهم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيو 2012، من جهته، في مسار إعداد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث أرست وثيقته الختامية "المستقبل الذي نصبو إليه"[4] أسُس التنمية لما بعد عام 2015. كما نصت

الوثيقة على إطلاق مسار حكومي دولي شفاف شامل للجميع لوضع أهداف التنمية المستدامة، وتأسيس المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ليحلّ محل لجنة التنمية المستدامة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وتشكيل فريق عامل مفتوح باب العضوية لإعداد مقترح بالأهداف. وقد شاركت ست دول عربية هي الإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية، في الفريق العامل الذي ضم ممثلين عن ثلاثين دولة عضو في الأمم المتحدة. وقدم الفريق العامل إلى الجمعية العامة في تموز/يوليو 2014، إثر عملية تشاورية دولية مكثفة، مقترحاً تضمّن 17 هدفاً و169 غاية[5] وشكّل أساساً للمفاوضات بشأن الخطة.

جدير بالذكر أن الدول العربية التزمت بالتنمية المستدامة منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (مؤتمر قمة الأرض) الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام 1992. وأقرّت جامعة الدول العربية في تموز/يوليو 2002 مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية التي رُفعت إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من 26 آب/أغسطس إلى 4 أيلول/سبتمبر 2002. وبذلت الدول العربية جهوداً لتضمين أهداف جدول أعمال القرن 21[6]، الذي اعتُمد في مؤتمر قمة الأرض في عام 1992، في استراتيجيات التنمية الوطنية والمحلية ولإنشاء مؤسسات وطنية للتنمية المستدامة.

مسار تمويل التنمية

تضمن توافق آراء مونتيري الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات المشاركة في المؤتمر الدولي الأول لتمويل التنمية (مونتيري، المكسيك، 22 آذار/مارس 2002) بنوداً هامة حول التعاون الدولي في مجال تمويل التنمية وقرارات بشأن تعبئة الموارد المالية المحلية والدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة الدولية، وزيادة التعاون المالي والتقني الدولي، وقضايا تتعلق بالديون الخارجية وباتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، من أجل دعم التنمية. وتم تحديث توافق آراء مونتيري في كل من المؤتمرين الثاني والثالث لتمويل التنمية اللذين عقدا في الدوحة في عام 2008، وفي أديس أبابا في عام 2015.

خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[7] حدّدت مجالات العمل ذات الأولوية، ودعت إلى إنشاء منتدى جديد لتيسير إقامة البنى التحتية في البلدان النامية وتحديثها. وتضمنت أكثر من 100 تدبير ملموس لمعالجة جميع مصادر التمويل، ومن هذه التدابير التعاون في قضايا تتراوح من التكنولوجيا والعلوم والابتكار والتجارة إلى مساعدة البلدان النامية على تعزيز أنظمتها ومؤسساتها. وفي هذه الخطة، جددت الدول التزامها بإنفاق 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي على المساعدات، والتزمت بجمع المزيد من الضرائب ومحاربة التهرب الضريبي والتعامل مع التدفقات المالية غير المشروعة. كما أكدت دور الاستثمار الخاص ووعدت بتهيئة البيئات التمكينية.

كما أكدت الخطة أهمية تعزيز الاستفادة من إمكانات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وخاصة لدى النساء والشباب والأطفال وذوي الإعاقة. ودعت إلى وضع سياسات تحفز البحث ودعم الابتكار واستحداث تكنولوجيات جديدة في البلدان النامية، واعتماد استراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، لتعزيز تبادل المعارف والتعاون. كما قرّر المؤتمر إنشاء آلية لتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وكانت الإسكوا قد عملت على تنسيق الموقف التفاوضي العربي قبل المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وذلك في الدورة التاسعة للجنة تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية التابعة لها (عمّان، 7-8 نيسان/أبريل 2015). وتمحور الموقف العربي حول أهمية تعبئة موارد التمويل (المباشرة وغير المباشرة) من مختلف المصادر العامة والخاصة والمحلية والدولية، وتعزيز فاعلية هذه الموارد والعائد منها، وتجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومقاومة الفساد المالي ورفع مستوى التعاون الدولي بشأن سياسات الجباية واسترجاع الأموال المنهوبة. وقد تم رفع هذا الموقف إلى المجموعة العربية في نيويورك للاستفادة من عناصره في التفاوض على الوثيقة الختامية للمؤتمر.

ومتابعة لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا، عملت الإسكوا مع الدول الأعضاء في إطار الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية التابعة لها (عمّان، 14-16 كانون الأول/ديسمبر 2015) على تحديد الأولويات الرئيسية للمنطقة العربية في مجال تمويل التنمية في ظل تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية وعدم وفاء الدول بالتزاماتها. ومن هذه الأولويات تهيئة ظروف استثمارية محفّزة، واستغلال السيولة المتوفرة في البنوك

العربية، وتقليص هدر الموارد، ومعالجة التهرّب الضريبي. وفي هذا الصدد، تم اقتراح إنشاء منتدى عربي للسياسات الضريبية ووضع آليات لتشجيع الاستثمارات والمدخرات المحلية في البلدان العربية. ولأن أقل من 15 في المائة فقط من المساعدات الإنمائية العربية التي قُدرت بنحو 22 مليار دولار أمريكي في عام 2014 خُصصت للمنطقة بينما ذهبت نسبة 80 في المائة منها لبلدان نامية خارج المنطقة العربية[8]، طالبت الدول العربية الإسكوا بإعداد دراسة معمّقة حول إمكانية إنشاء بنك عربي إقليمي يكون هدفه تعبئة الموارد المالية والفنية لتمويل التنمية المستدامة.

(ب) المسار الإقليمي

حظي الإعداد لخطة التنمية لما بعد 2015 باهتمام مختلف المجالس الوزارية العربية التابعة لجامعة الدول العربية، وخاصة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب باعتباره المعني بالتنسيق في هذا الملفّ. فقد نظّم المجلس المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية (القاهرة، 2-3 كانون الأول/ديسمبر 2012) الذي صدر عنه عدد من التوصيات بشأن التحرّك العربي المطلوب لعام 2015 وما بعده، اعتمدتها القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض، كانون الثاني/يناير 2013).

وتنفيذاً لقرار القمة العربية التنموية السابق ذكرها، نظّم مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب مؤتمراً وزارياً عقد في عمّان، يومي 10 و11 أيار/مايو 2014 وصدر عنه إعلان بشأن أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة ما بعد 2015، متضمناً خمس عشرة أولوية تنموية للمنطقة العربية، منها القضاء على الفقر المدقع، وخفض معدلات الفقر والبطالة وتوفير العمل اللائق للشباب من الجنسين، وتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير التعليم المتميز للجميع، وتأمين الخدمات الصحية الجيدة والشاملة، وتمكين المرأة والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز النزاهة والحوكمة، وتوطيد التماسك الاجتماعي. واستكمل المجلس جهوده بتحديد غايات لكلّ من الأولويات العربية وإدراجها ضمن مصفوفة اعتمدها المجلس في دورته الرابعة والثلاثين (شرم الشيخ، مصر، 20-22 كانون الأول/ديسمبر 2014).

وعبّرت المنطقة العربية بشكل واضح عن أولوياتها بالنسبة لخطة التنمية لما بعد عام 2015 من خلال عدد من الإعلانات والوثائق الحكومية، منها: إعلان القاهرة المعتمد خلال مؤتمر السكان والتنمية في المنطقة العربية لما بعد عام 2014 (حزيران/يونيو 2013)، وإعلان القاهرة حول خطة التنمية للمرأة لما بعد 2015 (شباط/فبراير 2014)، والإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة الذي أقرّه مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (حزيران/يونيو 2014).

وتتعاون الإسكوا حالياً مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة لاستكمال تحديث وثيقة الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة في ضوء خطة 2030.

وحظيت مسألة الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة باهتمام جامعة الدول العربية وآلية التنسيق الإقليمي لوكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية. فتمّ إنشاء مجموعتي عمل تترأسهما الإسكوا، الأولى حول السياسات والبرامج المتعلقة بتنفيذ خطة 2030 وتُعنى بتنسيق التقرير العربي للتنمية المستدامة وأعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة، ومناقشة القطاعات ومجالات العمل ذات الأولوية وترابطها؛ والثانية حول البيانات وقياس أهداف التنمية المستدامة وتُعنى بتنسيق جهود بناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية وتطوير إطار إحصائي إقليمي حول التنمية المستدامة.

2- ملامح خطة التنمية المستدامة لعام 2030

(أ) جديد الخطة

تتضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 17 هدفاً و169 غاية وهي مدرجة في المرفق الثاني لهذا التقرير، وتتميز عن الأهداف الإنمائية للألفية بنواح شتى، منها الاختلاف في أسلوب وضع كل من الوثيقتين: وثيقة أهداف الألفية كانت نتيجة توافق في الآراء بين قادة الدول؛ والخطة الجديدة جاءت حصيلة مفاوضات واسعة النطاق استمرت ثلاث سنوات منذ عام 2012 وشارك فيها ممثلو الدول كافة وأطراف أخرى غير رسمية، وبالتالي تُعتبر هذه الخطة ملكية مشتركة لكل الدول، وهي بالفعل تخاطب كافة بلدان العالم وتحمّلها المسؤولية والالتزام، ولا سيما البلدان المتقدمة اقتصادياً.

واختلفت أيضاً الآلية التي اتُّبعت. فقد قام فريق عمل ضيّق ومُغلق بتحديد الأهداف الإنمائية للألفية والغايات والمؤشرات المتصلة بها في عام 2001، استناداً إلى إعلان الألفية

الصادر عن الأمم المتحدة في عام 2000. أما خطة التنمية المستدامة فتولى فريق مفتوح باب العضوية تنسيق وقيادة المشاورات بشأنها. وكانت عملية التشاور أوسع نطاقاً وأكثر تعقيداً، وتضمَّنت مسارات عدة متزامنة تمّ دمج نتائجها في وثيقة واحدة. تم تشكيل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة والتابع للجمعية العامة في أوائل عام 2013، بموجب قرار اتخذته الجمعية العامة بناءً على إحدى توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+20) الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيو 2012.

الإنجازات والثغرات في التنمية في المنطقة العربية

التزمت الدول العربية بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية منذ اعتمادها في عام 2000. وقامت معظم هذه الدول في إطار التزامها هذا بإعداد تقارير وطنية حول التقدّم المحرز في تنفيذ الأهداف وعرضها طوعياً خلال الاستعراضات الوزارية السنوية التي يجريها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. كما قامت منظمات الأمم المتحدة الأعضاء في آلية التنسيق الإقليمي تحت قيادة الإسكوا وبالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للبلدان العربية وجامعة الدول العربية، بإصدار أربعة تقارير عربية حول الأهداف الإنمائية للألفية كان آخرها في عام 2013، ترصد التطور على المستوى الإقليمي في عملية التنفيذ.

وقد أشار التقرير الرابع والأخير لحالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية إلى بعض الإنجازات. فبصورة عامة وبحسب بيانات 2012، اتسع التعليم الابتدائي الشامل ليغطي 92 في المائة من الأطفال في سن الدراسة، كما تعززت المساواة بين الجنسين وسجل تقدم في تمكين المرأة في مجال التعليم حيث قاربت نسب التعليم الابتدائي والثانوي للإناث (0.93 في المائة) نسب التعليم للذكور (0.91 في المائة)، والتمثيل في البرلمان حيث ارتفعت نسبة النساء في البرلمان في المنطقة بشكل عام من 2.6 في المائة في عام 2000 إلى 12.7 في المائة في عام 2013. وهبطت وفيات الأطفال حديثي الولادة بنسبة 34 في المائة بين عامي 1990 و2011 وبنسبة 36 في المائة للأطفال دون سن الخامسة. وتحسنت صحة الأمهات بانخفاض الوفيات النفاسية بنسبة 27 في المائة. وبذلت الدول العربية جهوداً حثيثة لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسب فازداد عدد المرضى الذين يتلقون العلاج بنسبة 50 في المائة، والملاريا فانخفضت نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بهذا المرض بين عامي 2000 و2010، وغيرها من الأمراض. وأصبح 81 في المائة من سكان المنطقة يحصلون على المياه الصالحة للشرب[أ].

ولكن يظهر التقرير أيضاً أن المنطقة العربية، رغم التقدم الذي أحرزته في تحقيق بعض الأهداف، لا تزال متأخرة في مكافحة الفقر والجوع، وإيصال المياه وخدمات الصرف الصحي إلى المناطق الريفية، وتخفيض معدل وفيات الأطفال والأمهات. كما أن التقدّم لم يكن متوازناً بين مجموعات البلدان المتشابهة في المنطقة ولا بين بلدان المجموعة الواحدة ولا حتى داخل البلد الواحد. وكان من الملفت استمرار الفجوة النوعية بين الجنسين فى معظم المجالات واتساعها في المناطق الريفية.

مثلاً، معدلات الفقر المدقع والجوع التي انخفضت من 5.5 في المائة في عام 1990 إلى 4.1 في المائة في عام 2010، عادت لترتفع إلى 7.4 في المائة في عام 2012 بسبب الأزمات التي عصفت بالمنطقة. ولم يترجم ارتفاع نسبة تعليم الإناث إلى زيادة معدل انخراطهن في سوق العمل وظلت نسبة مشاركتهن دون المستوى العالمي. فمثلاً، تشغل النساء في البلدان العربية أقل من 20 في المائة من الوظائف المدفوعة الأجر خارج القطاع الزراعي، بينما تصل هذه النسبة على الصعيد العالمي إلى 40 في المائة. ورغم الزيادة المحققة في نسبة تمثيل المرأة في البرلمان، من 2.4 في المائة في عام 2000 إلى 12.7 في المائة في عام 2013، ظلت هذه النسبة هي الأقل في العالم حيث تصل إلى 20 في المائة. ولم تكن جهود مكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة كافية فقد ازداد عدد مرضى الإيدز في المنطقة العربية منذ عام 2001 بحوالي 36 في المائة. واستمرت الفجوة في الحصول على المياه الصالحة للشرب بين الريف والمدينة. وعلى الرغم من تحسن التعاون الدولي في مجال التنمية ظلت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات عالية في الفترة 2011-2013، حيث سجلت 5.7 في المائة في بلدان غرب آسيا و3.8 في المائة في بلدان شمال أفريقيا[ب]. ولم تصل الجهود العربية في مجال التنمية إلى معالجة التحديات البيئية الخطيرة التي تهدد مستقبل التنمية في المنطقة، ومنها الجفاف والتصحر وتغيّر المناخ وانحسار التنوع الحيوي والتلوث.

أ الإسكوا وجامعة الدول العربية، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة إلى ما بعد 2015 (2013). متاح على: https://www.unescwa.org/ar/publications/publications-list.

ب United Nations, *The Millennium Development Goals Report 2015*, table 8D: Debt service as percentage of exports of goods and services and income from abroad, 2011-2013. Available from http://www.un.org/millenniumgoals/2015_MDG_Report/pdf/MDG%202015%20rev%20(July%201).pdf.

وشاركت الدول الأعضاء، ومن ضمنها الدول العربية، بفعالية في المناقشات الواسعة التي صاغ الفريق على أثرها مجموعة الأهداف والغايات واعتمدتها الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2015. وساهمت جهات معنيّة عدة في هذا المسار التشاركي من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك الإنترنت، حيث بادر أكثر من مليون شخص إلى تقديم أفكار في سياق عملية التشاور.

وترافق المسار التشاوري الواسع النطاق مع مسارات أخرى ساهمت في إعداد مضمون الخطة ووثائق أخرى وأدّت في النهاية إلى صدور خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في صيغتها الحالية، ومنها المسار الخاص بتمويل التنمية، ومسار النقاشات التي تمّت تحت عنوان "خطة ما بعد 2015"، والمسار الإحصائي من خلال لجنة الخبراء المكلفة من الأمم المتحدة إعداد مؤشرات التنمية المستدامة والتي اقترحت في شهر آذار/مارس 2016 قائمة تضم 230 مؤشراً[9].

أهداف التنمية المستدامة فاقت أهداف الألفية من حيث العدد (17 هدفاً مقابل 8 أهداف) ومن حيث الطموح إذ اعتمدت مقاربة حقوقية تحرص على عدم استثناء أحد. فهدف القضاء على الفقر والجوع أصبح هدفين مستقلين، وجرى تفصيل البعد البيئي إلى ما لا يقل عن خمسة أهداف تتعلق بالمياه والمحيطات والبيئة البرية والتنوع الحيوي والطاقة. وتركز أهداف التنمية المستدامة على النتائج النوعية بعدما كان تركيز أهداف الألفية على النتائج الكمية؛ فالتعليم المقصود هو التعليم الجيد والذي يمتد مدى العمر، والرعاية الصحية يجب توفيرها للجميع.

كما أُدخل في أهداف التنمية المستدامة بُعد العدالة كهدف أساسي، ليس بين الجنسين فحسب بل أيضاً داخل كل دولة وفي ما بين الدول، وذلك على ضوء الأهمية المتزايدة التي أُعطيت للعدالة في الفكر التنموي بصفة عامة في السنوات الأخيرة، مما ينفي عن هذه الأهداف إهمال البعد الاجتماعي، الذي افتُقد في أهداف الألفية. ومن أبرز القضايا التي أغفلتها أهداف الألفية أو لم تركز عليها بالشكل المطلوب وشملتها أهداف التنمية المستدامة، السلام والحوكمة الرشيدة والطاقة واستدامة الموارد المائية والتصحّر. وهذه قضايا أساسية للمنطقة العربية.

وترتكز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى أربعة مبادئ أساسية هي:

1- الطابع الكلي للخطة، أي عدم جواز تجزئتها عند التنفيذ؛

2- الاتساق المفهومي والتطبيقي بين كل عناصرها؛

3- الترابط بين الأبعاد والأهداف والغايات؛

4- التكامل في ما بين السياسات والتدخلات.

ويتطلب الالتزام بكل ذلك جهوداً ممنهجة ومخططاً لها على النحو المناسب، كي لا يكون التنفيذ الوطني عشوائياً ولا يفي بمتطلبات البلد أو منفصلاً عن السياق الكوني. وفي هذا السياق، تتمحور الخطة حول خمسة عناوين كبرى توجه العمل الإنمائي خلال الخمس عشرة سنة المقبلة من أجل "تحويل عالمنا"، وهي:

1- الناس (تنمية لا تستثني أحداً)؛

2- الكوكب (تحويل الاستدامة إلى محور الاهتمام في العمل الإنمائي)؛

3- الازدهار (جعل النمو في خدمة الناس دون الإضرار بالطبيعة)؛

4- السلام (بما هو شرط للتنمية إلى جانب الحكم الرشيد)؛

5- الشراكة (إقامة شراكة عالمية والالتزام بمبدأ الشراكة بين الجهات المعنية على مختلف المستويات).

(ب) الثغرات في المسار الإنمائي السابق

تشير تجربة الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، كما في مناطق أخرى، إلى تغليب المقاربة القطاعية. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز في مجالات عدة، فإن غياب المقاربة التكاملية بين القطاعات المختلفة وعدم التعامل مع أهداف الألفية بصفتها حزمة واحدة غير قابلة للتجزئة، حال دون تحقيق الأهداف التنموية الوطنية بالمستوى المرجو. ويعتبر ذلك أحد أهم الثغرات.

كما كان المستوى الإقليمي في العملية التنموية ضعيفاً نسبياً، سواء لجهة الهياكل التي تتولى إدارته، أو لجهة المضامين التي يتعامل معها والتي تقتصر غالباً على قضايا قطاعية (مياه، أمن، تجارة، نقل وغيرها)، ولا ترتقي إلى مستوى التحديات التنموية الكبرى المشتركة. وفي هذا الصدد، وللتعويض عن الفرص الضائعة في تعزيز التعاون الإقليمي، لا بد من تطوير الهياكل والآليات التي تشكل الإطار الإقليمي الملائم للتنمية المستدامة. ويقع على مثل هذا الإطار الإقليمي دور مزدوج:

فهو يشكل بيئة إقليمية مساعدة للدول العربية لكي تنجح خطط التنمية الوطنية الخاصة بها، وكذلك هو إطار ضروري لتوحيد المواقف العربية في التعامل مع الجهات الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة، والمستثمرين، وذلك من أجل حماية الحيِّز المُتاح لصياغة واعتماد السياسات الوطنية في مواجهة الضغوط وتباين المصالح في عمليات التفاوض الدولية. وتزداد فرص نجاح المنطقة العربية في تعاملها مع الجهات الدولية إذا توفرت أطر إقليمية جامعة للتنسيق والتعاون.

لا يمكن تنفيذ خطة 2030 الطموحة عبر طرق العمل المعهودة، فذلك يتطلب جهوداً كبيرة لتعزيز اتساق السياسات والتنسيق في ما بينها، وإيجاد مصادر مبتكرة لتمويل التنمية، وتوظيف العلم والتكنولوجيا والابتكار في دعم التنفيذ. كما يتطلب بناء الشراكات الوطنية، ولا سيما بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ومأسَستها على نحو يسمح بمشاركة القاعدة الأوسع من المواطنين وتعزيز الشعور بالملكية الوطنية للخطط التنموية لا الملكية الحكومية.

من هنا تبرز الحاجة إلى إنشاء الهياكل الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية التي يمكن من خلالها توفير برامج بناء القدرات في المجالات المختلفة لخطة 2030 على أساس منتظم طويل الأمد. ومن الضروري أيضاً تشكيل فريق عمل إقليمي (أو أكثر) يضم خبراء يتمتعون بالمعرفة والمهارات اللازمة للمساعدة في تكييف الخطة العالمية واستنباط خطط وطنية منها وإرساء النهج التشاركي في تنفيذها بالتعاون مع فرق العمل الوطنية التي يُفترض تشكيلها لهذه الغاية. هذه الفرق ينبغي أن تضم خبراء من المؤسسات الحكومية ومن القطاع غير الحكومي وباحثين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان المشاركة.

3- التنمية البشرية المستدامة: إطار محسَّن لمفهوم التنمية

غالباً ما يُحصر مفهوم التنمية المستدامة بالأبعاد الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع إغفال أبعاد أخرى، مثل السلم والأمن والحوكمة الرشيدة والمعرفة والثقافة، أو اعتبارها ثانوية كأن يُشار إليها كمسائل كامنة في الأبعاد الأخرى. وقد رأت الإسكوا وشركاؤها في المنطقة أن من المفيد توسيع مفهوم التنمية المستدامة ليصبح "التنمية البشرية المستدامة" (إضافة عبارة "البشرية") وإضافة بُعدَين إلى الأبعاد الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، هما البعدان السياسي والثقافي: البعد السياسي بمكوناته المتعلقة بالسلم والأمن والحوكمة الرشيدة؛ والبعد الثقافي بمكوناته المتعلقة بالقيم والسلوكيات والمعرفة. وقد انطلقت الإسكوا في ذلك من أهمية هذين البعدين الإضافيين في المنطقة العربية حيث تساهم الثقافة والظروف السياسية في تحريك أنماط الإنتاج والاستهلاك والمبادرات الاجتماعية إلى حد كبير.

وتُعتبر التنمية البشرية المستدامة إطاراً محسناً لمفهوم التنمية، علماً بأن خطة 2030 قد أخذت هذه الأبعاد ضمناً في الاعتبار، بالتركيز على تكييف الأهداف والغايات مع الواقع الوطني والمحلي والإقليمي وقياسها بواسطة مؤشرات نوعية وليس فقط كمية. ولم يكن الإتيان بمفهوم التنمية البشرية المستدامة بعيداً عما تناولته الوثائق الأساسية للأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية، ومنها وثيقة خطة 2030 بالذات، وقبلها التقارير الرئيسية التي صدرت في سياق مسار تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وفي سياق الإعداد لما بعد 2015 ولا سيما منها الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (2012)[10]، وتقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى التابع للأمين العام المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015 بعنوان "نحو شراكة عالمية جديدة" (2013)[11]، والتقرير التجميعي المقدم من الأمين العام إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والستين في عام 2014 بعنوان "الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام 2030: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض"[12]. فقد جاء في تلك الوثائق أن التنمية هي نتيجة التفاعل المركب والمعقّد بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والثقافية والتشريعية.

ويظهر البعد السياسي جلياً في الأهداف التي تتعلق بإقامة مجتمعات مسالمة وتوفير مدن ومستوطنات شاملة وآمنة للجميع. ويكتسب هذا البعد أهمية خاصة في المنطقة العربية، إذ أنه من الصعب، بل ربما من المستحيل تحقيق تنمية مستدامة حقيقية في ظل النزاعات المتجذرة في المنطقة والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وأراضٍ عربية أخرى. فبالإضافة إلى الآثار المدمرة للنزاعات والاعتداءات، تضطر الحكومات العربية إلى تخصيص مواردها القليلة للإنفاق العسكري والأمني، مما يحرمها من فرص استثمارها في نشاطات منتجة اقتصادياً. كما تؤدي النزاعات إلى هروب رؤوس الأموال وهجرة اليد العاملة وحرمان الأطفال والشبان من فرص التعليم والصحة الجيدة مما يخلق أجيالاً ضائعة، وبالتالي تمتد آثار النزاعات المدمرة على عدة أجيال.

والبعد الثقافي غالباً ما يكون مضمراً أو مدمجاً في البعد الاجتماعي (ضمن التعليم، على سبيل المثال)، أو تتوزع مفرداته على أبعاد أخرى بشكل مجزأ (ومنها المهارات في الاقتصاد والابتكار في الاقتصاد أو في البيئة)، كما أن منظومة القيم والسلوكيات حاضرة بقوة في كثير من الأهداف والغايات (مثل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، وقيم السلام والتضامن والتسامح وغيرها).

كما استندت الإسكوا في بلورة مفهوم التنمية البشرية المستدامة إلى ما قامت به من أبحاث مع شركائها من الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية[13].

ويجدر تناول البعدين السياسي والثقافي على غرار الأبعاد الأخرى وبما يوازيها أهمية، لا سيما في المنطقة العربية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن في المنطقة مؤسسات عدة تتعاطى مباشرة مع هذين البعدين ومنها وزارات التربية والتعليم، ومراكز الأبحاث، ووزارات الأوقاف والشؤون الدينية، والمؤسسات الدينية، والمدارس والجامعات ومؤسسات التعليم، ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، إضافة إلى الأسرة وغيرها.

مفهوم التنمية البشرية المستدامة يربط بين خطة التنمية المستدامة الممتدة حتى عام 2030 والتنمية بشكل عام الممتدة على فترات طويلة بل غير محددة زمنياً. وفي إطار أبعاده الخمسة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والثقافية، يمكن تأطير مجموعات من الأهداف والغايات، وما يرتبط بها من سياسات وتدخلات ضمن حزم أو عناقيد، يجري تطبيقها على نحو مترابط ومتكامل. تحت كل عنوان من عناوين العمل الكبرى الخمس يمكن إدراج حزمة من الأهداف والغايات الواردة في الخطة، بما يساعد على التعامل المتسق مع عددها الكبير نسبياً.

الشكل 1- التنمية البشرية المستدامة: إطار محسَّن لمفهوم التنمية

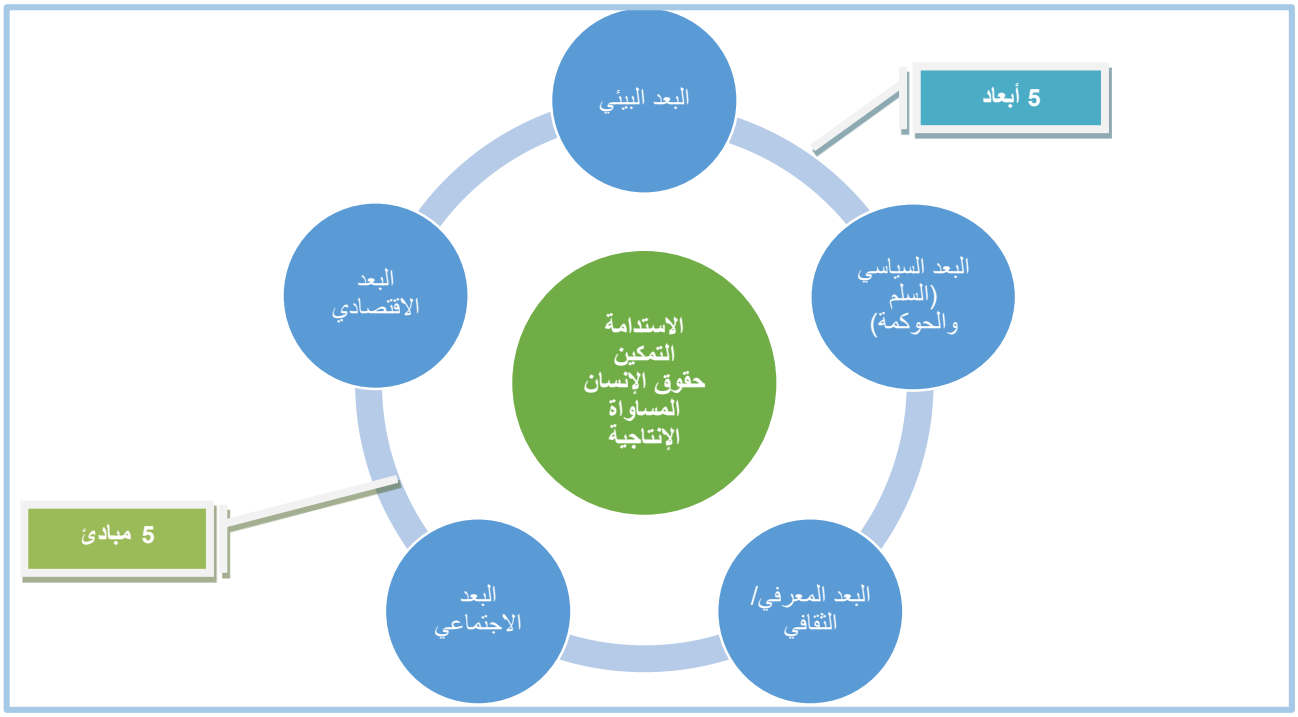

المصدر: فريق إعداد التقرير.

4- أطر الرصد والمتابعة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030

(أ) المنتدى العربي للتنمية المستدامة

يشكل المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي أطلقته الإسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية في عام 2014، إطاراً رئيسياً لرصد ومتابعة خطة 2030. وهو أحد المنتديات الخمسة التي تم إطلاقها من قبل لجان الأمم المتحدة الإقليمية التزاماً بالولاية المناطة بها من الجمعية العامة التي أكّدت على أهمية البعد الإقليمي في صياغة المسارات العالمية الخاصة بالتنمية المستدامة. وقد عقد المنتدى حتى الآن ثلاث دورات (2014 و2015 و2016)، وشارك فيها ممثلون عن كافة الوزارات المعنية بالتنمية المستدامة (اقتصاد، بيئة، تنمية اجتماعية) وجهات غير حكومية من خبراء ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص. في الدورة الأولى (عمّان، 2-4 نيسان/أبريل 2014)، نوقشت أهداف التنمية المستدامة من منظور عربي؛ وفي الدورة الثانية (المنامة، 5-7 أيار/مايو 2015)، نوقشت وسائل التنفيذ بما في ذلك، التمويل، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية.

وكانت الدورة الثالثة للمنتدى (عمّان، 29-30 أيار/مايو 2016) هي الأولى بعد اعتماد الخطة، فتناولت موضوع التكامل والترابط بين العناصر الأربعة للخطة، وعمليات التنفيذ والمتابعة والمراجعة على المستوى الوطني، وضمان الاتساق مع البعد الإقليمي. وتُرفع الرسائل المنبثقة عن دورات المنتدى العربي إلى منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، كمساهمة إقليمية عن المنطقة العربية.

كما يشكل التقرير العربي للتنمية المستدامة (الذي صدر عدده الأول في أواخر عام 2015 ليتزامن مع موعد البدء بتنفيذ خطة 2030)[14] إطاراً آخر للرصد والمتابعة. ومن المتوقع أن تشكل استنتاجات الأعداد المتتالية من التقرير مدخلاً للمناقشات التي تجري في إطار المنتدى العربي للتنمية المستدامة.

وعلى المستوى الدولي، توصل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بعد مشاورات حكومية دولية، إلى قرار نهائي بشأن إطار الرصد والاستعراض في تموز/يوليو 2016. وقد نص القرار على تحديد المواضيع الرئيسية لدورات المنتدى خلال السنوات الثلاث المقبلة (2017 و2018 و2019) والأهداف التي سيتم استعراضها خلال كلّ دورة؛ وتحديث الخطوط التوجيهية للاستعراضات الوطنية الطوعية التي ستقدم إلى المنتدى؛ وتشجيع الدول الأعضاء على تحديد المحافل الإقليمية أو دون الإقليمية الأنسب للمساهمة في عملية الرصد والاستعراض على المستوى العالمي.

(ب) المؤشرات الإحصائية

وتشكل المؤشرات الأداة الإحصائية لرصد تنفيذ الأهداف. وقد وضع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة مجموعة أولية من هذه المؤشرات تتكون من 230 مؤشراً، اعتمدتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في آذار/مارس 2016 تمهيداً لاعتمادها من قبل الجمعية العامة[15]. ومن المنطقة العربية، انضمت البحرين والجزائر ومصر إلى عضوية الفريق. وسيعمل الفريق خلال الفترة من آذار/مارس 2016 إلى آذار/مارس 2017 على وضع إطار للإبلاغ، والاتفاق على آليات لإجراء التنقيحات المنهجية اللازمة للمؤشرات.

الفصل 2- الأطر الوطنية الداعمة لتنفيذ خطة 2030

يتناول هذا الفصل مدى توافق استراتيجيات التنمية وأطرها المؤسسية في المنطقة العربية مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فيعرض أمثلة من بعض البلدان العربية التي وضعت استراتيجيات أو خططاً للتنمية وتتوفر لديها البيانات ذات الصلة. كما يوضح ملامح البنية المؤسسية الداعمة لتنفيذ الخطة من خلال عرض الوضع القائم في بعض البلدان العربية وتجارب بعض البلدان الأخرى في العالم، بهدف طرح مقترحات حول تطوير عمل هذه المؤسسات لتنفيذ الخطة على المستوى الوطني.

1- مدى توافق الأطر العربية للتنمية مع خطة 2030: أمثلة من بعض البلدان

سجلت البلدان العربية مستويات مختلفة من التقدم في المسار نحو التنمية، ولكن لا يزال عليها بذل الكثير من الجهود لتحقيق التنمية. فإلى أي حد تتوافق الاستراتيجيات التي صممتها هذه البلدان في السنوات الأخيرة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

للإجابة على هذا السؤال تم استعراض استراتيجيات أو خطط التنمية في ستة بلدان عربية هي الأردن وتونس والعراق ومصر والمملكة العربية السعودية، وهي البلدان التي تتوافر عنها البيانات اللازمة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض البلدان وضع خطته التنموية في وقت سابق لإقرار خطة 2030، والبعض الآخر استرشد بمسار إعداد هذه الخطة. وقد تم التركيز في هذا الجزء على خطط التنمية الوطنية فقط، وليس الخطط القطاعية التي قد تتبعها بعض البلدان كبديل في غياب خطة إنمائية وطنية شاملة. والوثائق التي جرى استعراضها هي:

- الأردن 2025: رؤية واستراتيجية وطنية (الأردن)؛
- الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016-2020 (تونس)؛
- خطة التنمية الوطنية 2013-2017 (العراق)؛
- استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 (مصر)؛
- رؤية 2030، والخطة العاشرة للتنمية (المملكة العربية السعودية).

وفي ما يلي ملاحظات عامة حول هذه الخطط:

1- الأجل الزمني المشمول باستراتيجية كل من مصر والمملكة العربية السعودية، وهو خمس عشرة سنة، يتوافق مع الفترة المحددة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، بينما يبلغ عشر سنوات في الأردن، ويُعتبر أجلاً متوسطاً في كل من تونس والعراق.

2- خطة التنمية الوطنية 2013-2017 في العراق هي الأقرب إلى أهداف التنمية المستدامة لأنها أدرجت معظم هذه الأهداف، وتفاوتت خطط البلدان الأخرى في القرب والبعد عنها. ومن أهداف التنمية المستدامة اثنان تحديداً لا تتناولهما خطط البلدان المذكورة بشكل واضح وهما: الهدف 5 بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، إذ اكتفت الخطة العراقية بذكر تمكين النساء ودعت إلى زيادة مشاركتهن السياسية، أما الخطط الأخرى فلم تستخدم هذا التعبير بل أشارت إليه ضمنياً عند ذكر النهوض بأوضاع النساء في التعليم وفرص العمل؛ والهدف 10 بشأن الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها، الذي اقتصر على البعد الجغرافي في خطة التنمية العراقية، أي تقليل الفوارق بين الأقاليم المختلفة، وتناولته الخطة المصرية من خلال التأكيد على مراجعة القوانين المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية بدءاً من عام 2016 حتى عام 2020.

3- كل هذه الخطط والاستراتيجيات تدعو إلى تعزيز أنماط الإنتاج، إلا أن أياً منها لا يدعو إلى تغيير أنماط الاستهلاك إلى أنماط مستدامة، وهذا ما يتناوله الهدف 12 الذي يدعو إلى ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. وهذا الهدف يعني المنطقة العربية بشكل خاص لأن أنماط الاستهلاك في معظم البلدان العربية تتسم بالإنفاق الترفي، أو الإسراف في استخدام موارد طبيعية نادرة مثل المياه، وبعادات غذائية تؤدي إلى انتشار السمنة بين الصغار والكبار على حد سواء.

4- الهدف 16 المتعلق بتشجيع إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمَّش فيها أحد، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة

وشاملة للجميع، لم يحظ بالاهتمام الكافي في خطط البلدان المذكورة، باستثناء خطة التنمية في العراق، واستراتيجية التنمية المستدامة في مصر حيث تمت الإشارة إلى هدف إرساء نظام حكومي تنظيمي يتسم بالشفافية والإنصاف والكفاءة.

5- قضية التمويل لم ترد بصورة واضحة في غالبية الوثائق بما يكفل ضمان بلوغ أهداف التنمية، علماً بأن التمويل قضية رئيسية في كل هذه البلدان بسبب الصعوبات المالية التي تواجهها، وتواضع إنجازاتها الإنمائية في السنوات الأخيرة. ولكنها لم تغفل ضرورة تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص والتعاون مع المجتمع الدولي، لتسهيل جهود التنمية بصفة عامة. وتجدر الإشارة إلى أن كل البلدان المذكورة قد اعتمدت التكنولوجيا والابتكار والتحول إلى الاقتصاد الرقمي ومجتمع المعرفة كوسائل لتحقيق أهداف التنمية الوطنية والدولية. ولكن استراتيجية التنمية السعودية 2030 أولت مسألة تخصيص الموارد للتنمية قدراً كبيراً من الاهتمام، إذ نصت على إجراءات محددة للتمويل، منها تخصيص 5 في المائة من رأسمال شركة أرامكو، واستخدام جزء منها لتكوين صندوق سيادي استثماري بقيمة 2 تريليون دولار نصفها يستثمر داخل المملكة. كما تنص هذه الاستراتيجية على فرض ضرائب للمرة الأولى في تاريخ المملكة يفترض أن قسماً من عائدها سيستخدم لتمويل التنمية. الاستراتيجية المصرية طرحت إجراءات لزيادة الموارد المحلية للتنفيذ، منها الإنهاء التدريجي لدعم الطاقة، وتطبيق قانون القيمة المضافة على السلع والخدمات، وفرض ضريبة رأسمالية بنسبة 10 في المائة على الاندماجات والأرباح من سوق المال، وزيادة الضرائب على الشرائح العليا من الدخل.

6- الاستراتيجيات المذكورة أشارت إلى العدل بين الجنسين في الاستفادة من عوائد التنمية، وإلى معالجة الفجوات في وضع المرأة مقارنة بالرجل من حيث المشاركة والاستفادة من الفرص والموارد والوصول إليها. ولكنها أغفلت إلى حد كبير ما تنص عليه اثنتان من الغايات المتصلة بالهدف 5 تتعلقان بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات وعلى الممارسات الضارة من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وذلك بالرغم من انتشار هذه الممارسات في المنطقة العربية. ولكن، تجدر الإشارة إلى أن معظم البلدان صممت استراتيجيات خاصة بقضايا المرأة سواء للتعامل مع أوضاعها بشكل عام أو مع قضايا محددة مثل العنف ضد المرأة والتعليم، أو لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والأمن والسلام.

2- الإطار المؤسسي لتنفيذ خطة 2030

لا تزال خطة التنمية المستدامة لعام 2030 حديثة ولذلك لا تتوفر بعد تجارب يمكن الاستفادة منها. وبالتأكيد ما من وصفة واحدة صالحة لجميع المناطق والبلدان. فقد تختلف البنية المؤسسية بين البلدان، ولكن التنسيق بين الجهات المعنية يظل العامل المشترك، فخطة 2030 تحتم اعتماد نهج تشاركي في اتخاذ القرارات عن طريق إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص وبيوت الخبرة والمواطنين في المشاورات.

تشير غالبية التجارب إلى أن الالتزام الحكومي على أعلى مستوى هو ما يضمن التنفيذ والمتابعة، أياً كانت طبيعة البنية المؤسسية. المؤسسات التشريعية (كالبرلمان ولجانه المتخصصة) توفر الإطار التشريعي الداعم لتنفيذ خطة التنمية والأجهزة الإحصائية تتولى متابعة عملية التنفيذ. ويتوقع من المؤسسات المعنية بخطة 2030 القيام بالمهمات الرئيسية التالية:

- تعزيز وتنسيق استراتيجيات تنفيذ الخطة؛
- وضع إطار وطني لمتابعة عملية التنفيذ وتحديد المؤشرات؛
- إعداد تقرير سنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- استشارة الجهات المعنية وتعزيز الحوار مع الشركاء غير الحكوميين؛
- التحضير للمشاورات الإقليمية والعالمية بخصوص تنفيذ ومتابعة الخطة.

(أ) تجارب دولية

تُعرض في ما يلي تجارب من عدد من البلدان في مناطق أخرى من العالم تتعلق بالنماذج المؤسسية المعتمدة في مجال التنمية المستدامة، بهدف النظر في ما يمكن أن تستفيد منه البلدان العربية.

ألمانيا

منذ عام 2002، أي سنوات قبل اعتماد خطة 2030، وضعت ألمانيا استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تولت متابعة تنفيذها لجنة وطنية مؤلفة من وزارات عدة، عن طريق مؤشرات محددة. يتم تحديث الاستراتيجية كل أربع سنوات وهي حالياً قيد المراجعة لدمج خطة 2030 فيها. وتم إنشاء مجلس التنمية المستدامة، وهو جهة استشارية مستقلة مسؤولة أمام الحكومة الفيدرالية الألمانية، ومكون من 15 عضواً تعيّنهم المستشارة الألمانية لمدة ثلاث سنوات. يقدم المجلس المشورة للحكومة بخصوص سياسة التنمية المستدامة ومقترحات لأهداف ومشاريع ومؤشرات متابعة، ويعمل على تعزيز الحوار الوطني بين الجهات الحكومية وغير الحكومية والشعب. وهناك أيضاً المجلس البرلماني الاستشاري للتنمية المستدامة الذي يقدم المشورة للحكومة بشأن تعزيز البعد التشاركي، والمكتب الفيدرالي للإحصاء الذي ينشر تقارير ومؤشرات مستقلة كل سنتين لمتابعة التقدم في تحقيق أهداف التنمية[16].

السويد

شكلت الحكومة السويدية لجنة لدعم تنفيذ خطة التنمية كُلفت بإجراء تقييم للاستراتيجيات السويدية المعمول بها في هذا المجال، وتقديم مقترحات للتطوير، وكذلك بإلقاء الضوء على التجارب الناجحة لعرضها على البلدان الأخرى. كما شكلت الحكومة مجموعة رفيعة المستوى تضم تسعة زعماء من مختلف البلدان النامية والمتقدمة لضمان الالتزام السياسي لتلك البلدان بتنفيذ ومتابعة خطة 2030، وتعزيز تبادل الخبرات والتجارب والحوار بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية[17].

الشكل 2- الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في ألمانيا

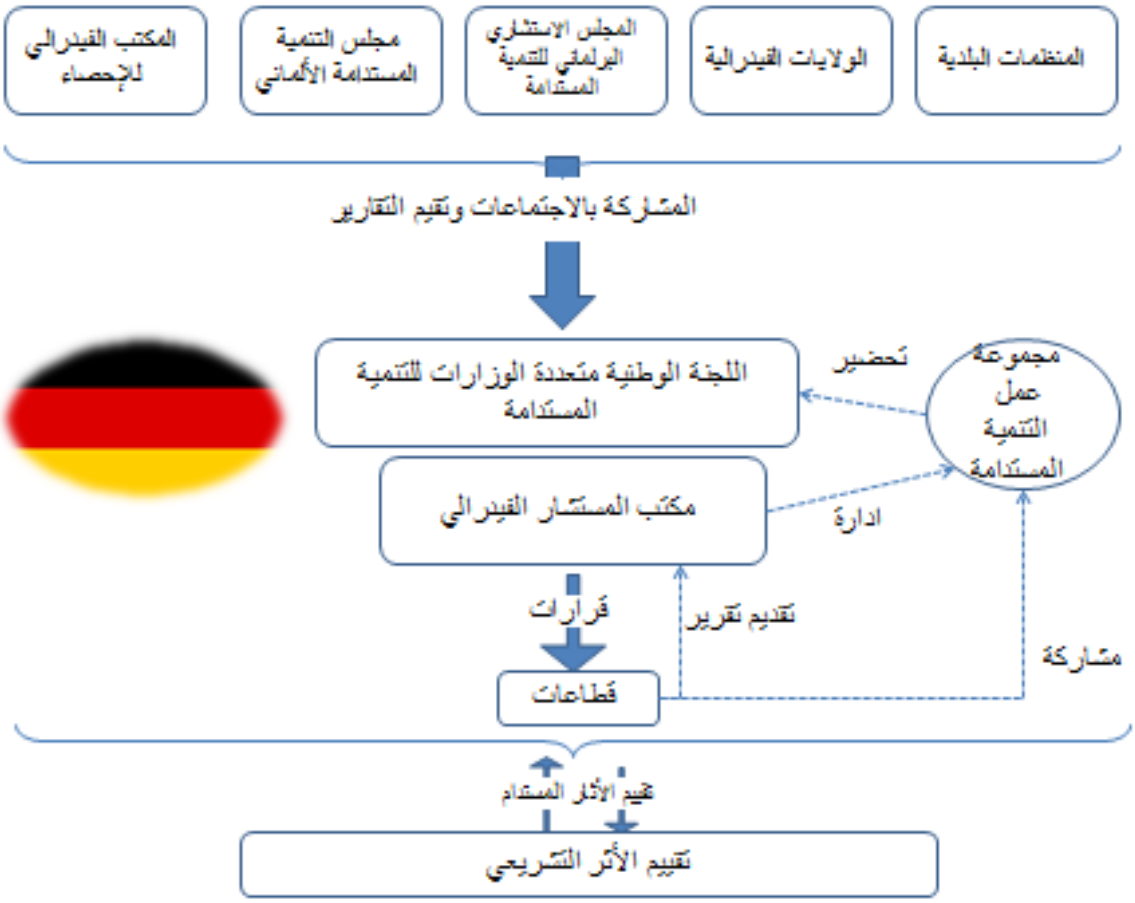

المصدر: https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2016/germany.

غانا

أنشئت في غانا لجنة عليا متعددة الوزارات لتنظيم أعمال اللجان الفرعية للقطاعات بين الوزارات[18].

فنلندا

ستعتمد فنلندا الخطة الوطنية لتنفيذ خطة 2030 بنهاية عام 2016. ومن ضمن نقاط الخطة الوطنية تحديد الأطراف المنفذة، وآليات التنسيق والتنفيذ والمتابعة، ودور القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. وتتميز فنلندا بنظام مؤسسي فعال في مجال التنمية، يتكوّن من اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة التي تشكل منتدى للنقاش حول السياسات بين الأطراف الحكومية وغير الحكومية؛ ولجنة سياسات التنمية وهي هيئة برلمانية تتولى متابعة تنفيذ سياسات التنمية؛ ومكتب رئيس الوزراء الذي يقوم بدور سكرتارية التنسيق بين القطاعات الحكومية ولجنة سياسات التنمية عن طريق شبكة التنسيق لضمان تماسك السياسات والإشراف على خطة التنفيذ. وتعمل فنلندا على بناء الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والشباب لتنفيذ خطة التنمية فيتحمل المجتمع بكامله مسؤولية التنفيذ، ويتم ذلك مثلاً عن طريق لجنة خبراء التنمية المستدامة من جميع المجالات ويرعاها الصندوق الفنلندي للابتكار Sitra[19].

كولومبيا

اعتمدت كولومبيا قبيل البدء بالعمل بخطة 2030 خطة التنمية الوطنية ومن المقرر مراجعتها كل أربع سنوات. وأنشئت لجنة متعددة الوكالات للتحضير لتنفيذ خطة التنمية في عام 2015، تضم وزارات الخارجية والمالية والبيئة والتنمية المستدامة وكذلك قطاعات الرخاء الاجتماعي والتخطيط والإحصاء. والوزارات ممثلة في هذه اللجنة من قبل الوزراء ونوابهم فقط للتأكيد على طابعها الرفيع المستوى، ورئاسة البلد ممثلة بالجهة المعنية بالتعاون الدولي وهي تحضر جميع الجلسات[20].

المكسيك

ألحقت المكسيك خطة التنمية بالمكتب الرئاسي مباشرةً لتأكيد الالتزام على أعلى مستوى بتنفيذ الخطة ومتابعتها[21].

المملكة المتحدة

شُكلت لجان برلمانية متعددة القطاعات تجري تقييماً لأداء الحكومة بشكل عام في مجال التنمية المستدامة وليس في كل قطاع على حدة كما هي العادة. ويُعتبر ذلك تغييراً مؤسسياً كبيراً في النظام البريطاني يهدف إلى التأقلم مع احتياجات تنفيذ ومتابعة خطة 2030[22].

النرويج

ترتبط خطة التنمية النرويجية بالميزانية، فيقوم البرلمان أولاً بمراجعة الميزانية سنوياً واعتمادها آخذاً في الاعتبار أهداف التنمية، ثم تضع الحكومة آلية لمتابعة عمليات التنفيذ. وسيتم توزيع كل من الأهداف الـ 17 على الوزارات المختصة، ثم تقدم جميع الوزارات تقارير المتابعة[23].

(ب) تجارب عربية

في معظم البلدان العربية وزارات تُعنى بكل المجالات التي تطرقت إليها خطة التنمية المستدامة، مثل وزارات الاقتصاد والتخطيط والصحة والتعليم والبحث العلمي والزراعة والداخلية والعدل والتكنولوجيا والاتصالات. وقد أنشأ معظمها أيضاً وزارة للبيئة منذ تسعينيات القرن الماضي، يتسع اختصاصها فى بعض البلدان ليشمل المياه أو الزراعة أو التعدين، بينما يقتصر في بعضها الآخر على البيئة وحدها كما في الأردن ومصر وكما كان في تونس قبل أن توسع إطار عمل هذه الوزارة وتغيّر اسمها إلى وزارة البيئة والتنمية المستدامة. وخارج التشكيل الحكومي في بعض البلدان، أُنشئت هيئات أخرى تُعنى بالبيئة وتُعاون الوزارات أو الوزارة المختصة، كما في المملكة العربية السعودية التي أنشأت الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة كجهاز معاون.

وتُبيّن إجابات بعض الحكومات العربية على الاستبيان الذي أعدته الإسكوا حول الأطر المؤسسية المتاحة في الدول الأعضاء لتنفيذ خطة 2030، أن استراتيجيات التنمية الوطنية هي الإطار المناسب لإدماج الخطة وتوفير التمويل اللازم لتنفيذها. ولذلك تصبح الوزارة المسؤولة عن إعداد الخطة الوطنية المرجع الأول في التوفيق بين الخطة العالمية والسياسات الكلية الوطنية ومتابعة تنفيذها.

ولكن يكمن التحدي الرئيسي في مدى ملاءمة الأطر الحكومية الحالية للوفاء بالمتطلبات الجديدة المتصلة بتنفيذ

أهداف التنمية المستدامة ورصد التقدم المحرز. وتوضح إجابات بعض البلدان العربية على أسئلة استبيان الإسكوا تبايناً في درجة استعدادها مؤسسياً للإشراف على تنفيذ خطة 2030 ومتابعته. فهي إما شكلت بالفعل أجهزة للرصد والمتابعة، أو اقترحت إقامة مثل هذه الأجهزة، أو أوكلت المسؤولية إلى وزارة محددة، أو تواجه صعوبات في استحداث مثل هذه الأجهزة.

الأردن

قرر الأردن اعتبار اللجنة التوجيهية العليا للتنمية المستدامة المسؤولة عن خطة 2030، والإبقاء على فرق العمل القطاعي (وعددها 17) واللجنة التنسيقية التي عملت على وثيقة الأردن 2025 والبرنامج التنموي لغايات تنفيذ الخطة العالمية. كما قرر اعتبار وزارة التخطيط المسؤولة عن إدارة هذا الملف بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية[24].

العراق

تتولى وزارة التخطيط تنسيق الجهود الوطنية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وشُكلت لجان من المختصين تهدف إلى وضع الآليات والمسارات الصحيحة لإدماج أهداف وغايات التنمية المستدامة في الخطط التنموية؛ وخلية لمتابعة أهداف التنمية المستدامة تتولى وضع السياسات والبرامج اللازمة؛ ولجنة وطنية لرصد ومتابعة تحقيق أهداف التنمية؛ ولجان فرعية في المحافظات. وتقدم الفرق المختصة تقارير حول التقدم المحرز بشأن الأهداف المسؤولة عن رصدها ومتابعتها، ويعد تقرير دوري شامل لكل الأهداف والغايات على المستوى الوطني ويرفع إلى لجنة متابعة الأهداف التي تحدد نقاط القوة والضعف في مستوى الأداء وتقترح السياسات والبرامج بالاستناد إلى المؤشرات المتاحة. ثم ترفع لجنة المتابعة تقريرها إلى مجلس الوزراء لاتخاذ الإجراءات اللازمة[25].

فلسطين

وافق مجلس الوزراء الفلسطيني على مقترح تشكيل فريق وطني لخطة 2030، يتولى تحديد الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة، ومتابعة إدماجها في الخطط والسياسات وبرامج الميزانية العامة، وكذلك قيادة وتنسيق الاستعراض الوطني للتقدم المحرز في تنفيذها؛ وكلف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتوطين مؤشرات التنمية المستدامة وتوفير البيانات عنها. كما كُلفت مجموعة عمل تضم مكتب رئيس الوزراء، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الاقتصاد، وسلطة جودة البيئة، وجهاز الإحصاء بدور توجيهي في بلورة الأهداف والغايات الفلسطينية للتنمية المستدامة للفترة 2017-2022 ومتابعة إدماجها في عملية التخطيط بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات المعنية[26].

مصر

شُكلت لجنة وطنية تابعة لرئيس مجلس الوزراء لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتعتمد استراتيجية مصر للتنمية المستدامة على خمسة عناصر هي إطار حاكم ومرجعية تخطيطية بقيادة وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ومرجعية تنفيذية تتولاها الحكومة، ومرجعية للالتزامات الدولية، ومرجعية رقابية يقودها البرلمان، وتشاور مجتمعي. كما أُنشئت وحدة مستقلة للمتابعة والتقييم مسؤولة عن جمع البيانات والإحصاءات حول تنفيذ المشاريع والبرامج وذلك بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء والأجهزة الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات المحلية والدولية، وإجراء مسوح ميدانية واستطلاعات للرأي لقياس الأثر المباشر للسياسات والبرامج والتعرف على الاحتياجات والأولويات لكل مرحلة، ومراجعة البيانات والإحصاءات وتحليلها باستمرار وتحديد أسباب القصور. وستصدر الوحدة تقارير دورية (ربع سنوية، ونصف سنوية، وسنوية) على المستوى القومي والمحلي والقطاعي، تتضمن حالة التنفيذ، وأسباب القصور، والتحديات والمخاطر، والسياسات المقترحة، وتعرضها على مجلس الوزراء ومجلس النواب لمناقشتها تمهيداً لعرضها على رئيس الجمهورية[27].

المغرب

استحدث المغرب نموذجاً يتماشى مع نهج التخطيط الذي يتبعه والمبني على سياسات قطاعية. فقد قام بملاءمة الاستراتيجيات والبرامج القطاعية لتتماشى مع خطة 2030 من خلال مبادرات مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تتولى محاربة الفقر والهشاشة، ومخطط المغرب الأخضر لقطاع الفلاحة حول الزراعة والاستهلاك المستدام للماء، والاستراتيجية الوطنية للصحة، والاستراتيجية الوطنية لإصلاح التعليم 2015-2030، والاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021، والمخطط الوطني للماء في أفق 2030 حول تعميم الوصول وترشيد الاستهلاك والحماية

من التلوث، والاستراتيجية الطاقية 2030 حول الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية، والاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015-2025، والبرنامج الوطني لبناء الطرق القروية، والمخطط المديري للنقل السككي، واستراتيجية الموانىء 2030، واستراتيجية التسريع الصناعي، واستراتيجية تطوير البحث العلمي 2025، وبرنامج محاربة السكن غير اللائق، وبرنامج المدن الجديدة، وتصاميم إعداد التراب الوطني والتهيئة الحضرية، واستراتيجية حماية البيئة[28].

الشكل 3- الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في مصر

- يأتي اقتراح تسمية أو تأسيس جهة فوق حكومية تتولى مهام متابعة تنفيذ وتحديث الاستراتيجية لضمان تحقيق الحوكمة الجيدة للاستراتيجية من خلال فصل الدور التنفيذي عن الدور الرقابي.
- تتولى هذه الجهة المهام التالية:
  - جمع البيانات وتحليلها.
  - إصدار تقارير المتابعة والتقييم.
  - المراجعة الدورية للأهداف وللمستهدفات الكمية.

المصدر: استراتيجية التنمية المستدامة - رؤية مصر 2030. متاحة على: http://sdsegypt2030.com/.

المملكة العربية السعودية

أُطلقت رؤية لعام 2030 بإدارة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وأُوكلت مسؤولية إدماج الخطة العالمية في خطة التنمية الوطنية إلى وزارة التخطيط التي كلفت الفريق المسؤول عن إعداد خطة التنمية العاشرة بتضمين أبعاد التنمية المستدامة في الخطة، ومؤشرات التنمية المستدامة في الخطط التشغيلية في كافة القطاعات، ومتابعة تنفيذ الأهداف وإعداد ونشر تقرير سنوي عنها. وتتضمن الرؤية السعودية لعام 2030 محاور عدة منها إعادة هيكلة الحكومة باتجاه تحقيق مزيد من المرونة والتوازن المالي، وتطوير أدوات القياس، وبناء الشراكات الاستراتيجية، وغيرها[29].

اليمن

حالت ظروف عدم الاستقرار السياسي والأزمة الإنسانية المتفاقمة في اليمن وتعثر تنفيذ خطط التنمية دون تحديد إطار مؤسسي مناسب. ولكن الحكومة اليمنية أكدت في إجابتها على استبيان الإسكوا أن مثل هذه الصعوبات يمكن التغلب عليها في المستقبل[30].

وبطبيعة الحال يتوقف النجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بدرجة كبيرة على قدرة التعامل مع التحديات السياسية والاقتصادية القائمة، وهو أمر لا يعتمد فقط على جودة الإطار المؤسسي للدولة، بل يرتبط بعوامل تخرج عن سيطرة الدولة، مثل التدخل الأجنبي والاحتلال واستمرار النزاعات الداخلية وتصدع وحدة الدولة وضعف الحكومة والمؤسسات ووجود ميليشيات غير تابعة للدولة كما هو الحال في كل من الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن، أو أوضاع الاقتصاد العالمي الذي يؤثر على اقتصادات البلدان العربية المصدرة للنفط.

ولكن القدرة على رصد ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ خطة 2030 رهن بتوفر الخبرات والمهارات في الأجهزة

المعنية. وهنا كانت إجابات الحكومات العربية في الاستبيان كاشفة. فقد أشارت حكومتا العراق ومصر إلى أن إضافة مؤشرات جديدة وجمع معلومات إضافية يقتضيان تدريب العاملين على تكييف المؤشرات مع الواقع المحلي وجمع مثل هذه المعلومات، وربما طلب المعونة المالية والفنية من المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال. وجرى في المملكة العربية السعودية تحويل مصلحة الإحصاءات العامة إلى الهيئة العامة للإحصاء بغية تفعيل عملها وتطويره. ويواجه اليمن مشكلة غياب الإحصاءات أو عدم كفايتها، أو تشتتها بين الجهات المختلفة، وتمنُّع البعض عن إتاحة المعلومات مما يستدعي تطوير مراكز المعلومات الوطنية وربطها بمنظومة إلكترونية متطورة وإيجاد قواعد معلومات بشكل منتظم، ومعالجة اختلالات غياب تسلسل وانتظام المعلومات. ولن ينجح ذلك دون تدريب العاملين وبناء القدرات وتوفير التكنولوجيات المناسبة وربط الجهات الحكومية المعنية بشبكة موحدة لتسهيل انسياب المعلومات والحصول عليها[31].

ولتفادي الأخطاء السابقة المتصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب ألا تقتصر العملية على التغيير الشكلي المتمثل بإنشاء أو تخصيص الهياكل المؤسسية المطلوبة، بل أن تشمل أيضاً وبشكل أساسي تغييراً حقيقياً يتمثل في اعتماد نهج متكامل في تحديد التحديات والأولويات ووضع السياسات والخطط.

3- سُبل تطوير الأطر المؤسسية

كشفت تجربة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفقاً لما جاء في استبيان الإسكوا أن إحدى العقبات الكبرى كانت الإدارة الحكومية التي تفتقر إلى الشفافية والمساءلة والقدرات المؤسسية وآليات التشاور، وتعاني من التداخل في صلاحيات مختلف السلطات.

والواقع أن مسؤولية تنفيذ خطة التنمية المستدامة تقع أساساً على عاتق الجهاز الحكومي، وليست مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني إلا مكملة لدور المؤسسات الحكومية. ويمكن الإشارة إلى بعض السمات المشتركة التي تدل على ضعف القطاع الحكومي، علماً بأن بعض البلدان العربية سجل تجارب ناجحة في عمل مؤسساته الحكومية وأصبح اليوم في عصر الحكومة الإلكترونية، بينما البعض الآخر لا يزال في "العصر الورقي". ومن ملامح ضعف المؤسسات العامة الذي تعاني منه بلدان عربية عدة، ما يلي:

- ترهُّل الجهاز الإداري والمؤسسي وتضخم عديده وعدم القدرة على تجديده بكوادر متخصصة وكفؤة؛
- غياب الرؤية الاستراتيجية الشاملة حول الإصلاح الإداري والمؤسسي؛
- عدم توفر البنى التحتية والموارد لتطوير وتأهيل القطاع العام والجهاز الإداري والمؤسسات بما تقتضيه التحديات والحاجات؛
- اقتصار التحديث الذي أدخل إلى بعض الإدارات والمؤسسات على مكننة بعض الخدمات واعتماد تقنيات حديثة من دون أن يترافق مع تأهيل الكوادر البشرية المعنية، أو اقتصار عملية التأهيل على الكوادر من دون مكننة الإدارة؛
- تعدد المستويات الإدارية وتشعبها مما يتسبب بروتين بيروقراطي يعرقل الإجراءات ويبطئ إنجاز الأعمال وتلبية طلبات المواطنين؛
- التداخل في الصلاحيات والاختصاصات بين عدة مؤسسات وأجهزة إدارية والتضارب في تفسير الأنظمة، مما يولد نزاعات في ما بينها بشكل دائم ويؤثر سلباً على الإنتاجية؛
- ضعف الرقابة الإدارية على عمل الموظفين وأدائهم؛
- ضعف المحاسبة الإدارية والقضائية للموظفين المخالفين لقواعد وسلوكيات العمل؛
- ضعف التعاون والتنسيق مع الوزارات العابرة للقطاعات مثل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة.

ولذلك يبدو أن الإصلاح المؤسسي المطلوب لبلوغ أهداف 2030 يبدأ بإصلاح الجهاز الحكومي في البلدان التي تتميز بتماسك حكوماتها، وذلك عبر عدد من الخطوات، منها:

- ضمان الالتزام السياسي على أعلى مستوى بالإصلاح المؤسسي؛
- تشكيل جهاز للخدمة المدنية قادر على قيادة عملية التحول ويضم مؤسسات منجزة، قادرة على التكيّف مع ظروف متغيّرة؛
- تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد وإدارة المال العام وفقاً لمعايير معروفة ومستقرة وعملية؛
- السعي لبناء التوافق وتشجيع المشاركة الشعبية في صنع القرارات؛

- إشراك البرلمانات في مسار التنمية المستدامة من خلال مناقشة الخطط والتصويت على الميزانية، مما يضفي شرعية تمثيلية وسياسية على العملية ويحقق المشاركة ويعزز الشفافية والمراقبة والمحاسبة؛
- تحقيق الشفافية والمساءلة والالتزام بحكم القانون؛
- تعزيز آليات المشاركة الشعبية ودور المجتمع المدني في عملية التنمية ودعم الإعلام الحر.

ويصب تحسين البناء المؤسسي في صلب الهدف 16 المتعلق بالحوكمة والذي ينص على التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

ومن شروط تحقيق خطة 2030 أيضاً تعزيز الملكية وقدرات التنفيذ على المستوى المحلي، مما يؤدي إلى ترسيخ نهج "الحكومة المتكاملة" نظراً لاتساع مسؤوليات السلطات المحلية إضافة إلى قربها ومعرفتها الجيدة للوضع على أرض الواقع. غير أن إشراك السلطات المحلية بفعالية يتوقف على الحكومة المركزية وعلاقتها مع السلطات المحلية واستعدادها لاعتماد سياسات مالية لامركزية وتطوير آليات لتمويل السلطات المحلية لتمكينها من القيام بمهام التنمية المستدامة.

وللتنسيق أهمية كبيرة في إطار الإصلاح المؤسسي، حيث يجب مراعاة ما يلي:

- ضمان التكامل ما بين سياسات القطاعات الحكومية المختلفة، من خلال آليات واستراتيجيات وطنية مبتكرة تتخطى التخصص الوظيفي/القطاعي؛
- اعتماد نهج عملي لتكامل السياسات القطاعية؛
- اعتماد ترتيبات إدارية تشكل حوافز فعالة لإحداث التغيير في الإدارة العامة في ثلاثة مستويات.

أولاً، تشكيل روابط أفقية ما بين المؤسسات العامة تتخطى التعريف التقليدي للولايات والتفويض وتسمح بالتنسيق ما بين المبادرات الحكومية، وذلك بإنشاء هيئات تنسيق حكومية جديدة أو تعديل آليات التنسيق القائمة. وفي الحالتين، يجب تمكين الجهات التي تقود عمليات التنسيق والوصول إلى فهم واضح للاختصاصات ونطاق العمل.

ثانياً، دمج أهداف التنمية المستدامة في اختصاص المؤسسات والوزارات في مختلف القطاعات، وإعادة ترتيبها لتسهيل تكييفها مع السياق الوطني وزيادة التعاون بشأن تنفيذها. ومن أجل دعم السياسات المتكاملة، يجب تعزيز معرفة الموظفين الحكوميين بأهداف التنمية المستدامة وتحسين التنسيق والتعاون في ما بينهم، وبناء قدراتهم وتنمية مهاراتهم وتشجيعهم على الابتكار والعمل المشترك.

ثالثاً، تفويض السلطات الفاعلة على المستوى المحلي لتطبيق السياسات المتكاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خصوصاً وأن السلطات المحلية هي التي تقدم الخدمات التي تشكل صلب خطة 2030.

ومن أبرز عوامل النجاح في تنفيذ الخطة، تعزيز الشعور بالملكية الوطنية. ولذلك يجب نشر الوعي بأهداف التنمية المستدامة وأهميتها للمواطنين، وإدخالها في المقررات الدراسية على كافة المستويات. كما ينبغي إشراك الأطراف المعنية في مناقشة الخطة وتنفيذها وترجمة الأهداف إلى مؤشرات، وخصوصاً البرلمان الذي له سلطة سن القوانين الجديدة المطلوبة لاعتمادها ومتابعة تنفيذها وإقرار الميزانية اللازمة لذلك، وكذلك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

ومن وسائل تعزيز الشعور بالملكية الوطنية أيضاً، تشكيل لجنة برلمانية للتنمية المستدامة تعمل على نقل الوعي بأهمية التنمية المستدامة إلى الناخبين، وتتابع عمل الحكومة في هذا المجال، وتنظم النقاش حول التقدم المحرز وسُبل تذليل العقبات التي تعترضها داخل المؤسسة التشريعية. وقد يكون من المناسب تشكيل مجلس وطني للتنمية المستدامة يجمع كل الأطراف، من مسؤولين حكوميين وخبراء وأصحاب أعمال وناشطين في المجتمع المدني، لمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة وتعبئة الرأي العام لدعمها.

الفصل 3- الأطر الإقليمية الداعمة لتنفيذ خطة 2030

تقع المسؤولية الأساسية عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على عاتق المؤسسات الوطنية، ولكن ذلك لا ينفي الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات الإقليمية والدولية في مساعدة المؤسسات الوطنية فنياً ومالياً، لا سيما وأنها مهيأة لتناول القضايا التي تخرج عن سيطرة أي دولة بمفردها وتتطلب أطراً إقليمية.

فالمياه مثلاً هي من هذه القضايا. فقد خصص الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة للمياه، وأدرجت بشكل صريح في سبعة أهداف أخرى هي الأهداف 1 و3 و4 و11 و12 و14 و15 وبالتالي تعتبر المياه أساساً لتحقيق جميع الأهداف الأخرى، وخاصة تلك المتعلقة بالأمن الغذائي (الهدف 2)، والطاقة المستدامة (الهدف 7)، والتصدي لتغيّر المناخ (الهدف 13)، ووصول الجميع إلى العدالة (الهدف 16)، هذا بالإضافة إلى ما جاء في مقدمة الخطة من تأكيد على الالتزام بحق الإنسان في المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي. ويقتضي تحقيق هذه الأهداف بشكل تكاملي لا يقبل التجزئة في ظل ظروف ندرة المياه في المنطقة العربية اعتماد نهج متكامل لإدارة الموارد المائية يأخذ في الاعتبار الترابط بين المياه والطاقة والأمن الغذائي على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ويمثل التبادل التجاري أحد أهم وسائل الاندماج الإقليمي الذي يؤدي بدوره إلى تقليص الفجوة التنموية بين بلدان المنطقة. فزيادة الصادرات والاستثمارات البينية تساهم في توفير فرص العمل وتقليص مستويات الفقر. ولكن لا تزال التجارة البينية في المنطقة العربية ضعيفة مقارنة مع مناطق أخرى على الرغم من إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودخولها حيز التنفيذ الكامل منذ عام 2005. وشكل مقرر القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في الكويت عام 2009 بإطلاق مشروع إنشاء اتحاد جمركي عربي خطوة هامة نحو معالجة القصور في التبادل التجاري العربي والدفع بالمنطقة إلى مستوى متقدم من الاندماج الإقليمي.

من ناحية أخرى، تطرح النزاعات تحديات كبرى على التنمية ولا بد من التعامل معها بشكل إقليمي، إذ لا يقتصر تأثيرها المدمّر على البلدان التي تقع فيها، بل تطال تداعياتها البلدان المجاورة ولا سيما نزوح السكان عبر الحدود وتعطل التجارة الخارجية، وتزداد بفعلها المخاطر الإقليمية.

يتضمن هذا الجزء من الدراسة عرضاً للإطار المؤسسي الإقليمي للتنمية المستدامة، وعدداً من المقترحات لمعالجة ما يعتريه من قصور. ويشمل العرض الهياكل والأجهزة الإدارية المعنية بتنفيذ البرامج والخطط والمشاريع المختلفة، والأسس التي يرتكز عليها التنفيذ كالاستراتيجيات والمبادرات. ويتطرق بالتحديد إلى منظومة جامعة الدول العربية، ومنظومة الأمم المتحدة في المنطقة العربية، وكذلك إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة كنموذج يمكن أن يساهم في معالجة بعض أوجه القصور في التنسيق بين الأطر المؤسسية الحالية.

1- أطر التنمية المستدامة ضمن جامعة الدول العربية

(أ) الإطار المؤسسي

ميثاق جامعة الدول العربية

يمثل ميثاق جامعة الدول العربية[32] أحد الأسس التشريعية الرئيسية للعمل العربي المشترك، حيث ركز على القضايا الإقليمية وبخاصة تلك العابرة لحدود الدول، كالتبادل التجاري والجمارك والزراعة والصناعة والطرق والسكك الحديدية وقضايا الجنسية والتأشيرات وتسليم المجرمين، وهي كلها تساهم في تحقيق التنمية المستدامة. كما أكد الميثاق أهمية التعاون بشأن هذه القضايا استناداً إلى اتفاقات معقودة بين الدول الأعضاء. وقد أتاح الميثاق قدراً من المرونة في الالتزام بالقرارات الصادرة عن اجتماعات جامعة الدول العربية بحيث تلتزم بالقرارات الدول التي وافقت عليها فقط في حال تعذر الوصول إلى إجماع.

القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية

ومنذ عام 2009، بدأت جامعة الدول العربية عقد قمة عربية مخصصة لمناقشة القضايا التنموية الاقتصادية والاجتماعية

بشكل دوري[33]، وذلك تنفيذاً لقرارين صادرين عن قمة الرياض في عام 2007 وقمة دمشق في عام 2008، واستناداً إلى المبادرة الكويتية المصرية بشأن عقد مثل هذه القمة. فكانت القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الأولى في الكويت (2009)، والثانية في شرم الشيخ في مصر (2011)، والثالثة في الرياض (2013). ومن خلال هذه القمم أطلقت الدول العربية مبادرات واعتمدت استراتيجيات للعمل على المستوى الإقليمي بشأن قضايا تنموية اقتصادية واجتماعية عدة أو لمتابعة تنفيذ مبادرات سابقة. وفي ما يلي عرض لبعض هذه المبادرات.

مشاريع الربط الكهربائي العربي: الشروع بتنفيذ الدراسة الخاصة بالربط الكهربائي العربي الشامل وتقييم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء، ودراسة المتطلبات القانونية والمؤسسية والتشريعية لاستكمال مشاريع الربط الكهربائي بين البلدان العربية.

مخططات الربط البري بالطرق وبالسكك الحديدية: استكمال الدراسات اللازمة وإعداد اتفاقات للنقل على الطرق وبالسكك الحديدية بين البلدان العربية[34].

البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي: متابعة تنفيذ البرنامج والنظر بشكل خاص إلى أهمية دعم مناطق الإنتاج الزراعي الرئيسية والاستثمار في برامج البحوث الزراعية باعتبارها أحد مرتكزات تطوير الزراعة والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

الاتحاد الجمركي العربي: وضع الترتيبات الأساسية للبنية المؤسسية والقانونية اللازمة للاتحاد واستكمال عمل اللجان المتخصصة، ومتابعة متطلبات إقامة الاتحاد على المستوى الوطني وبناء قدرات الفرق الوطنية لمتابعة تطبيقاته وتنظيم هياكل التعرفة الجمركية الوطنية بما يخدم بناء تعرفة جمركية عربية موحدة.

الأمن المائي العربي: تكليف المجلس الوزاري العربي للمياه إعداد استرتيجية للأمن المائي في المنطقة العربية في قمة الكويت (2009)، وإقرار نسختها النهائية وتكليف المجلس الوزاري وضع مخطط تنفيذي لمكونات الاستراتيجية في القمة العادية المنعقدة في بغداد في عام 2012، والدفع لتنفيذ المشاريع الإقليمية المتعلقة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية والتكيّف مع تأثير تغيّر المناخ على الموارد المائية والقطاع الزراعي والاستخدام المستدام لموارد المياه غير التقليدية.

الربط البحري بين البلدان العربية: استكمال الدراسة الخاصة بإنشاء خطوط ملاحية لنقل البضائع بين البلدان العربية وإنشاء شبكة معلومات عن النقل العربي، ومتابعة إعداد اتفاق للتعاون في مجال النقل البحري للبضائع بين البلدان العربية[35].

النطاق العلوي العربي للإنترنت باللغتين الإنكليزية (.Arab) والعربية (.عرب): شارف المشروع على الاكتمال وسيتم إطلاقه قبل نهاية عام 2016.

نقاط تبادل الإنترنت: وتهدف إلى استكمال تسيير بيانات الإنترنت الصادرة من المنطقة.

وتشير تقارير متابعة تنفيذ هذه المشاريع إلى عدد من الصعوبات والتحديات المتكررة والمشتركة بين بلدان عربية عدة ومنها محدودية التمويل، وعدم ملاءمة مناخ الاستثمار ولا سيما القوانين والتشريعات ومستوى تطبيقها وإعاقة مشاركة القطاع الخاص على نحو فعال، وضعف بنية الخدمات المساندة للتجارة بما في ذلك النقل والمواصلات، وتباين النظم والتشريعات والسياسات التجارية[36].

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ويمثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية أعلى سلطة تقوم بتقديم المشورة والرأي الفني لمؤتمرات القمة العربية بشأن التنمية في المنطقة. ويشمل هيكل المجلس لجنتين فنيتين تُعنى إحداهما بالجوانب الاقتصادية والأخرى بالقضايا الاجتماعية، إلا أن تمثيل البلدان في عضوية المجلس على مستوى كبار المسؤولين والوزراء ينحصر بالوزارات المعنية بالشؤون الاقتصادية أو المالية، مما يدل على أن الاهتمام بالقضايا الاقتصادية يفوق الاهتمام بالقضايا الاجتماعية، ناهيك عن الغياب شبه الكامل للجوانب البيئية في هيكلية المجلس إلا من خلال ما يتم رفعه من قضايا من قبل مجلس وزراء البيئة. ولذلك، وانطلاقاً من ضرورة الاهتمام بركائز التنمية المستدامة الثلاث (البيئية والاجتماعية والاقتصادية)، قد يكون من المجدي إعادة النظر في هيكلية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحيث يتم التعامل بشكل متوازن مع الركائز الثلاث.

المجالس الوزارية المتخصصة

وتضم منظومة جامعة الدول العربية أيضاً عدداً من المجالس الوزارية المتخصصة ذات العلاقة بالتنمية المستدامة ومنها

مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، والمجلس الوزاري العربي للكهرباء، والمجلس الوزاري العربي للمياه، ومجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات. ويلاحظ ضعف التكامل والتنسيق بين هذه المجالس في القضايا المشمولة بقطاعات مختلفة. فعلى سبيل المثال، تم إعداد استراتيجية للأمن المائي العربي من قبل المعنيين في قطاع المياه فقط (على المستوى الإقليمي والوطني) دون مشاركة حقيقية من القطاعات الأخرى التي تتأثر بقطاع المياه وتؤثر فيه بشكل مباشر، مثل الزراعة والصناعة والإسكان. وبالتالي فالحاجة ملحة إلى اعتماد سياسات تكاملية للتنمية المستدامة، علماً بأنه جرت محاولات لإطلاق بعض المبادرات في هذا الاتجاه في الأعوام القليلة الماضية كمبادرة الربط بين قطاعات المياه والطاقة والغذاء، ولكنها لا تزال في طور البحث عن الآليات المناسبة للتنسيق وتعتمد بشكل رئيسي على الجهات المانحة في التوجيه والتمويل.

دور المجالس الوزارية أساسي في رسم التوجهات وصياغة الاستراتيجيات الإقليمية، ولكن مسؤولية التنفيذ تقع على الدول وعلى المؤسسات والمنظمات الإقليمية المتخصصة التي أنشئت لهذا الغرض. ومن هذه المنظمات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة العربية للصناعة والتعدين، ومنظمة العمل العربية، والمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات.

ويتضمن الهيكل المؤسسي لجامعة الدول العربية لجنتين رئيسيتين معنيّتين بالتنسيق والمتابعة في قضايا التنمية المستدامة.

اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي

تشمل في عضويتها ممثلين عن المؤسسات الوطنية المعنية بشؤون البيئة والمجالس الوزارية العربية المتخصصة والمنظمات العربية ذات العلاقة، وكذلك عن المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وتُعنى بتنسيق الأنشطة المتعلقة بالتنمية المستدامة، ولا سيما مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية التي تم تحديثها تحت مسمى "الإطار الاستراتيجي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية"، وتتولى تقديم التقارير إلى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة. ولكن بالرغم من شمول عضوية اللجنة ممثلين عن كل القطاعات ذات العلاقة بقضايا التنمية، تظل مشاركة هذه القطاعات محدودة ويغلب على اجتماعاتها مشاركة قطاع البيئة، كما أن ارتباطها الهيكلي بمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة يقلل من فعالية تأثيرها على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

الأمانة المشتركة الإقليمية

تتكون من الأمانة الفنية لمجلس وزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، والأمانة الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومكتب غرب آسيا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والإسكوا. وتتولى الأمانة المشتركة الإعداد لاجتماعات اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية ومتابعة تنفيذ قراراتها.

(ب) الاستراتيجيات العربية

في إطار جامعة الدول العربية، تم اعتماد عدد من الاستراتيجيات الإقليمية العربية للتنمية المستدامة خلال العقود الأربعة الماضية، ومنها الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة في عام 2013، والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث (2020) في عام 2012، والاستراتيجية العربية للأمن المائي في الوطن العربي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة وآليات تنفيذها (2010-2030) في عام 2012، واستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025) في عام 2007، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك في عام 1980 وما تلاها من اتفاقات وبرامج لتيسير التبادل التجاري البيني العربي وتعزيزه وإقامة منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى. هذا بالإضافة إلى استراتيجية حماية المرأة العربية: الأمن والسلام في عام 2012، والاستراتيجية العربية لحماية المرأة من العنف 2011-2020 في عام 2011، والاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2006-2012 التي يجري العمل على تحديثها بما يتلاءم وأهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع الإسكوا للوصول إلى أجندة رقمية للمنطقة العربية.

وقد أنيطت بمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة مهمة التعامل مع متطلبات تحقيق التنمية المستدامة ولكن دون تزويده بالأدوات المادية والسياسية اللازمة لإرساء مفهوم التكامل بين الركائز الاجتماعية والاقتصادية

والبيئية للتنمية المستدامة في منظومة العمل المتعددة القطاعات، سواء على مستوى رسم السياسات أو في عمليات التنفيذ. وهذا ما جرى أيضاً على المستوى الوطني حيث تم في الغالب تكليف وزارات البيئة بمتابعة قضايا التنمية المستدامة دون تمكين هذه الوزارات أو تزويدها بالأدوات اللازمة لإحداث تغيير في سياسات ومشاريع وخطط القطاعات المختلفة المعنية بالتنمية. لكن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة تمكّن بالرغم من ذلك من اتخاذ عدد من المبادرات بشأن التنمية المستدامة وتكامل سياسات القطاعات التنموية المختلفة، وذلك بالاستناد إلى المرجعيات الدولية وبخاصة برامج تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ومن ثم مسارات الإعداد لخطة التنمية العالمية لما بعد 2015. وفي هذا الصدد قام المجلس في عام 2012 بتحديث مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية المعتمدة في عام 2004، بناءً على الدروس المستفادة من تنفيذ المبادرة خلال الفترة ما بين 2005 و2012[37]. وتقدم مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته السابعة والعشرين المنعقدة في عام 2015 إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/مكتب غرب آسيا، بطلب تحديث الإطار الاستراتيجي في ضوء خطة 2030 مع أخذ خصوصيات المنطقة العربية في الاعتبار. وفي ضوء الانتقال بالتنمية إلى مرحلة ما بعد 2015، أوكلت القمة العربية التنموية الثالثة التي عُقدت في الرياض في عام 2013 مهمة تحديد الأولويات العربية لخطة 2030 إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

وكان مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب هو المعني بتنسيق تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وبعد إطلاق خطة 2030، أصدر المجلس في نيسان/أبريل 2016 الإعلان العربي بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية – الأبعاد الاجتماعية[38]. واعتمدت القمة العربية هذا الإعلان في دورتها السابعة والعشرين ليمثل التوجه العربي لتنفيذ الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة.

2- أطر التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة في المنطقة العربية

يعرض هذا الجزء الإطار المؤسسي لمنظومة الأمم المتحدة العاملة في مجالات التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي في المنطقة العربية. ويشمل هذا الإطار الإسكوا باعتبارها الذراع الإقليمية للأمم المتحدة في المنطقة، وآلية التنسيق الإقليمي لوكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة.

(أ) الإسكوا

ساهمت الإسكوا خلال السنوات الماضية في تنسيق المشاورات والاجتماعات الإقليمية التحضيرية لدورات لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة (التي حُلت في عام 2012 بناءً على قرار مؤتمر ريو+20 للتنمية المستدامة ليحل محلها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة) ومؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، بما في ذلك مؤتمر ريو+20. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية نسقت الإسكوا اجتماعات إقليمية رئيسية ومنها اجتماع التنفيذ الإقليمي لمؤتمر ريو+20 في أيار/مايو 2013، والحوار التشاوري العربي حول أهداف التنمية المستدامة في تشرين الأول/أكتوبر 2013، ودورات المنتدى العربي للتنمية المستدامة في نيسان/أبريل 2014 وأيار/مايو 2015 وأيار/مايو 2016، بالإضافة إلى الحوار الإقليمي التشاوري حول المساءلة وخطة التنمية لما بعد 2015 في أيلول/سبتمبر 2014. وناقشت الإسكوا من خلال لجنة تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية التابعة لها في دورتها التاسعة في نيسان/أبريل 2015 إعداد عناصر موقف عربي موحد للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي عقد في أديس أبابا في تموز/يوليو 2015. ومن خلال هذه المساهمات، عملت الإسكوا مع شركائها في جامعة الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة على تنسيق موقف إقليمي عربي حول أهداف التنمية المستدامة ودعم التنفيذ الإقليمي لنتائج ريو+20، بما في ذلك تحديث مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية وتطوير خارطة طريق للاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية، وإعداد التقرير العربي للتنمية المستدامة[39].

(ب) آلية التنسيق الإقليمي

شُكلت آلية التنسيق الإقليمي (بين وكالات الأمم المتحدة في المنطقة) تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 46/1998 الذي دعا اللجان الإقليمية إلى عقد اجتماعات مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة كل في منطقتها بهدف التنسيق بين برامج عمل هذه الوكالات. وعقدت الإسكوا الاجتماع الأول لآلية التنسيق الإقليمي في المنطقة العربية في عام 1999. ومنذ ذلك الحين، تقوم الإسكوا بتنظيم الاجتماعات بمعدل اجتماع واحد أو اثنين في السنة.

تجري في إطار آلية التنسيق الإقليمي مناقشة أولويات التنمية في المنطقة بهدف اعتماد رؤية موحدة ونهج مشترك لعمل وكالات الأمم المتحدة في مجال التنمية. وغالباً ما يترأس الاجتماع الأمين/ة التنفيذي/ة للجنة الإقليمية باعتبارها الجهة المكلفة بقيادة آلية التنسيق. وإلى جانب المكاتب الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية، تشمل عضوية آلية التنسيق الإقليمي جامعة الدول العربية، وفي الوقت الحالي تضم آلية التنسيق الإقليمي 31 هيئة إلى جانب الإسكوا. كما يمكن لآلية التنسيق الإقليمي بصفة دورية وبشكل جماعي أن تمنح العضوية أو صفة مراقب للمنظمات والهيئات التي ترغب بذلك.

تهدف آلية التنسيق الإقليمي إلى:

- تعزيز التنسيق الاستراتيجي وتبادل المعلومات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في ما بين هيئات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين؛
- تعزيز العمل الجماعي من خلال تشكيل مجموعات عمل تُعنى بمجالات محددة، ولا سيما تلك العابرة للحدود أو القضايا العالمية الناشئة التي تتطلب جهداً منسقاً؛
- ضمان الاتساق المواضيعي والسياسي في عمل وكالات الأمم المتحدة في المنطقة والمواءمة بين العمل التنفيذي والعمل التحليلي والمعياري، والتعاون بين منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

ومن مجموعات العمل التي شُكلت في إطار آلية التنسيق الإقليمي: مجموعة عمل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومجموعة العمل المعنية ببيانات أهداف التنمية المستدامة وتقودهما الإسكوا، ومجموعة عمل الهجرة الدولية وتقودها كل من الإسكوا وجامعة الدول العربية ومنظمة الهجرة الدولية، ومجموعة عمل الأمن الغذائي وتقودها منظمة الأغذية والزراعة.

ومع انطلاق العمل على تنفيذ خطة 2030 تزداد أهمية الدور الذي تقوم به آلية التنسيق الإقليمي إذ يتوقع منها توحيد الجهود لتنسيق عمليات التخطيط لمشاريع وبرامج تنفيذية مشتركة. وفي هذا الصدد، ستقوم مجموعة العمل المعنية بخطة 2030 بدعم جهود تكييف الخطة وتنفيذها ورصدها وإعداد التقارير بشأنها، وذلك من خلال تنسيق عمل الهيئات المعنية بإجراء الأبحاث، وبناء التوافق، وتعزيز القدرات، وحشد الدعم، وتبادل المعارف، وباعتماد نهج متكامل مُستمدّ من روح الخطة الجديدة في جميع أنشطتها. وستسعى مجموعة العمل المعنية ببيانات أهداف التنمية المستدامة إلى وضع استراتيجية لإعداد التقارير حول أهداف التنمية المستدامة، لضمان تنسيق البيانات وتحسين نوعيتها ومستوى الدراسات والمؤشرات التي تنتجها مختلف الجهات المعنية بالاستناد إليها، وذلك بهدف تجنب الإخفاقات التي أصابت عمليات تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المهم التوصل إلى توافق واسع النطاق بشأن النُهج التي ستعتمد لإصدار البيانات والمؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ومن مصادر هذه البيانات وكالات الأمم المتحدة المشاركة في آلية التنسيق الإقليمي، والنظم الإحصائية الوطنية، والأجهزة الإحصائية الإقليمية ودون الإقليمية.

3- المنتدى العربي للتنمية المستدامة

أنشئ المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة على المستوى العالمي ومنتديات مماثلة على المستوى الإقليمي في إطار تنفيذ خطة 2030. وإذ لا يزال شكل ووظيفة المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة في طور التكوين، تتجلى أمام المنطقة العربية فرصة اتخاذ زمام المبادرة لإثبات الريادة من خلال تعميق الالتزام بالإطار المؤسسي الذي يوفره المنتدى للمنطقة العربية وإنشاء آلية إقليمية حكومية داعمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي والوطني[40].

وإزاء تعدد المبادرات والأطر المؤسسية الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالتنمية في المنطقة العربية وتفاوت مستوياتها، يوفر المنتدى العربي للتنمية المستدامة فرصة لتوحيد الرؤى حول شكله ووظيفته ليكون إطاراً فعالاً للدفع بعجلة التنمية المستدامة في المنطقة.

ويتطلب ضمان فعالية المنتدى العربي للتنمية المستدامة تعزيز الشعور بالملكية، وتسهيل التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة والربط بين الهياكل المؤسسية الإقليمية القائمة في المنطقة، ولا سيما جامعة الدول العربية، لتجنب الازدواجية، وتشجيع مشاركة أكبر عدد من الجهات المعنية غير الحكومية، بما في ذلك البرلمان والمجتمع المدني. وباعتماد نهج تشاركي يتميز المنتدى عن الأطر المؤسسية الإقليمية الأخرى ذات الطابع الحكومي الرسمي.

وتواجه عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة خطر التشرذم بسبب انخراط مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة على مستويات متعددة فيها، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية وبنوك التنمية، فضلاً عن عدد متزايد من الشراكات مع منظمات المجتمع المدني والشبكات الملتزمة بالتنمية المستدامة. وهذا ما يحتّم تحسين الاتساق والتماسك وتبسيط الإجراءات الإدارية ونشر المعرفة وتأمين الموارد المالية[41]. ولذلك ينبغي على المنتدى العربي اعتماد نهج توحيد الجهود على غرار آلية التنسيق الإقليمي، وتقديم قيمة مضافة من خلال تنسيق بناء الروابط بين الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية فضلاً عن المنظمات الإقليمية والشبكات والمراكز والجهات المعنية الأخرى.

وتتأثر فاعلية المنتدى إلى حد كبير بتحديد موقع وتوقيت المنتدى ضمن الإطار المؤسسي الإقليمي القائم. فمع أن مشاركة الجهات المعنية في اجتماعاته قد تحسنت بشكل ملحوظ، فهي لم تصل بعد إلى مشاركة رفيعة المستوى من وزراء ومتخذي القرار. وتُظهر التجربة أن المشاركة لا تكون رفيعة المستوى في الاجتماعات الإقليمية التي يتم تنظيمها بشكل منعزل عن الاجتماعات الإقليمية الرئيسية مثل الدورات الوزارية للإسكوا واجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية ومؤتمرات القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية. وقد يكون من الممكن ضمان المشاركة الرفيعة المستوى في المنتدى العربي إذا ما عقد بالتزامن أو بالتعاقب مع الاجتماعات الإقليمية الرئيسية وفي مكان انعقادها، ولا سيما مؤتمرات القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي تعقدها جامعة الدول العربية. وقد يكون من الأفضل عدم الإفراط في دورية الاجتماعات لضمان استمرار الاهتمام بها وإتاحة الفرصة للتنظيم الجيد بهدف الحفاظ على مستوى عالٍ من المصداقية والفائدة.

مُنح منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تفويضاً للقيادة والتوجيه وصياغة التوصيات ووضع جدول أعمال يتسم بالدينامية ويركز على الإنجاز. وبالمثل، على المنتدى العربي وضع جدول أعمال يجذب مشاركة رفيعة المستوى. ووفقاً للولاية الممنوحة للمنتدى العربي للتنمية المستدامة بموجب قرار الإسكوا 314 (د-28) الصادر عن دورتها الوزارية الثامنة والعشرين في عام 2014 والقرار 322 بشأن استراتيجية الإسكوا وخطة العمل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، الصادر عن اللجنة التنفيذية للإسكوا في اجتماعها الثاني في كانون الأول/ديسمبر 2015، يمكنه تناول قضايا مشتركة بين القطاعات لجذب مشاركة أوسع من الوزارات والمؤسسات. ومع ربط جدول الأعمال الإقليمي بالمستوى العالمي، ينبغي أن يتسم بالمرونة الكافية لمعالجة الأولويات والمشاكل والتحديات التي تواجه البلدان العربية في الوقت المناسب. ويوفر المنتدى العربي منصة إقليمية للاستعراض الطوعي لمستوى إنجاز أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني يتم في إطارها تبادل الخبرات والمعارف والممارسات الرائدة، فضلاً عن تحديد المعوقات وتقييم متطلبات التنفيذ.

ويمكن للمنتدى العربي أن يؤدي دوراً قيادياً في استعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إعداد تقرير دوري عن حالة التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وفي هذا الصدد، تحل هذه التقارير محل التقارير الإقليمية السابقة حول التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي كانت وكالات الأمم المتحدة، وعلى رأسها الإسكوا، تعمل بالتعاون مع جامعة الدول العربية على تنسيق إعدادها، ويمكن للمنتدى العربي أن يوفر المنصة لمناقشة هذه التقارير.

ولا يُتوقع أن يعالج المنتدى العربي جميع أوجه القصور التي شابت الإطار المؤسسي العربي إبان تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة تلك المشار إليها أعلاه في القسم الخاص بالأطر المؤسسية التابعة لجامعة الدول العربية، ولكن من المؤكد أنه سيعزز التنسيق بين الأطر المؤسسية للتنمية المستدامة على المستوى الإقليمي من خلال توفير المنبر المناسب لمناقشة القضايا والتحديات التي تواجهها المنطقة العربية وإبراز الإنجازات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة وربطها بمسار خطة التنمية على المستوى العالمي.

ولأن الجهد الأساسي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة يبذل على المستوى الوطني، من المفيد إنشاء منتديات نظيرة على الصعيد الوطني تجمع مسؤولين حكوميين مع نشطاء المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص ومراكز الأبحاث وإعلاميين وشخصيات عامة وتكون وظيفتها نشر الوعي بخطة التنمية المستدامة، وتعبئة الجهود والموارد لتنفيذها، وتذليل العقبات التي تعترض ذلك، وربما إصدار تقرير سنوي لتقييم ما يتم إنجازه في هذا المجال.

الفصل 4- التحديات في وجه تنفيذ خطة 2030 في البلدان العربية

لا شك أن الحكومات العربية التي سعت إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومن ثم التزمت بأهداف التنمية المستدامة ستواصل السعي لبلوغ الأهداف الجديدة. ولكن التحديات كثيرة وصعبة على هذا المسار، بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية السائدة في المنطقة العربية، ونقص البيانات، وغياب الآليات المؤسسية التي تسهل نقل التكنولوجيا وتوفير الموارد لتحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن العقبات البيئية.

وقد استخلصت الإسكوا أبرز التحديات التي تعترض التنمية بشكل عام من تحليل خطة 2030، والتنمية في المنطقة العربية بشكل خاص من أجوبة بعض الدول الأعضاء على استبيان أعدته لهذا الغرض. وهذه التحديات ثلاثة أنواع: التحديات النابعة من البيئة العالمية؛ والتحديات النابعة من ظروف المنطقة العربية؛ والتحديات الكامنة في خطة 2030 بحد ذاتها.

1- التحديات النابعة من البيئة العالمية

بشكل عام، لا يمكن اعتبار البيئة العالمية الراهنة مساعِدة على تحقيق خطة 2030، وسيكون لذلك تأثير سلبي على مسار التنمية في البلدان النامية، ومن ضمنها البلدان العربية. فالخطة تدعو إلى تحوّل نوعيّ في إدارة التنمية في العالم يتطلب تحوّلات هامة في أنماط الإنتاج والاستهلاك لتصبح مستدامة، وتحوّلات لا تقلّ أهمية في إدارة الاقتصاد العالمي ومنظومة الحَوْكمة العالمية للحدّ من اللامساواة بين الدول وداخل كل دولة، والقضاء على الفقر وتحقيق الرخاء، والأهم من كل ذلك إرساء السلام والأمن والاستقرار في مناطق مضطربة كثيرة من العالم. ولكن الطريق إلى هذه الأهداف الطموحة مزروع بتحديات كثيرة نابعة من البيئة العالمية غير المؤاتية، وفي ما يلي أبرز هذه التحدّيات:

- الاستمرار في نهج عَسْكرة السياسة الدولية، إذ لا شيء يشير إلى احتمال انحسار هذا التوجه في المدى القريب، لا بل ثمة مؤشرات مقلقة على تصاعد نفوذ التيارات الأصولية والانعزالية المتطرفة في بلدان الجنوب والشمال على حد سواء. وليست الحركات المتطرفة في المنطقة العربية هي وحدها التي تطرح تهديداً بل أيضاً التدخل العسكري من قبل قوى خارجية كبرى بحجة مساعدة بلدان المنطقة على حل نزاعاتها؛
- عدم التقدم الفعلي في إنجاز الهدف 8 من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بالشراكة الدولية، فلم تجر التعديلات المطلوبة في نظام الاقتصاد والتجارة العالمي ولا عولجت مشكلة الديون ولا وفت البلدان المتقدمة بتعهدها بزيادة مساعدات التنمية وترشيدها؛
- عدم تنظيم الأسواق العالمية، لا سيما ما يتعلق بأسعار المواد الخام. وإذا كان النفط محيِّداً نسبياً عن ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط قد أدخل المنطقة العربية كلها تحت تأثير هذا النمط من سياسات تسعير المواد الخام، مما فرض ضغوطاً على موارد البلدان النفطية؛
- السياسة الدولية تجاه المنطقة العربية التي تفرض ضغوطاً إضافية، وذلك بحكم ما يرتبط بها من حروب ونزاعات وأعمال إرهاب وهجرة غير شرعية، إضافة إلى الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وأراضٍ عربية أخرى والاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المستمرة.

2- التحدّيات النابعة من ظروف المنطقة العربية

بيّنت دراسات وطنية وإقليمية عدة التحدّيات التنموية في البلدان العربية منفردة وفي المنطقة بشكل عام[42]، ولا سيما التقرير العربي للتنمية المستدامة الذي أعدته الإسكوا في عام 2015[43]، وهو يعرض واقع التنمية المستدامة في المنطقة بإنجازاته وإخفاقاته. وبطبيعة الحال لا تعكس البيانات الواردة في التقرير الوضع الناجم عن التحولات السياسية التي بدأت في عام 2011. وترد في الجدول أدناه بيانات عما أنجزته البلدان العربية مقارنة بالمؤشرات المحددة لكل هدف وبما أنجز على المستوى العالمي.

الجدول 1- أداء المنطقة العربية مقارنة بالمتوسط العالمي لمؤشرات التنمية

الهدف	المؤشر	الوضع في المنطقة العربية	المتوسط العالمي
الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	نسبة السكان تحت 1.25 دولار يومياً	7.4 في المائة (زيادة انتشار الفقر بنسبة 34 في المائة)	14.5 في المائة
	نسبة الفقراء تحت خط الفقر الوطني	الاتجاه العربي لهذا المؤشر يظهر تغيّراً غير جدير بالذكر	
الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة	مساحة الأراضي القابلة للزراعة والمحاصيل الدائمة	4.1 في المائة	10.9 في المائة
الهدف 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	معدل الوفيات لأقل من 5 سنوات	35.6 حالة وفاة لكل 1000 ولادة، وهو معدل أفضل من المتوسط العالمي	42.5 حالة وفاة لكل 1000 ولادة
	تحصين الأطفال ضد الأمراض المعدية (الأطفال بعمر السنة المحصنون ضد الحصبة)	85.8 في المائة	84.5 في المائة
	أدوات منع الحمل	46.7 في المائة	63 في المائة
	نسبة الأطفال الذين يعانون من السمنة	11.3 في المائة	6.1 في المائة
الهدف 4: ضمان التعليم الجيد والشامل للجميع	نسبة الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي	91.4 في المائة	89 في المائة
	النسبة الكلية لمن وصلوا إلى السنة النهائية في المدرسة الابتدائية	94.5 في المائة	92.3 في المائة
الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية	13.2 في المائة	22.2 في المائة
		ملاحظة: بناءً على آخر بيانات المنظمة الدولية للبرلمانات، يبلغ المتوسط العالمي لمشاركة النساء في البرلمانات 22.8 في المائة، ومتوسط مشاركة المرأة العربية في البرلمانات 17.5 في المائة	
	نسبة النساء العاملات إلى السكان (15 سنة وما فوق)	18.6 في المائة	47 في المائة
الهدف 6: ضمان توافر المياه والصرف الصحي للجميع وإدارتها	نسبة السكان الحاصلين على مصدر محسن للمياه	حققت المنطقة العربية غاية الهدف المتعلقة بتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الوصول إلى مصادر محسنة للمياه إلى النصف. وحدها أقل البلدان نمواً أظهرت تراجعاً طفيفاً في النسب	
	السحب السنوي من المياه الجوفية والسطحية كنسبة من إجمالي المياه المتوافرة	معدلات السحب السنوية في المنطقة العربية مقلقة جداً، تخطت 1200 في المائة من المياه المتوفرة، وهي في ارتفاع منذ تسعينات القرن الماضي.	
	الطلب على الاستخدام أو السحب السنوي	الاتجاه في المنطقة العربية غير مؤات إلى حد ما، حيث زادت عمليات سحب المياه بنسبة 29.6 في المائة سنوياً	
الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة	0.2 في المائة	4.7 في المائة

الهدف	المؤشر	الوضع في المنطقة العربية	المتوسط العالمي
الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	4795 دولار أمريكي	8055 دولار أمريكي
	نسبة العمالة إلى إجمالي السكان	44.6 في المائة	59.6 في المائة
	نسبة عمالة الذكور إلى إجمالي السكان	67.9 في المائة	72.3 في المائة
	نسبة عمالة النساء إلى إجمالي السكان	18.61 في المائة	47 في المائة
	نسبة عمالة الشباب إلى إجمالي العمالة	23.7 في المائة	41.2 في المائة
	نسبة الإعالة (الشباب إلى المسنين)	60.2 في المائة	53.8 في المائة
الهدف 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار	نسبة استخدام الإنترنت (من السكان)	34.4 في المائة	40.7 في المائة
	نسبة امتلاك تليفون ثابت (أرضي)	8.1 في المائة	15.2 في المائة
	نسبة امتلاك تليفون خليوي (محمول)	109 في المائة	96.3 في المائة
الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	فقدان الحياة البشرية بسبب الكوارث	شهدت المنطقة العربية زيادة واضحة غير مؤاتية في الوفيات الناجمة عن الكوارث بلغت نسبتها 275.4 في المائة في الفترة 2006-2015 بالمقارنة مع الفترة 1990-1999. ويعود هذا الاتجاه بشكل خاص إلى ازدياد الوفيات في أقل البلدان نمواً (+ 518.8 في المائة)	
الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	سيارات الركاب	70.2 سيارة لكل ألف شخص	123.1 سيارة لكل ألف شخص
الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره	انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (مساهمة الفرد في ثاني أكسيد الكربون)	5.3 طن متري	4.9 طن متري
الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام	نسبة سكان السواحل لإجمالي السكان	9.2 في المائة	6.6 في المائة
	متوسط ما يتم صيده من أسماك	0.5 مليون طن في السنة	93 مليون طن في السنة
الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها	المناطق المحمية كنسبة من المساحة الكلية	9.3 في المائة	14 في المائة
	الغطاء النباتي	2.84 في المائة	30.8 في المائة

الهدف	المؤشر	الوضع في المنطقة العربية	المتوسط العالمي
الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد	عدد اللاجئين بحسب البلد الأصلي	11.3 مليون أو 58.1 في المائة من إجمالي عدد اللاجئين في العالم	19.5مليون
	عدد اللاجئين بحسب بلد اللجوء	بلغ عدد اللاجئين الذين قصدوا المنطقة العربية 8.5 ملايين لاجئ يشكلون 2 في المائة من مجموع سكانها. وقد ازداد عدد طالبي اللجوء بنسبة 142.1 في المائة بين عامي 1997 و2014	
الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة	صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة (بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)	4.2 في المائة	0.2 في المائة
	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	1.7 في المائة	2.9 في المائة

المصدر: الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التقرير العربي للتنمية المستدامة، العدد الأول E/ESCWA/SDPD/2015/3.2015 . متاح على: https://www.unescwa.org/ar/publications/publications-list.

هذه البيانات لا تكشف عن التفاوت بين البلدان العربية ولا داخلها، ولا تظهر أثر اضطراب الأوضاع الداخلية في عدد منها على مستويات التنمية البشرية، وخصوصاً معدلات الفقر والعمر المتوقع، إلا أنها تبين بعض الأولويات التي يتعين على البلدان العربية التركيز عليها عند التخطيط للتنمية المستدامة في السنوات الخمس عشرة المقبلة. فبعضها، مثل بلدان الخليج، قد تفوّق في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بينما تعثر بعضها الآخر مثل أقل البلدان نمواً. ولذلك تختلف أولويات العمل بحسب ما حققه البلد من تلك الأهداف وكذلك بحسب وضعه الأمني والأوضاع الأمنية في المنطقة. ويمكن تلخيص التحديات بالآتي.

<u>تحديات الأمن والسلم</u>

تشير خطة 2030 إلى هذه التحديات في الديباجة والإعلان، وأيضاً في الهدف 16 المتعلق بالحكم الرشيد والذي يرتبط تحقيق مجمل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بتوفر شروطه ومقتضياته. يدعو الهدف 16 إلى إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمَّش فيها أحد، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع. بمعنى آخر، يقتضي تنفيذ خطة 2030 وجود حكومات ومؤسسات وطنية متماسكة وفاعلة وقادرة على وضع الخطط وتنفيذها. فكيف للمنطقة العربية أن تفي بهذه المقتضيات وعدد الدول المفككة فيها أو الهشة أو المتأثرة مباشرة أو غير مباشرة بتداعيات النزاعات بات كبيراً.

ومن الضروري التمييز بين الأنواع المختلفة التالية من التحديات الأمنية:

1- الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والنزاع العربي الإسرائيلي.
2- الحروب المشتعلة في أكثر من بلد (الجمهورية العربية السورية، والصومال، والعراق، وليبيا، واليمن).
3- المشكلات الأمنية والمواجهات المتعلقة بالحركات المتطرفة والمجموعات الإرهابية المسلحة.
4- مشكلة اللاجئين والنازحين والمهجرين قسراً بفعل الاحتلال والحروب والنزاعات.

لقد أحدثت النزاعات في عدد من البلدان (الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن) انهياراً كلياً أو جزئياً في مؤسسات الدولة، وتحديداً المؤسسات السيادية والتمثيلية، كالحكومة والبرلمان والقضاء والجيش، بحيث أصبحت هذه المؤسسات إما شبه غائبة أو منهارة أو منحلة، أو منقسمة على ذاتها وتتنازع على الشرعية والمرجعية. كما حتمت النزاعات إعادة جدولة الأولويات الوطنية، مثلما حصل في بعض البلدان التي أعادت جدولة خططها الاقتصادية والاجتماعية

بسبب تدفق اللاجئين والنازحين منها أو إليها، فحولت الإنفاق والدعم وعمل المؤسسات من مشاريع التنمية إلى أعمال الإغاثة والمساعدات الإنسانية.

تحديات الحوكمة الرشيدة والتحوّل السياسي والمؤسسي

يتصل بها الهدف 16 بشكل أساسي، ولكن التصدي لها شرط لتحقيق كل أهداف التنمية. وقد تطرقت إليه معظم التقارير، وازدادت أهميته منذ عام 2011. فكل الأهداف تتضمّن إشارات إلى الحوكمة الرشيدة كشرط لتحقيقها، والحوكمة الرشيدة لا تتحقق إلا في ظل سيادة القانون وقيام مؤسسات سياسية وقضائية وإدارية واقتصادية وأمنية فاعلة وقادرة وشفافة وقابلة للمساءلة، وبتوفر وسائل التنفيذ الموزعة في الأهداف، ولا سيما الهدف 17[44].

التحديات الاجتماعية

تتعامل معها الأهداف 1 و2 و3 و4 و5 و10 و11. في المنطقة العربية، يعيش حوالي خمس السكان في فقر مدقع (إذا ما قيس خط الفقر بما دون 2 دولار أمريكي)[45]؛ وتسجل مستويات عالية من البطالة ومعدلات لإنتاجية اليد العاملة هي من الأدنى في العالم؛ والتغطية الاجتماعية محدودة (حيث تحتاج المنطقة في المتوسط إلى إضافة 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتمويل الحماية الاجتماعية الأساسية)؛ والمديونية عالية (إذ تعاني الاقتصادات غير النفطية من ارتفاع مستويات الدين العام إلى ما لا يقل عن 73 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)[46].

ومن أبرز التحديات الاجتماعية، تلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات (الهدف 5) حيث أن الفوارق كبيرة في قدرات البلدان العربية في هذا المجال، مما يتطلب برامج مختلفة توافق احتياجات البلدان المختلفة، وهذا غير متوفر حالياً.

والقضايا السكانية مُدمَجة بشكل أو بآخر في مجمل الخطة وأهدافها، إلى جانب تطرق أهداف معينة إليها مباشرة كالأهداف 1 و5 و11. وهي تستحق أن تُلحَظ بصفتها حزمة من التحديات الخاصة ضمن التحديات الاجتماعية. وتشمل القضايا السكانية:

1- التحول الديمغرافي الناجم عن خصائص النمو السكاني، وعن التكوين العُمري للسكان سواء لجهة تضخم فئة الشباب، أو التوجه المستقر نحو ارتفاع العمر المتوقع وزيادة نسبة المسنين التي سوف يكون لها تَبعات في المستقبل القريب.

2- إدماج جميع الفئات السكانية دون تمييز في السياسات التنموية.

3- توزُّع السكان جغرافياً والتوسع الحضري وما يرتبط بذلك من متطلبات الإدماج الكلي للسكان، بدءاً من الخدمات وصولاً إلى الحوكمة المحلية.

4- الهجرات الداخلية والخارجية، ومشكلات العمالة الوافدة والعمالة الوطنية (من وجهة نظر الدول المصدِّرة للعمالة ودورها في هذا الخصوص)، ومستوى التعاون الإقليمي والدولي في هذا الشأن.

5- النزوح والتهجير واللجوء بسبب الحروب والنزاعات، وما يتفرع عن ذلك من مشكلات إنسانية (منها الفقر المدقع، وانعدام الأمن الغذائي، وصعوبة الاندماج في المجتمعات المُضيفة، والهجرة غير الشرعية)، ومستوى التعاون الإقليمي والدولي في هذا الشأن.

التحديات الاقتصادية

تتعامل معها الأهداف 1 و2 و8 و9 و10 و12 و17. وهي تشمل المسائل التالية:

1- رفع نسبة المشاركة الاقتصادية المنخفضة عموماً، ولا سيما مشاركة النساء.

2- القضاء على الفساد المالي وإحلال الشفافية في التعاملات الاقتصادية.

3- تحسين الإنتاجية.

4- تحقيق التنويع الاقتصادي واستخدام التكنولوجيا.

5- تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي من أجل التنمية.

6- المشاركة النشطة في الاقتصاد العالمي والتعامل مع نظام اقتصادي عالمي يضيّق حيّز السياسات ويتحكّم بقواعد التجارة والاستثمار ومنظومات الأسعار ويضغط من أجل اعتماد سياسات تخدم مصالحه.

7- الانتقال من الاقتصاد الرَيْعي إلى اقتصاد تضميني منتج للقِيَم المضافة.

8- تحقيق التكامل الاقتصادي الأفقي والعمودي على الصعيد الوطني، وتجاوز ثنائية القطاعات الحديثة والتقليدية في البنية الاقتصادية الوطنية.

جاء إطلاق خطة 2030 في مرحلة صعبة تمر بها الاقتصادات، العربية منها والعالمية. فالاقتصاد العالمي يسجل تباطؤاً في النمو كان واحداً من أسباب انخفاض الطلب على النفط وانخفاض أسعاره إلى مستويات لم يعرفها الاقتصاد العربي منذ بداية الألفية، ولذلك انخفضت إيرادات الدول العربية المصدرة للنفط سواء في الخليج العربي أو في شمال أفريقيا إلى مستويات متدنية وضعت بعضها أمام عجز كبير في الميزانية، مما دفعها إلى تقليص الإنفاق والبحث عن مصادر بديلة للتمويل إما بفرض الضرائب أو بالاقتراض من مصادر خارجية أو اجتذاب رؤوس أموال أجنبية إلى بعض قطاعاتها الاقتصادية. وكان من نتائج ذلك انخفاض الطلب على العمالة الوافدة، فسجلت البلدان العربية المصدرة للعمالة انخفاضاً في تدفق تحويلات العاملين التي تشكل جزءاً كبيراً من مخزونها من العملات الصعبة. ولذلك لا تقتصر آثار انخفاض إيرادات البلدان العربية المصدرة للنفط على هذه البلدان، وإنما تمتد إلى البلدان العربية التي تصدر العمالة وتلك التي تتلقى المعونة من البلدان المصدرة للنفط. ولا شك في أن ذلك يلقي بظلاله على آفاق التعاون الإقليمي لتحقيق التنمية المستدامة.

التحديات البيئية

تتعامل معها الأهداف 2 و6 و7 و11 و12 و13 و14 و15. وهي تتضمن المسائل التالية:

1- الأمن الغذائي والزراعة المستدامة.

2- إدارة الموارد المائية الوطنية والمشتركة.

3- الطاقة المستدامة وترشيد استهلاك الموارد الأحفورية وتطوير الطاقة البديلة.

4- الحفاظ على الموارد الطبيعية (البرية والبحرية والهواء) والحد من التلوث، بما في ذلك في البيئة الحضرية.

5- ترشيد الاستهلاك والتحوّل السلوكي نحو تقليص إنتاج النفايات ونشر ثقافة إعادة التدوير، بما في ذلك الإدارة المستدامة للنفايات على اختلاف أنواعها (منزلية صلبة، وسائلة، وصناعية، إلخ).

6- الإدارة المستدامة للمدن والمستوطنات البشرية.

7- بناء القدرة على مواجهة الكوارث، بما في ذلك آثار تغيّر المناخ.

ويُعتبر الفقر المائي الذي يعاني منه معظم البلدان العربية من أخطر التحديات البيئية إذ يعوق بلوغ أهداف عدة. ومما يزيد من خطورة هذا التحدي وجود منابع الأنهار في بعض البلدان العربية خارج حدودها، مما يجعل الأمن المائي خارج سيطرتها، ولا سيما الجمهورية العربية السورية والعراق ومصر التي فيها مساحات زراعية واسعة بحاجة إلى الري. ويستلزم الأمن المائي التعاون مع بلدان المنبع مثل تركيا في حالة الجمهورية العربية السورية والعراق، وإثيوبيا وسائر بلدان حوض النيل في حالة مصر. ولكن هذه العلاقات شابها التوتر في السنوات الأخيرة، وشهدت الجمهورية العربية السورية والعراق أزمات حادة مع تركيا. ويقتضي علاج هذا التحدي الاقتصاد في استخدام المياه الصادرة من الأنهار، والبحث عن مصادر مياه بديلة إما من الآبار الجوفية أو بإعادة استخدام مياه الصرف أو حتى تحلية مياه البحر إذا ما كان ذلك ممكناً. وفي كل هذه الحالات، لا بد من توفير موارد مالية وبشرية وامتلاك المعرفة الفنية اللازمة.

التحديات المعرفية والثقافية

تتعامل معها مجمل الخطة، لا سيما في قسمها الأول، كما تقع في صلب الأهداف 2 و8 و10 و16 و17 والغايات التي تتصل بالبعد المعرفي والثقافي، ومن ضمنها التكنولوجيا وتطوير البحث العلمي والابتكار وثقافة حقوق الإنسان الموزعة على مجمل الخطة. وأبرز المسائل هي التالية:

1- إصلاح وتطوير النظام التعليمي في كافة مراحله وفروعه، ولا سيما تحسين نوعية المناهج الدراسية، وجعلها أكثر استجابة لمتطلبات بناء المواطنَة وقيَم حقوق الإنسان، ولمتطلبات سوق العمل والتنمية البشرية المستدامة.

2- تطوير الإنتاج المعرفي من خلال تطوير الجامعات ودورها، ومراكز البحث في العلوم الطبيعية والإنسانية، وفي التكنولوجيا (التي لا تقتصر على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وتشجيع الابتكار والتفكير النقدي.

3- نشر المعرفة وتعميمها على المجتمع والأفراد، والربط بين مصادر إنتاج المعرفة واستهلاكها (نقل التكنولوجيا).

4- استكمال وتعزيز نظم الابتكار الوطنية وإدماج سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار مع السياسات الوطنية للتنمية المستدامة.

5- ترسيخ منظومة قيَم حقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة في المجتمع بمختلف الوسائل، والتركيز على قيَم المواطنة المتساوية والتسامح والانفتاح والديمقراطية واحترام الآخر، ومواجهة التطرف وثقافة العنف بكل أشكالها.

6- إصلاح منظومة القيَم في مجملها، ومن ضمنها إصلاح الفكر الديني والتراثي والحداثي.

7- تطوير الهياكل المؤسسية والآليات التي تتولى إنتاج المعرفة ونشرها أو تكوين الرأي العام، كمؤسسات التعليم والصحافة ووسائل الإعلام، والوزارات والمؤسسات المعنية بشؤون الثقافة والإعلام والتربية والتعليم والشؤون الدينية، لتوحيد الجهود في هذا الاتجاه.

8- وضع حد لهجرة العقول والكفاءات العربية إلى الدول المتقدمة بما تشكله من حرمان البلدان العربية من فرص تنموية كبيرة. وهذا التحدي يجب إيلاؤه الأولوية القصوى نظراً لفوائده الاقتصادية والاجتماعية والتنموية لا سيما وأنه سريع التنفيذ.

3- التحديات الكامنة في خطة 2030 بحد ذاتها

لا تقتصر التحديات على ظروف البلدان المختلفة وقدراتها الذاتية، بل تشمل تحديات متعلقة بالخطة بحد ذاتها. الأهداف الإنمائية للألفية قامت على أولويات محدودة مُصاغة من منظور البلدان المتقدمة، ولم تشهد عملية صياغتها دوراً يُذكر للبلدان النامية والأقل نمواً، ومع ذلك اتسمت بقدر عالٍ من الاتساق، وكانت من الناحية التقنية واضحة وسهلة الاستخدام لصانعي القرار في توجيه السياسات. ولكن الأمر يختلف مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. فمواضيع الخطة الجديدة تُعتبر شاملة وفي الوقت نفسه صالحة لكل بلد. وبسبب اتساع نطاق المسار التشاوري لعملية إعداد الخطة، لا يُستبعد وجود تداخل أو ضعف اتساق في ما بين الأهداف والغايات الكثيرة، مما يجعل الخطة الجديدة أكثر تعقيداً من الخطة السابقة في ما يتعلق بتوجيه السياسات الوطنية.

لذلك، فإن الصعوبات التي يمكن أن تواجه البلدان في مسار إنتاج خططها الوطنية للتنمية المستدامة لعام 2030، بالاستناد إلى الخطة العالمية، هي التالية:

الاتساق والترابط والتكامل: شكلت المقاربة القطاعية والتجزيئية إحدى أهم الثغرات في تجربة الأهداف الإنمائية للألفية، وقد وقع في هذا الخطأ معظم الأطراف الدوليين والوطنيين، الحكوميين وغير الحكوميين، ومن المستحسن تجاوزها في الخطة الجديدة.

عدم اكتمال خطة 2030: يستمر الجدل بشأن بعض المسائل مثل المؤشرات وعددها واستخدامها.

وسائل التنفيذ: ينبغي عدم اقتصارها على مسائل التمويل.

إمكانية مراجعة الخطة: هذا ما حصل مع الأهداف الإنمائية للألفية، من هنا الحاجة إلى المرونة للتعامل مع المتغيّرات في ضوء الممارسة.

الالتزام بالشراكة والتمويل: يتضمن جدول أعمال أديس أبابا التزامات سياسية هامة في مجالات حيوية للتنمية المستدامة، منها البنية التحتية والحماية الاجتماعية والتكنولوجيا، ويحتاج تمويل هذه المجالات إلى استثمارات كبيرة وتعاون دولي حقيقي.

الربط بين خطة 2030 والخطط العالمية أو الإقليمية الأخرى: ومن هذه الخطط برنامج التصدي لتغيّر المناخ (قمة باريس)، وبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً (2011)، وغيرها.

المستوى الإقليمي: تحديد المضامين والآليات والهياكل والمتطلبات الإقليمية التي تقع ما بين المستوَيَيْن الوطني والدولي.

الفصل 5- الإجراءات الممهدة لتنفيذ خطة 2030

تنطوي خطة التنمية المستدامة على تفاعل معقّد بين أبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية وقضايا الحوكمة والبناء المؤسسي، وبالتالي يتطلب تكييفها بحسب الخصائص الوطنية والإقليمية واستيفاء شروط استدامة التنمية في المديين المتوسط والبعيد مستوى أعلى من المعارف والمهارات وبنية إحصائية قادرة على رصد التقدم المحرز، وموارد مالية كافية للتنفيذ. ويعرض هذا الجزء متطلبات بناء القدرات وتهيئة البنية الإحصائية ووسائل حشد الموارد لتمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

1- بناء القدرات

يُعتبر بناء القدرات محورياً، ومنها القدرات المعرفية والعملية، المؤسسية والفردية، لدى الفاعلين المحليين والوطنيين والإقليميين. وترد في كل أجزاء الخطة، الإعلان والأهداف ووسائل التنفيذ، إشارات متكررة إلى أهمية بناء القدرات. وأُفرد في الهدف 17 المتعلق بوسائل التنفيذ عنوان فرعي هو بناء القدرات إلى جانب ثلاثة عناوين فرعية أخرى هي: الشؤون المالية، والتكنولوجيا، والتجارة. وقد نصت الغاية 9 من الهدف 17 على "تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي". وترددت الإشارة إلى بناء القدرات في كل مرة تناولت الخطة مسائل تطوير التكنولوجيا ونقلها في خدمة التنمية، كما وردت في وسائل التنفيذ لأهداف عدة.

وفي سياق الخطة، التزمت الدول باستكمال بناء القدرات وضمان إدراج بناء القدرات وتعزيز المؤسسات في أطر التعاون والشراكات وفي برامج عمل جميع وكالات الأمم المتحدة. وبالتالي تقع على الإسكوا والمنظمات الإقليمية الأخرى مسؤولية واضحة ومباشرة في بناء القدرات وتوليد المعرفة إلى جانب دورها في الرصد والمتابعة والاستعراض ودعم بناء التوافق وتحقيق التكامل الإقليمي. وستتضمن تدخلات الإسكوا مجموعة من المبادرات المعيارية والفنية التي تواكب وضع خطط التنمية المستدامة الوطنية لتعزيز عمليات التكييف الوطني والإقليمي للخطة العالمية، والتخطيط، والتنفيذ، وجمع البيانات وتحليلها، والرصد والمتابعة والاستعراض.

يشمل بناء القدرات مجالات كثيرة، منها ما هو خاص بكل بلد ومنها ما هو مشترك بين البلدان. ولا بد من تطوير قدرات التخطيط، وتكييف الخطة العالمية وطنياً ومحلياً وقطاعياً، ووضع استراتيجيات التواصل والمناصرة والتأثير في الرأي العام، وكذلك في مجالات التجارة العالمية وما يتصل بالتكامل الإقليمي والعالمي، والتفاوض، واستخدام أساليب النمذجة الاقتصادية ومنهجيات التوقع، والعمل الإنمائي في ظروف الحروب والأزمات. وهي كلها تتطلب معارف ومهارات خاصة، إضافة الى التعرف على تجارب متنوعة من مناطق العالم المختلفة.

ويمكن تلخيص أبرز الإجراءات المتعلقة ببناء القدرات في البلدان العربية في ما يلي:

1- وضع استراتيجية إقليمية واستراتيجيات وطنية لبناء القدرات وتوجيه العمل التنموي للسنوات الخمس عشرة المقبلة.

2- إنشاء الهياكل والأطر المؤسسية الوطنية والإقليمية اللازمة لبناء القدرات وتوجيه المسارين الإقليمي والوطني.

3- التنسيق الحكومي بين مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية على المستويَيْن الوطني والإقليمي.

4- وضع الأطر المفاهيمية والأدوات التي تسمح بالنظر في القضايا من زوايا مختلفة ومتعددة القطاعات.

5- بناء الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

6- إنتاج المواد المعرفية والأدلة والمواد التدريبية التي تستجيب للاحتياجات والمتطلبات المستقبلية.

7- وضع آليات للرصد والتقييم والمتابعة.

والجدير بالملاحظة، أن القدرات الوطنية العربية المتاحة في مجال البحث والتطوير والتدريب لا يستفاد منها على النحو الأمثل. ففي كل بلد جامعات ومؤسسات بحثية وإعلامية تملك

المعارف والخبرات ولكنها غير موظفة في بناء القدرات وفي العملية الإنمائية، ومن المهم عقد الشراكات معها للاستفادة من معارفها وربط مسارها البحثي والمعرفي بالمسار الاقتصادي المنتج وإشراكها في العمليات الإنمائية.

برنامج الإسكوا المقترح لبناء القدرات

بعد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، انتقلت المسؤولية الرئيسية إلى البلدان نفسها وإلى الشركاء الوطنيين لإدماج توجهات الخطة العالمية ومبادئها في خطط التنمية الوطنية والمواءمة بين الأهداف الوطنية والعالمية. وستساهم الإسكوا بالتصدي للتحديات التي سبق ذكرها وتقدم الدعم للدول الأعضاء بغية تنفيذ الخطة بشكل متكامل ومستدام، مع التأكيد على الملكية الوطنية ودعم الفرق الوطنية التي تقع عليها المسؤولية الأولى في تنفيذ هذه المهمة.

وقد وضعت الإسكوا استراتيجية لدعم البلدان العربية في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي إطار هذه الاستراتيجية، تقترح الإسكوا برنامجاً لبناء القدرات يشمل تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والوطني لتنفيذ خطة 2030، وتقديم الخدمات الاستشارية الفنية، وتشجيع استخدام منهجيات جديدة وأدوات التحليل والنمذجة وتبادل الممارسات الجيدة في تصميم السياسات العامة. وستساهم جميع شُعب الإسكوا في تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع مختلف منظمات الأمم المتحدة والجهات المعنية.

ويعتبر البرنامج مبادرة شاملة تسعى لإشراك مختلف شركاء التنمية، عبر تشجيع التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمواطنين والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والإعلاميين. ويقوم البرنامج على إنتاج المعرفة وتحقيق أقصى قدر من نشر الوعي بالخطة ومتطلبات تنفيذها، مع مراعاة أولويات كل من البلدان وقضايا المنطقة ككل.

وتجدر الإشارة الى أهمية تحديد نوعية بناء القدرات حسب الجهة المعنية على الصعيد الوطني. فعلى سبيل المثال يحتاج متخذو القرار إلى دعم مختلف عن ذلك الذي يحتاج إليه الفريق الوطني المختص أو المخططون أو الجهات المسؤولة عن التنفيذ أو النظام الإحصائي وهكذا. وبالتالي يأخذ البرنامج المقترح في الاعتبار الاحتياجات المختلفة لمختلف الجهات المعنية.

مكونات البرنامج

يتكون برنامج الإسكوا المقترح لبناء القدرات في مجال التنمية المستدامة من المبادرات التالية:

- إعداد مواد معرفية عربية لرفع الوعي حول مكونات الخطة وسُبل تكييفها وطنياً وإقليمياً ووسائل التنفيذ والرصد والمتابعة؛
- تشكيل فريق إقليمي يتولى مسؤولية تنسيق بناء القدرات وإنتاج المواد المعرفية والتدريبية وتنفيذ الأنشطة التدريبية وتوفير المواكبة والدعم الفني للدول، وللفرق الوطنية فيها، وللشركاء التنمويين في المنطقة؛
- تنظيم أنشطة تدريبية إقليمية ووطنية لتعزيز المؤسسات وبناء قدراتها وتقديم المساعدة الفنية للحكومات والأكاديميين وممثلي المجتمع المدني وغيرهم؛
- تعزيز الحوار التشاركي على الصعيد الإقليمي لتحديد الأولويات في المنطقة والتحديات التي يجدر التركيز عليها وبناء القدرات الإقليمية حول الترابط بين عمليات المتابعة والاستعراض الوطنية والإقليمية والعالمية.

مراحل البرنامج

يمتد تنفيذ برنامج بناء القدرات في مجال التنمية المستدامة الذي تقترحه الإسكوا على ثلاث مراحل تبدأ بالتمهيد ومن ثم تحقيق الاتساق والتكامل وصولاً إلى المتابعة والاستعراض.

التمهيد

يتم تنفيذ هذه المرحلة على المستويين الوطني والإقليمي. وهي تركز على نشر الوعي وشرح المفاهيم التي تنطوي عليها الخطة وإعادة النظر في الأولويات الوطنية الواردة في خطط وبرامج التنمية القطاعية في ضوء الخطة الجديدة، والدعوة إلى إنشاء منصة إقليمية لتبادل المعرفة والمساعدة على توحيد موقف الدول العربية على المستوى العالمي.

تحقيق الاتساق والتكامل

يتم في هذه المرحلة تحديد الأولويات بناءً على مخرجات المرحلة الأولى من البرنامج لإعداد المواد التدريبية الملائمة لإعادة النظر في السياسات والبرامج والمشاريع القائمة من أجل مواءمتها مع خطة 2030 واعتماد وسائل

وآليات إدماج أهداف التنمية المستدامة في هذه السياسات وصياغة الاستراتيجيات المتكاملة للتنفيذ والمتابعة والاستعراض.

المتابعة والاستعراض

تركز هذه المرحلة على وضع أطر المتابعة والاستعراض على المستويين الوطني والإقليمي استناداً إلى المؤشرات العالمية وفي ضوء الأولويات التي تم تحديدها. ويتم في هذه المرحلة تقديم الدعم الفني لبلدان المنطقة في تحديد سُبل ووتيرة جمع البيانات. على المستوى الوطني، سيتم تنسيق العمل مع جميع الجهات المعنية لتعزيز القدرة على تطوير واعتماد أطر وطنية للمتابعة والاستعراض. وعلى الصعيد الإقليمي، وبناءً على التجارب الوطنية، ستجري مناقشة وضع إطار إقليمي لضمان التآزر بين بلدان المنطقة في ما يتعلق بالقضايا ذات الأولوية.

2- تهيئة البنية الإحصائية

(أ) أهمية الإحصاء في خطة 2030

تولي خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أهمية خاصة لتعزيز القدرات الإحصائية التي تسمح برصد التقدم المحرز في تنفيذها، وتعترف بأن "البيانات الأساسية المتعلقة بالعديد من الغايات لا تزال غير متوفرة" وتدعو إلى "زيادة الدعم لتعزيز جمع البيانات وبناء القدرات في الدول الأعضاء، من أجل وضع أسس البيانات حيثما لم تكن موجودة، وطنياً وعالمياً". وفي إطار هذه الخطة تلتزم الدول "بملء الثغرة القائمة في مجال جمع البيانات بما يساعد على قياس التقدم المحرز بشكل أفضل، ولا سيما بالنسبة إلى الغايات التي ليس لها معالم رقمية واضحة".

وأكدت دول العالم في إعلان خطة 2030 ضرورة توافر بيانات جيدة موثوقة ومصنفة، ويمكن الحصول عليها في الوقت المناسب، وتساعد في قياس التقدم المحرز، وتكفل استفادة شاملة لا يُستثنى منها أحد (الفقرة 48). ونصت إحدى غايات الهدف 17 على توافر بيانات عالية الجودة ومفصلة بحسب الدخل والجنس والسن والانتماء العرقي والإثني والوضع من حيث الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي وغيرها من خصائص السياقات الوطنية، وفق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

والتزمَت الدول بأن تشارك بانتظام في متابعة تنفيذ خطة 2030 وأن تستكمل المؤشرات العالمية بمؤشرات على الصعيدين الإقليمي والوطني (الفقرتان 72 و75) مسترشدةً بمبادئ الخطة مع مراعاة الظروف الوطنية.

وقد أظهرت تجربة جمع البيانات عن الأهداف الإنمائية للألفية الحاجة إلى بناء القدرات في هذا المجال، لا سيما وأن هذه الحاجة تزداد مع أهداف التنمية المستدامة لأنها أكثر تعقيداً وبالتالي يصبح بناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية والجهات المعنية بتكييف المؤشرات العالمية وجمع البيانات ومتابعة واستعراض التقدم المحرز من أبرز الأولويات. ولا بد في هذا الصدد من سد الثغرات الإحصائية التي اعترت مسار أهداف الألفية، واعتماد أساليب عمل فعالة وإشراك كل الأطراف المعنية في إنتاج البيانات واستخدامها.

(ب) الحالة الراهنة في مجال الإحصاء في المنطقة العربية

بيانات الأهداف الإنمائية للألفية

أشار التقرير العربي للتنمية المستدامة[47] الذي أعدته الإسكوا في عام 2015 بعد دراسة البيانات التي شملتها قاعدة البيانات العالمية للأهداف الإنمائية للألفية في ما يخص ستة بلدان عربية هي الأفضل نسبياً من حيث توافر البيانات فيها وهي الأردن وتونس والعراق ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية إلى نقص خطير في قدرة هذه البلدان على جمع البيانات الخاصة بأهداف الألفية. فالإحصاءات الوطنية الرسمية في هذه البلدان لا توفر البيانات إلا عن 42 في المائة من أهداف الألفية. أما الأهداف الباقية وتمثل 58 في المائة فيمكن تغطية 34 في المائة منها بالاعتماد على المنظمات الدولية. وتبقى نسبة 24 في المائة من الأهداف لا تتوافر عنها أي بيانات بالنسبة لأي من البلدان المذكورة.

الاستراتيجيات الإحصائية

في المنطقة العربية، ثلاثة بلدان فقط من أصل 22 بلداً تطبق استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات، وأربعة بلدان لا استراتيجية لها، والبلدان الباقية انتهت مدة صلاحية استراتيجياتها. وأمام هذه البلدان فرصة الآن لتصميم استراتيجياتها الإحصائية الوطنية في ضوء خطة 2030، وبالاستفادة من المبادئ التوجيهية، المعدّلة حديثاً، لإعداد الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات، التي وضعتها الشراكة في مجال الإحصاء في القرن الحادي والعشرين

(شراكة الإحصاء 21) (وقد شاركت الإسكوا إلى جانب مكاتب إحصائية وطنية ودولية عدة في هذا التحديث). وتراعي المبادئ التوجيهية الجديدة احتياجات البلدان إلى البيانات المطلوبة لتنفيذ خطة 2030، وحالة البلدان الهشة التي تعاني من النزاعات.

ينبغي تصميم الاستراتيجية الإحصائية وفقاً للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، بما في ذلك الاستراتيجية القطاعية. ولذلك، ينبغي وضع هيكل إداري إحصائي يرتبط بالهياكل الإدارية للتنمية المستدامة، حيث تقود الحوكمة الإحصائية عمل المكاتب والمجالس الوطنية المعنية بالإحصاء والمؤسسات المعنية بالإحصاءات الرسمية واللجان التقنية الأخرى.

وضع استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات ينبغي أن يسبقه تقييم شامل للنظام الإحصائي الوطني. وقد أجرت الإسكوا وشراكة الإحصاء 21، تقييماً للنظام الإحصائي في كل من الأردن ومصر. وتُبذل جهود مماثلة مع المركز الإحصائي لمجلس التعاون الخليجي. وأظهرت عمليات التقييم أن المؤسسات غالباً ما تعمل في عزلة عن بعضها فتُنشر البيانات من خلال كل من المكتب الوطني للإحصاء ووزارة التخطيط والبنك المركزي. هذه المؤسسات هي إذاً بحاجة إلى التشارك في البيانات لتتمكّن من استخدامها بطريقة أكثر كفاءة، وتحقيق زيادة كبيرة في إنتاج الإحصاءات والتحليل الإحصائي.

توافر البيانات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة

صنف فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بشكل مبدئي المؤشرات المتفق عليها في اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في ثلاثة مستويات، بحسب توفر المنهجية والبيانات.

المستوى الأول: مؤشرات ذات منهجية محددة وبيانات متاحة بالفعل على نطاق واسع (96 مؤشراً)؛

المستوى الثاني: مؤشرات ذات منهجية محددة، ولكن مع عدم كفاية تغطية البيانات (51 مؤشراً)؛

المستوى الثالث: مؤشرات يجري وضع منهجية لها (80 مؤشراً) (مثلاً مؤشر "نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية" المتصل بالهدف الأول، إذ ما من تعريف موحد للخدمات الأساسية وقياسها).

ويعرض هذا القسم تقييم توافر البيانات من المصادر الوطنية الرسمية ومن المصادر الدولية، بالإضافة إلى نتائج تقييم ذاتي أجرته بعض المكاتب الإحصائية الوطنية.

وتناول التحليل مدى توافر مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية حسب المستوى الأول وكذلك المؤشرات التي تعتبر ذات أولوية للبلدان العربية في المستوى الثاني. وسيتم التعقيب على توفر المؤشرات في كل هدف من الأهداف مصنفة حسب البعد الاجتماعي والبيئي والاقتصادي رغم أن الغايات كلها مترابطة وذلك لتسهيل المقاربة (اعتُبرت البيانات متوفرة إذا توفرت نقطتان أو أكثر من النقاط خلال العشر سنوات الماضية في الدول الأعضاء).

البيانات من المصادر الوطنية الرسمية

المنهجية التي اعتمدتها الإسكوا في تقييم توافر البيانات من المصادر الوطنية الرسمية تقتضي النظر إلى البيانات عن كل مؤشر في كل بلد وباستخدام تصنيف البيانات في ثلاث فئات هي: "متاحة" إذا كان هناك على الأقل ثلاث نقاط زمنية، و"متاحة جزئياً" إذا كان هناك 1-2 نقاط زمنية، و"غير متوفرة"، علماً بأن الفاصل الزمني بين نقاط البيانات يمكن أن يصل إلى خمس سنوات. وتستخدم شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة منهجية التقييم هذه عند النظر إلى مؤشرات التنمية العالمية في قاعدة البيانات الخاصة بها. وتم احتساب النسبة المئوية للمؤشرات المتوفرة من مجموع المؤشرات للهدف الواحد ومعدل هذه النسب لمجموع البلدان.
وفي ما يلي عرض لحالة توافر البيانات من المصادر الوطنية الرسمية عن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة.

الهدف 1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

تواجه المنطقة العربية بشكل عام نقصاً في البيانات حول الفقر لعدم التمكن من جمعها في بعض الحالات أو لعدم الحاجة إليها، كما هو الحال في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ثلاثة مؤشرات تندرج في المستوى الأول، منها اثنان يتعلقان بنسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، مصنفين بحسب الجنس، والعمر، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي (حضري/ريفي)، ونسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، مصنفين بحسب الجنس والعمر. وتتوفر بيانات بشكل دوري لهذين المؤشرين في خمسة بلدان عربية هي الأردن وفلسطين ومصر والمغرب وموريتانيا، بينما تسعة بلدان عربية لا تجمع بيانات حولهما

وبقية البلدان تجمع البيانات بشكل جزئي. أما المؤشر الثالث في المستوى الأول فهو النسبة المئوية من السكان الذين تشملهم الحدود الدنيا/النظم الخاصة بالحماية الاجتماعية، مصنفين بحسب الجنس، مع التمييز بين الأطفال والعاطلين عن العمل والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والحوامل/الأطفال حديثي الولادة وضحايا إصابات العمل والفقراء والضعفاء. هذا المؤشر لا يوجد تقييم كاف لتوافر البيانات بشأنه في البلدان العربية لأنه من المؤشرات المركبة التي تصنف استناداً إلى أكثر من عامل.

هناك مؤشرات تندرج في المستوى الثاني ولا تجمع حولها بيانات في معظم البلدان، كبيانات الفقر المتعدد الأبعاد والإنفاق الحكومي على برامج مكافحة الفقر والحماية الاجتماعية. وهناك بيانات تجمع حول الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة ويمكن استيفاؤها من الميزانيات والإنفاق الحكومي أو من إحصاءات الحسابات القومية.

الهدف 2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

تُعنى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بجمع بيانات حول الزراعة، بينما تجمع الإسكوا بعض المؤشرات الخاصة بسوء التغذية سواء عن طريق الأجهزة الوطنية للإحصاء في البلدان العربية أو من بيانات منظمة الصحة العالمية. مؤشرات الجوع والأمن الغذائي تندرج في المستوى الأول إذ تتوفر البيانات اللازمة لاحتسابها؛ وتبلغ نسبة البلدان التي توفر بيانات لمؤشر انتشار نقص التغذية 77 في المائة، ولمؤشر انتشار توقف النمو بين الأطفال دون سن الخامسة وانتشار سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنفين حسب الجنس، 71 في المائة، بحسب البيانات المتوفرة في منشورات الإسكوا والتي تجمع مباشرة من البلدان العربية.

الهدف 3- ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

تشير البيانات حول الصحة التي تجمعها الإسكوا من الدول الأعضاء، إلى أن مؤشرات هذا الهدف متوافرة بدرجات متفاوتة حسب البلد وانتظام دورية البيانات وهناك مؤشران لا تجمع حولهما بيانات.

توفر جميع البلدان بيانات دورية حول مؤشرات الوفيات النفاسية لكل 100000 مولود حيّ، ونسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ومعدل وفيات المواليد. وتوفر معظم البلدان مؤشرات مثل عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل 1000 شخص غير مصاب من السكان، ومعدل انتشار داء السل وعدد حالات الإصابة بالملاريا والتهاب الكبد الوبائي. وتوفر غالبية البلدان بيانات حول نسبة النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) اللاتي لُبِّيت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة، ونسب الإنجاب لدى الفتيات (15-19 سنة)، ومعدل كثافة الأخصائيين الصحيين وتوزيعهم. ولا تتوافر لدى الإسكوا بيانات حول صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البحوث الطبية والقطاعات الصحية الأساسية، ونسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل دائم على الأدوية واللقاحات بأسعار ميسورة؛ ويمكن العمل على تجميعها لاحقاً من السجلات الإدارية للبلدان العربية.

الهدف 4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

تجمع الإسكوا بيانات حول التعليم من الدول الأعضاء وتنشرها بشكل دوري، وسوف تستخدم تلك البيانات في حساب عدد من مؤشرات التنمية المستدامة كلما أمكن، وذلك لأن غالبية المؤشرات التي تم اعتمادها حول التعليم لا يزال العمل جارياً على تحديد منهجيات حسابها (المستويان الثاني والثالث) لكونها من المؤشرات المركبة ويعتمد حسابها على أكثر من نوع من البيانات. وتشمل مؤشرات التعليم ثلاثة مؤشرات من المستوى الأول وهي: معدل المشاركة في التعلُّم المنظَّم (قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)، وتتوافر لدى البلدان بيانات حوله؛ وحجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لتقديم المنح بحسب القطاع ونوع الدراسة؛ ونسبة المعلمين في كل من مراحل التعليم ما قبل الابتدائي، والابتدائي، والإعدادي، والثانوي، الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظَّم للمعلمين (مثل التدريب التربوي)، قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة، اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معين. وهذا المؤشر يمكن تجميع بياناته من سجلات وزارات التعليم.

الهدف 5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات قضية مطروحة في مجالات كثيرة. وتم إدراج تصنيف

البيانات حسب الجنس في جميع الأهداف الأخرى بالإضافة إلى الدخل والسن والانتماء العرقي والإثني والوضع من حيث الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي، وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

ويتصل بهذا الهدف 9 غايات و14 مؤشراً أساسياً (و33 مؤشراً ثانوياً)، منها 10 مؤشرات كمية و4 مؤشرات نوعية. ما يقارب 35 في المائة من المؤشرات متوفر فيها نقطتان زمنيتان أو أكثر، و24 في المائة منها متوفر فيها نقطة زمنية واحدة، و40 في المائة من المؤشرات غير متوفرة، كما هو موضح في الشكل 4.

الهدف 6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

نظراً لأهمية الموارد المائية في المنطقة العربية، عقدت الإسكوا اجتماع خبراء لمناقشة هذا الهدف وتم الاتفاق على تطوير مصادر البيانات وزيادة المؤشرات بشأن النوعية وسهولة الحصول على الخدمة ومعالجة المياه وإعادة استخدامها، وغيرها.

يتصل بهذا الهدف 11 مؤشراً متوفراً بنسبة 26 في المائة، فمؤشرات كفاءة استخدام المياه ونوعية المياه المحيطة والنظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه والأحواض المشتركة هي من المستوى الثالث وغير متوفرة. وهناك 6 مؤشرات من المستوى الأول ومتوفرة بنسبة 42 في المائة.

الهدف 7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

يتصل بهذا الهدف 6 مؤشرات فقط، 4 منها من المستوى الأول حول خدمات الكهرباء والطاقة النظيفة وكثافة استخدام الطاقة وهي متوفرة بنسبة 97 في المائة. ولكن من المهم جمع بيانات حول الاستهلاك النهائي حسب القطاع والتوزيع الجغرافي، وذلك لوضع سياسات مناسبة. أما مؤشرات وسائل التطبيق فهي غير متوفرة.

ويواجه تحقيق الهدفين 6 و7 تحديات كبرى في البلدان العربية حيث لا يتناسب ازدياد النمو السكاني والطلب على المياه والطاقة مع تناقص الموارد المائية المتجددة وموارد الطاقة.

الشكل 4- توافر البيانات من مصادر وطنية لمؤشرات الهدف 5

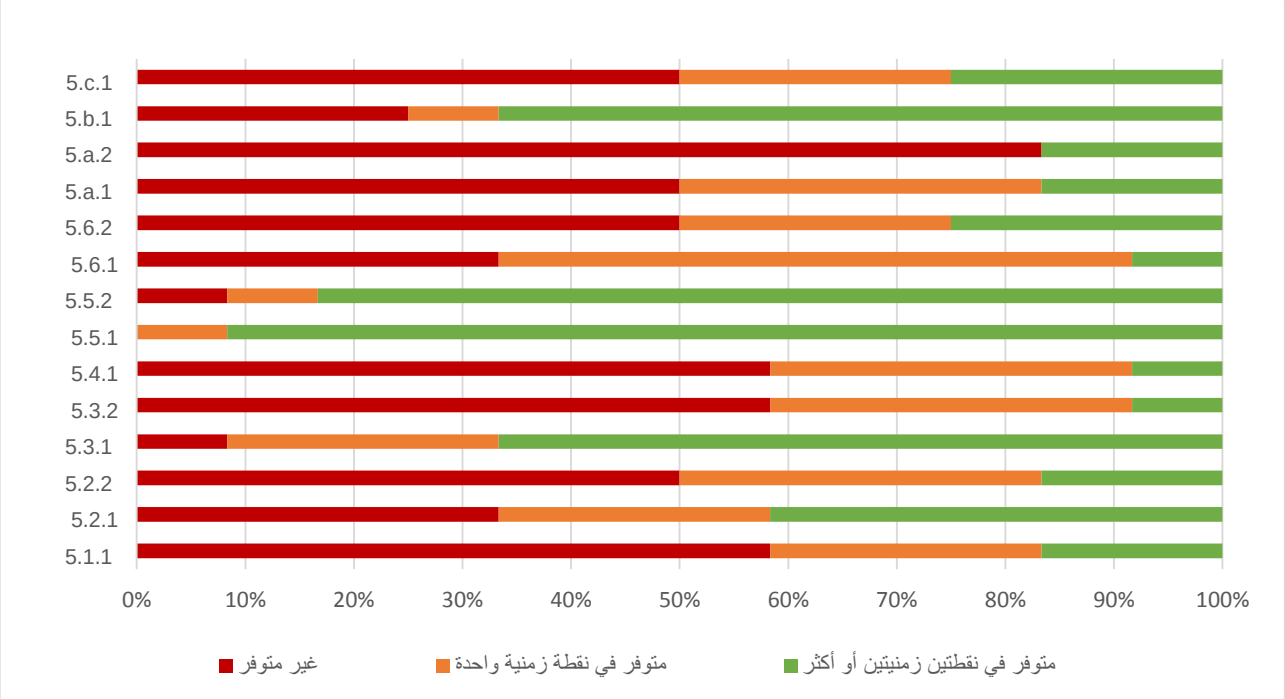

المصدر: ردود الدول الأعضاء على استبيان الإسكوا.

الهدف 8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع (جزء العمالة)

يتصل بهذا الهدف 7 مؤشرات حول العمالة، 5 منها من المستوى الأول وهي: معدل البطالة بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة، وعمالة الأطفال، ونسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة) خارج دائرة التعليم، والعمالة، والتدريب، إذ تتوفر حولها بيانات أو يمكن حسابها في جميع البلدان ما عدا الجمهورية العربية السورية واليمن في السنوات الأخيرة. والمؤشران الآخران لا تتوفر معلومات حولهما، وهما معدلات إصابات العمل المميتة وغير المميتة، والامتثال لحقوق العمل (حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية) استناداً إلى نصوص منظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية، بحسب الجنس ووضع المهاجرين. وهناك مؤشران من المستوى الثاني حول العمالة غير الرسمية (تتوفر بيانات حول هذا المؤشر في سبعة بلدان) ومتوسط الدخل في الساعة للنساء والرجال العاملين، بحسب الوظيفة والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة (تتوفر بيانات حسب الجنس في غالبية البلدان ولكن يتعذر التصنيف حسب الإعاقة).

وفي ما يتعلق بالنمو الاقتصادي، يعتمد هذا النمو على الناتج المحلي الإجمالي وإنتاجية العمالة والحصول على الخدمات المالية ومساعدات المعونة من أجل التجارة. وهناك 10 مؤشرات اقتصادية متوفرة بنسبة 30 في المائة، 4 منها من المستوى الأول ومتوفرة بنسبة 75 في المائة.

الهدف 9- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

يشمل هذا الهدف ثلاثة جوانب هامة للتنمية المستدامة هي البنى التحتية (خدمات النقل)، والتصنيع (حصة القيمة المضافة من الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي والصناعات الصغيرة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون)، والابتكار (الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي). هناك 12 مؤشراً متوفراً بنسبة 49 في المائة و8 منها من المستوى الأول ومتوفرة بنسبة 65 في المائة.

في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة ذات البعد الاقتصادي والبيئي، فقط مؤشرات الهدفين 7 و9 متاحة بنسبة تفوق 50 في المائة، أما مؤشرات الأهداف 6 و8 و12 و13 و14 و15 فهي متوفرة بنسبة 30 في المائة وأقل. أما مؤشرات المستوى الأول فهي تتوفر للأهداف 7 و8 و9 و14 بنسبة تفوق 70 في المائة، وللهدف 6 بنسبة 45 في المائة، وللأهداف 12 و13 و15 بنسبة تقل عن 30 في المائة كما يبين الشكل 5.

الشكل 5- توافر البيانات من مصادر وطنية للمؤشرات الاقتصادية والبيئية

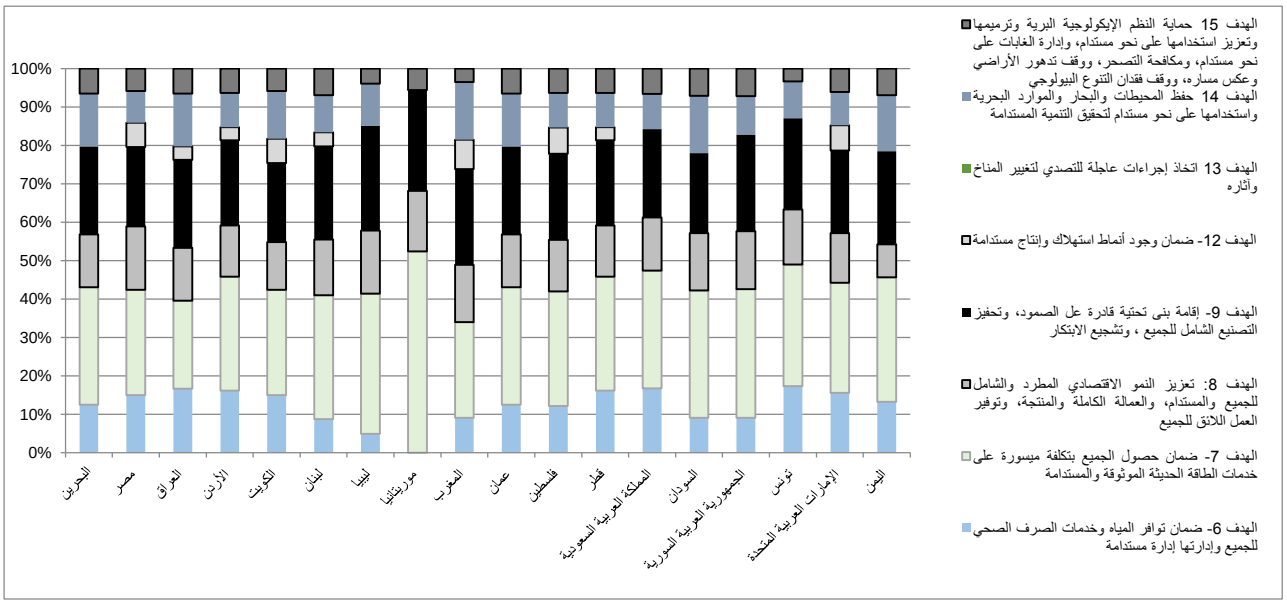

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات من الدول الأعضاء.

الهدف 10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها

يتصل بهذا الهدف 3 مؤشرات، واحد منها من المستوى الأول واثنان يُجمعان على المستوى الوطني حول معدلات نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيراداتها ضمن أدنى 40 في المائة من السكان ومجموع السكان وحصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية.

الهدف 11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

يتصل بهذا الهدف مؤشر من المستوى الأول حول نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة، وتتوفر بيانات غير دورية حول هذا المؤشر من بيانات تعدادات السكان والمساكن في البلدان التي في غالبيتها نفذت تعدادات في السنوات العشر الماضية، ما عدا الجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان وليبيا، أو من بيانات السجلات بشكل دوري. أما بقية المؤشرات فهي من المستويين الثاني والثالث، إلا أن بعضها يُجمع بشكل جزئي مثل بيانات العنف الجسدي الأسري أو المساحات المبنية والمجتمع المدني التي تُجمع من مصادر أخرى مثل منظمة الموئل الدولية أو سجلات البلدان.

الهدف 12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

تتصل بهذا الهدف مؤشرات حول بصمة المواد والاستهلاك المادي المحلي وإدارة النفايات. وهناك مؤشر واحد من المستوى الأول من أصل 13 مؤشراً حول تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية لا تتوافر بيانات حولها. وتتوافر بيانات عن النفايات ولكنها غير مفصلة عن كمية ونوعية النفايات وكيفية إدارتها.

الهدف 13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

يستلزم تحقيق هذا الهدف جمع بيانات عن المناخ وكميات الانبعاثات ومصادرها. هناك 7 مؤشرات ليس فيها مؤشر واحد من المستوى الأول. مؤشر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبط بشكل وثيق بهذا الهدف يندرج أيضاً ضمن الهدف 9 ومؤشرات استهلاك المواد يندرج أيضاً في الهدفين 12 و13. يمكن للإحصاءات الرسمية أن توفر بيانات عن استخدام المواد ومنتجات الطاقة من كافة القطاعات والأنشطة الصناعية التي تسبب انبعاثات الغازات الدفيئة. ويمكن أن تحسن هذه البيانات التقديرات التي تضعها الجهات الوطنية والعالمية المسؤولة عن إصدار التقارير.

الهدف 14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

هناك 10 مؤشرات متوفرة بنسبة 23 في المائة، اثنان منها من المستوى الأول وهما عن الثروة السمكية ومساهمتها في الناتج المحلي والمناطق المحمية والبيانات عنها متوفرة بنسبة كبيرة (94 في المائة). أما البيانات حول التلوث والتنمية الساحلية والإعانات فهي غير متوفرة.

الهدف 15- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

يتوفر 14 مؤشراً بنسبة 13 في المائة، 5 منها من المستوى الأول ومتوفرة بنسبة 25 في المائة.

الهدف 16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

يتصل بهذا الهدف 22 مؤشراً، منها 8 مؤشرات من المستوى الأول. ولا تجمع الإسكوا بيانات حول معظم تلك المؤشرات لأن مؤسسات متخصصة أخرى تقوم بجمعها. وتتوفر بيانات بشكل جزئي في البلدان حول العنف الجنسي والجسدي أو الأطفال دون سن الخامسة والمسجلين في السجل المدني. وتتوفر بيانات دولية حول مدى التطور في الحكومة الإلكترونية.

الهدف 17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

يتضمن هذا الهدف مؤشرات حول الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمِّل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية.

يوجد مؤشران من المستوى الأول، واحد يتعلق بعدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ بحسب مصدر التمويل، والثاني يتعلق بنسبة البلدان التي أجرت تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن في السنوات العشر الماضية وحققت نسبة 100 في المائة في تسجيل المواليد ونسبة 80 في المائة في تسجيل الوفيات. ويمكن توفير بيانات حول مؤشر تنفيذ التعدادات في المنطقة العربية حيث أجرت جميع البلدان تعداداً سكانياً، ما عدا الجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان واليمن.

تقييم ذاتي لتوافر البيانات

وزعت الإسكوا على الدول الأعضاء استبياناً حول جهوزية مكاتب الإحصاء لإنتاج بيانات أهداف التنمية المستدامة. وكان ذلك أثناء ورشة عمل حول جهوزية الدول لأهداف التنمية المستدامة، نظمتها الإسكوا بالتعاون مع شراكة الإحصاء 21 والمعهد العربي للتدريب الإحصائي، عقدت في أيار/مايو 2016. وكانت مصر وقطر من الدول التي ملأت الاستبيان. فمن ردود الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، حول توفر بيانات عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تبين ما يلي: البيانات متاحة لأكثر من 70 في المائة من مؤشرات الأهداف 1 و2 و3 و5 و6 و8 و9؛ ولـ 40 إلى 70 في المائة من مؤشرات الأهداف 4 و11 و12؛ ولأقل من 40 في المائة من مؤشرات الأهداف 10 و13 و14 و15 و16 و17.

أما ردود قطر على الاستبيان فبيّنت أن البيانات متاحة لأكثر من 70 في المائة من مؤشرات الأهداف 1 و2 و3 و4 و6 و16؛ ولـ 40 إلى 70 في المائة من مؤشرات الأهداف 5 و7 و8؛ ولأقل من 40 في المائة من مؤشرات الأهداف 9 و10 و11 و12 و13 و14 و15 و17.

والبيانات غير متاحة في أي من البلدين لمؤشرات الأهداف 10 و13 و14 و15 و17.

البيانات من المصادر الدولية

تتوافر البيانات من المصادر الدولية بنسب أكبر. وفي التقرير العربي الأول عن التنمية المستدامة الذي أعدته الإسكوا وشركاؤها[48] وتضمن عرضاً مفصلاً عن توافر البيانات لمؤشرات التنمية المستدامة ذات الأولوية، جاء أن البيانات في المنطقة العربية ككل تتوفر بنسبة 70 في المائة لـ 106 مؤشرات، وأن قصور البيانات يتركز في الأهداف المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين، والعمالة، والسلم، والأمن الغذائي، وتغيّر المناخ.

3- تحسين القدرة على جمع البيانات

يتطلب تحسين القدرة على جمع البيانات أولاً تحديد المؤشرات ذات الأولوية ثم وضع خطة لإنتاج تلك المؤشرات، وتعزيز الحوار بين راسمي السياسات الإنمائية والإحصائيين للتعرف على متطلبات إعداد هذه المؤشرات وتمكين الأجهزة الإحصائية من توفير البيانات المطلوبة وتوحيد الجهود للخروج بمؤشرات بأعلى درجة من الدقة والشمول. وقد باشر بعض البلدان القيام بذلك ولا سيما البلدان التي قامت بالإبلاغ الطوعي.

وتُحتسب مؤشرات عدة كنسبة متغيّر معيّن من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أو بالأسعار الحقيقية. وهذا يعني أن درجة تمثيل هذه المؤشرات للواقع تتعلق بدرجة دقة البيانات المتعلقة بالمتغيّر من جهة ودقة التقديرات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى. وأظهرت مراجعات وضع الحسابات القومية في المنطقة أن لدى غالبية البلدان مشاكل في تغطية القطاع غير الرسمي أو غير المنظم ضمن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي، رغم أن أنشطة هذا القطاع أصبحت تتزايد بشكل كبير، وخاصة الأعمال التي يتم تنفيذها من داخل المنزل سواء أكانت خدمات استشارية أو أنشطة إنتاجية. ويمكن لهذا الأمر أن يؤثر سلباً على نوعية المؤشرات التي تنسب إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي فتضعف قدرة هذه المؤشرات في مجال قياس الأهداف المرجو تحقيقها.

ومن الخطوات التي ينبغي اتخاذها في هذا المجال:

- البدء بإنتاج بيانات من المستويين الثاني والثالث، وخصوصاً عن الفقر واللامساواة والتعليم والإعاقة والحوكمة وحقوق الإنسان والنزاعات، وإتاحتها تدريجياً وإتمامها بحلول عام 2020؛ كذلك ينبغي توفير البيانات من السجلات الإدارية والمسوح الإحصائية وتعدادات السكان والمساكن والمنشآت، وإنتاج المؤشرات الإقليمية ذات الصلة بالسكان والتنمية التي توافقت عليها البلدان العربية وعددها 39 مؤشراً (أعدها الفريق الإقليمي المتخصص في مؤشرات السكان والتنمية، وهي مدرجة في المرفق الأول لهذا التقرير)؛

- تحسين مستوى التفاصيل المتعلقة بالمؤشرات حسب المناطق الجغرافية أو الفئات السكانية وخاصة لقياس الفقر والمستوى المعيشي والأنشطة الإنتاجية، وحسب حجم الصناعات أو موقعها؛ ويستلزم ذلك تطوير البنية الأساسية للإحصاء وعلى وجه الخصوص سجلات الأعمال، ومراجعة منهجيات إجراء المسوح الإحصائية؛
- تطوير التعريفات والمصطلحات المتعلقة بالمتغيّرات لتصبح المؤشرات قابلة للمقارنة بين بلدان المنطقة، مثل مؤشرات العمالة وخاصة للبلدان التي لديها عمالة مؤقتة في مواسم معينة أو عمالة بدون أجر؛ وهذا يستلزم تحديد كيفية احتساب أعداد العاملين لضمان عدم حدوث ازدواجية في الحساب في حالة العمالة المؤقتة ولتحسين شمولية المتغيّر في حالة العمالة بدون أجر؛
- تحسين البيانات المتعلقة بالاستهلاك النهائي: تستخدم البلدان العربية منهجيات مختلفة لتقدير الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية؛ بعضها يستند إلى نتائج مسوح إنفاق الأسرة التي تنفذ بشكل دوري في حين تحسب بلدان أخرى هذا الاستهلاك كفارق مقارنة الناتج المحلي بطريقة الإنتاج وتقديرات الإنتاج بطريقة الإنفاق. ولا بد من اعتماد منهجية عمل للتأكد من أن تقديرات الاستهلاك النهائي تمثل فعلاً إنفاق الأسرة المعيشية، لا سيما وأن الأسرة هي من أهم مستهدفات التنمية المستدامة؛ وفي هذا السياق، لا بد أيضاً من تحديد المتغيّر المطلوب قياسه: هل هو الإنفاق الاستهلاكي أم الاستهلاك الفعلي[49]؛ والفرق بين الإثنين، الناتج عن التحويلات الاجتماعية العينية، قد يكون كبيراً بحسب الوضع المعيشي في البلد.

مؤشرات الأهداف ذات البعد البيئي هي الأكثر صعوبة والأقل توفراً. ويتطلب تحسين القدرة على جمع البيانات البيئية تنويع مصادر البيانات والاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وإجراءات أخرى هي التالية:

- استخدام النُّظم الجغرافية المكانية (geospatial) على مقياس أوسع ولأجَل أطول لمراقبة النُّظم الإيكولوجية وإسقاطها على التعدادات القائمة على النُّظم الجغرافية (مدى زمني أطول ومقياس جغرافي أكبر)؛
- تضمين المسوح الجارية (السكان، الاقتصاد، وغيرها) معلومات بيئية حول استخدام الموارد الطبيعية والحصول على خدمات المياه والطاقة والكهرباء وإنتاج النفايات وتدويرها بالنسبة للصناعات التي تستخدم المواد الأولية الملوثة بكثافة (مدى متوسط وقصير)؛
- استخدام السجلات الإدارية وسجل الأعمال الإحصائي، مثل بيانات شركات ومؤسسات الكهرباء والمياه وإدارة النفايات، والإنفاق على الخدمات البيئية؛
- الاستفادة من البيانات الضخمة (big data) حيث أمكن، مثل بيانات محطات مراقبة نوعية المياه والهواء، وبيانات البطاقات الذكية التي تستخدم في شراء المحروقات، وبيانات النقل البري والجوي وغيرها؛
- تطبيق الأنظمة والأطر الإحصائية المعتمدة، ومنها نظام الحسابات القومية 2008 والتي تشكل أساساً لإدماج البعد البيئي مثل المحاسبة الاقتصادية البيئية المتكاملة التي توفر بيانات عن الاستخدام والإنتاج حسب القطاعات المؤسسية وتربطها بالقيمة المضافة واستهلاك رأس المال وتكوينه؛
- تطوير العمل الإقليمي المشترك حول إحصاءات البيئة والالتزام بالمعاهدات البيئية الدولية من حيث جمع البيانات والتأكد منها وإصدار التقارير والإبلاغ عنها.

4- مبادرات الإسكوا لتهيئة البنية الإحصائية في المنطقة العربية

المتابعة مع الشركاء

قامت الإسكوا بعدد من المبادرات وشاركت في مبادرات أخرى واسعة النطاق مع الشركاء المعنيين، في إطار السعي إلى تهيئة البنية الإحصائية في المنطقة لمتابعة مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعداد المؤشرات المطلوبة.

1- متابعة عمل الفريق العربي المعني بمؤشرات البيئة والتنمية المستدامة من خلال تنظيم الاجتماع التحضيري في كانون الأول/ديسمبر 2015 لمناقشة خارطة الطريق التي اقترحتها الإسكوا لعمل الفريق، ومدى استعداد البلدان العربية لإنتاج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والتحديات التي تواجه الأنظمة الإحصائية الوطنية في توفير البيانات.

2- إنشاء فريق إقليمي متخصص في مؤشرات السكان والتنمية، بالتعاون مع المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية، لاختيار وجمع مؤشرات حول السكان والتنمية بناءً على توصيات

ورشة العمل التي عقدت في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر 2015.

3- تقييم جاهزية الدول وتكاليف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من خلال المساهمة في ورشة العمل الإقليمية التي نظمها المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ومبادرة باريس 21 في منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي في أوروبا حول أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها وإعداد تقارير دورية حولها (عمّان، 8-12 أيار/مايو 2016). شارك في الورشة 31 متدرباً من الأجهزة الإحصائية في 16 بلداً عربياً وعُرضت فيها التحديات والمصاعب التي تواجه بعض البلدان العربية في وضع خطط وطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بسبب الأوضاع الأمنية والنزاعات المسلحة ونزوح أعداد كبيرة من السكان وتعاظم نسب العمالة الوافدة.

4- مواكبة خطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية من خلال تنظيم المؤتمر العربي حول خطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية لدعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (أنقرة، تركيا 5-7 نيسان/أبريل 2016) بالتعاون مع شركاء آخرين. وتهدف خطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية إلى تحديث النُّظم الإحصائية وتعزيز قدرتها على الاستجابة بفعالية ومرونة أكبر في التصدي للتحديات التي تواجهها في إنتاج الإحصاءات. وتؤكد الخطة على مبدأ الملكية الوطنية، وحاجة المستخدم المتزايدة إلى إحصاءات ومؤشرات أكثر تفصيلاً وذات جودة عالية، واستغلال مصادر البيانات غير التقليدية واستخدام التكنولوجيا المبتكرة. ودعت إلى الابتعاد عن النهج التسلسلي التقليدي لإنتاج الإحصاءات، وإلى إنشاء بنية جديدة لجمع البيانات وتجهيزها ونشرها من خلال عملية الإنتاج القائم على المعايير واعتماد نهج متكامل في مجال الإحصاءات[50].

وضع مؤشرات إقليمية للمنطقة العربية

تعمل الإسكوا مع الدول الأعضاء ومنظمات إقليمية أخرى على وضع مجموعة مشتركة من المؤشرات تتيح المقارنة بين البلدان، وعلى دعم الجهود لإنتاج المؤشرات من المستوى الأول بحلول عام 2017، وتوفير الموارد الفنية والمالية اللازمة لإنتاج وإتاحة المؤشرات على المستويين الوطني والإقليمي، على أن تكون 2016 سنة الأساس.

ويقوم بدور هام في هذا الإطار الفريق العربي المعني بمؤشرات البيئة والتنمية المستدامة والفرق المتخصصة الأخرى، مثل الفريق الإقليمي المتخصص في مؤشرات السكان والتنمية الذي قدم قائمة المؤشرات الإقليمية ذات الصلة بالسكان والتنمية (وهي مدرجة في المرفق الأول لهذا التقرير). تشمل القائمة 39 مؤشراً يرتكز على أجندة السكان والتنمية لما بعد 2014[51] والأولويات التي أقرتها الدول العربية في الاجتماع الخامس عشر للمجالس الوطنية للسكان الذي نظمته إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة في جامعة الدول العربية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والإسكوا وعقد في مقر جامعة الدول العربية في آذار/مارس 2014. وتسمح هذه المؤشرات بمتابعة التقدم المحرز على مستوى المنطقة العربية في الفترة 2016-2030 في مجالات عدة ذات صلة بالتنمية والسكان، ومنها: الهجرة والنزوح؛ وتمكين الشباب؛ والصحة الإنجابية والجنسية؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد أكد الفريق أهمية الاتفاق على التعاريف والمصطلحات بما يراعي الثقافات المختلفة في المنطقة.

ويمكن للدول العربية الاسترشاد بهذه المؤشرات في رصد ومتابعة التنفيذ وكذلك في كتابة التقارير الوطنية. وستنسق الإسكوا جهودها مع جامعة الدول العربية لتمكين صندوق الأمم المتحدة للسكان من جمع المؤشرات المتفق عليها بشكل دوري والمشاركة في أعمال فريق العمل.

خارطة الطريق لتطوير البنية الإحصائية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

أعدت الإسكوا خارطة طريق لعمل الفريق العربي المعني بمؤشرات البيئة والتنمية المستدامة لفترة السنوات الثلاث المقبلة، بحيث يساهم في تمكين البلدان العربية من وضع أطر لرصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والغايات المتصلة بها وفقاً للظروف والأولويات الوطنية والإقليمية، ورسم السياسات التنموية المرتكزة على الأدلة. وتدعو خارطة الطريق إلى القيام بما يلي:

1- إجراء تقييم شامل لتوافر الإحصاءات ذات النوعية الجيدة اللازمة لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك بتعاون وتنسيق بين جهات الاتصال في الأجهزة الإحصائية الوطنية والفريق العربي المعني بمؤشرات البيئة والتنمية المستدامة الذي يضم خبراء من جامعة الدول العربية، والإسكوا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

ومبادرة أبو ظبي العالمية للبيانات البيئية، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا.

2- تحديد حزمة مصغرة من المؤشرات وفق الأولويات الوطنية والإقليمية مع مراعاة قدرة البلدان العربية على توفير المؤشرات اللازمة لرصد أهداف التنمية المستدامة دورياً ووفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية والمعايير الدولية.

3- مساعدة الدول الأعضاء على وضع آليات التنسيق المناسبة والترتيبات المؤسسية بين كل أطراف النظام الإحصائي الوطني من أجل تحقيق فعالية أكبر على مستوى رصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها وتنظيم المنتديات الدورية بين منتجي ومستخدمي البيانات.

4- بناء القدرات الوطنية في مجال إعداد التقارير حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتعزيز المعرفة بمناهج صياغة هذه التقارير.

وقد تم الاتفاق على آلية لتنفيذ خارطة الطريق حيث ستقوم جهات الاتصال الوطنية بإعداد تقارير عن الوضع الحالي لتوفر البيانات، وستعد الأمانة التنفيذية للإسكوا تقريراً عن مستوى التطابق بين حزمة مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة التي اعتمدها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الرابعة والعشرين في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، ومؤشرات خطة 2030 التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين في آذار/مارس 2016. كما ستعدّ الأمانة التنفيذية تقريراً عن واقع البنى التحتية للنُّظم الإحصائية الوطنية لتحديد نقاط قوتها وضعفها في ما يتعلق بمؤشرات البيئة والتنمية المستدامة. وسيتم عرض هذه التقارير ومناقشتها خلال الاجتماعات المقبلة للفريق العربي المعني بمؤشرات البيئة والتنمية المستدامة.

5- حشد الموارد

قدمت خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في عام 2015 إطاراً معيارياً لتمويل التنمية وتحقيق الأهداف الطموحة الواردة في خطة 2030. وتقع على الدول العربية مسؤولية جماعية في اختبار صلاحية وجدوى هذا الإطار، والاسترشاد به لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

ويعرض هذا الجزء وسائل تمويل سياسات التنمية المستدامة، والتكاليف التقديرية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. كما يقدم اقتراحات بشأن إمكانات التمويل الإقليمية.

(أ) التكاليف التقديرية لتمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية

تُستخدم أساليب عدة لاحتساب الفجوات التمويلية والموارد اللازمة لتحقيق خطة 2030 و/أو لتغطية كلفة النزاعات. ويبدو أن التقييمات المختلفة قد أصبح بعضها يزاحم البعض الآخر وكل تقييم ينقض نتائج التقييم الآخر والأساليب والفرضيات التي اعتُمدت لتقدير الفجوة التمويلية. وأدى استخدام منهجيات وافتراضات وبيانات وتغطية جغرافية مختلفة إلى احتساب تقديرات متباينة ومتضاربة للفجوات في الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يبقي حجم التمويل المطلوب لرفع معاناة الملايين أو تحقيق تطلعاتهم غير معروف بدقة.

ويبين الجدول 2 الفجوة التمويلية في المنطقة العربية استناداً إلى نتائج الدراسات والتقديرات التي تم احتساب بعضها طبقاً لأوضاع الاقتصاد الكلي والبعض الآخر من منظور قطاعي.

قامت الإسكوا مؤخراً بمحاولة جديدة، لا تزال قيد التدقيق، لتقدير الفجوة التمويلية في المنطقة العربية. وتفترض هذه المحاولة، استناداً إلى نتائج من مناطق أخرى، أن تحقيق نمو مستدام يتطلب معدلات نمو تصل إلى 7 في المائة[52]، ومعدلات استثمار تتراوح بين 30 و35 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتستخدم الإسكوا إجمالي تكوين رأس المال الثابت كما حدده البنك الدولي ويشمل تحسينات الأراضي والمنشآت والآلات، وشراء المعدات، وتشييد الطرق والسكك الحديدية، وما شابه، بما في ذلك المدارس والمكاتب، والمستشفيات، والأبنية السكنية الخاصة، والمباني التجارية والصناعية[53].

الجدول 2- الفجوة التمويلية في المنطقة العربية

المؤسسة	المصدر	المنطقة	السنة	الهدف	الفجوة (بمليارات الدولارات الأمريكية)
البنك الدولي	آفاق الاقتصاد العالمي	أفريقيا	2009	سد العجز المالي	71,8
صندوق النقد الدولي	انعكاسات الأزمة العالمية على البلدان المنخفضة الدخل	أفريقيا	2009	سد العجز في ميزان المدفوعات	51,4
M. Nureldin Hussain مصرف التنمية الأفريقي	Exorcism of the Ghost: An Alternative Growth Model for Measuring the Financing Gap	أفريقيا	2000	تحقيق نمو بمعدل 7 في المائة في سنة واحدة (1999)	152
لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في البرلمان الأوروبي	ورقة لمجموعة العشرين	أفريقيا	2009	استعادة النمو المحقق قبل الأزمة	50
لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في البرلمان الأوروبي	ورقة لمجموعة العشرين	أفريقيا	2009	تحقيق نمو بمعدل 7 في المائة	117
لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في البرلمان الأوروبي	الاستثمار المحلي الإجمالي	أفريقيا	2009	تحقيق النمو الذي يكفل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	52
مصرف التنمية الأفريقي/دليل تنافسية النمو	ورقة عن دليل تنافسية النمو	أفريقيا	2009	سد الثغرة في البنى التحتية	90
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية (الكويت، 2009)	المنطقة العربية	2010	الفجوة الغذائية في المنطقة برنامج الطوارئ لتحقيق الأمن الغذائي العربي	27 71
البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية	وسيلة تمويل البنى التحتية في المنطقة العربية	المنطقة العربية	2011	البنية الأساسية لنمو مستدام	75-100 في السنة
البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية	وسيلة تمويل البنى التحتية في المنطقة العربية	المنطقة العربية	2011	تلبية الطلب على الكهرباء	30 في السنة
الإمارات العربية المتحدة	الاجتماع السنوي للمؤسسات المالية العربية 2013	المنطقة العربية	2013	سد الفجوة الغذائية	41 في 2010
الإسكوا	تقرير النقص في التمويل في المنطقة العربية	المنطقة العربية	2013	تحقيق نمو بمعدل 7 في المائة	54,5-57,9
البنك الإسلامي للتنمية	الورقة العرضية رقم 16	40 بلداً/البنك الإسلامي للتنمية	2011	القضاء على الفقر	23,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي
البنك الإسلامي للتنمية	الورقة العرضية رقم 16	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا/ 8 شركات ناشئة	2011	القضاء على الفقر	24,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي
البنك الإسلامي للتنمية	الورقة العرضية رقم 16	40 بلداً/البنك الإسلامي للتنمية	2011	القضاء على الفقر	140-420 في السنة
البنك الإسلامي للتنمية	الورقة العرضية رقم 16	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا/ 8 شركات ناشئة	2011	القضاء على الفقر	3,3-9,8 في السنة
الأمم المتحدة	تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي	جميع البلدان الأقل نمواً	2014	تحقيق التنمية المستدامة	50-75 في السنة

المصدر: ESCWA, 2013. Assessing the Financing Gap in the Arab Region. Available from https://www.unescwa.org/sites/ www.unescwa.org/files/publications/files/assessing-arab-financing-gap-english.pdf.

ويمكن التنبؤ بإجمالي تكوين رأس المال الثابت للبلدان العربية باستخدام منهجيات مختلفة تأخذ في الاعتبار اتجاهه التاريخي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع ومقارنته بنسبة لا تقل عن 30 إلى 35 في المائة. وقد سجل إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية خلال الفترة 1990-2014 معدلات تتراوح بين 17.77 و26.7 في المائة أي بمتوسط 21.63 في المائة، وبمعدل ارتفاع سنوي بلغ 0.8 في المائة مع تحسن ملحوظ في القيمة المطلقة ابتداءً من عام 2000[54].

وإذا ما استمر معدل الارتفاع هذا للفترة المتوقعة 2015-2030 سيصل متوسط إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 27.37 في المائة في عام 2030 بعدما بلغ 24.27 في المائة في عام 2015. إلا أن هذه الأرقام تظل أقل من 30 إلى 35 في المائة وهو الحد الأدنى المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويلخص الجدول 3 متطلبات التمويل من خلال احتساب النقص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت للوصول إلى 30 و32 و35 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

استناداً إلى نهج الحساب المذكور تحتاج البلدان العربية إلى تمويل إضافي يتراوح ما بين 3.7 و4.3 تريليون دولار لتتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وهذا من دون احتساب كلفة إعادة الإعمار في المنطقة العربية لتلك الفترة. وتختلف متطلبات التمويل باختلاف نسبة الاستثمارات المطلوبة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد نبهت دراسات عدة إلى ضرورة وضع تقديرات غير جامدة لفجوة التمويل، واستخدام الأموال بشكل فعال في قطاعات مختلفة لتحقيق التنمية المستدامة.

(ب) وسائل تمويل التنمية المستدامة

أصبح تأمين وسائل تمويل التنمية المستدامة أمراً حتمياً وملحاً. وبينما تختلف الآراء بشأن تكاليف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، هناك شبه إجماع على ضرورة الانتقال من المليارات إلى التريليونات[55]. وأصبح الالتزام بتمويل التنمية أكثر إلحاحاً في المنطقة العربية في ظل تصاعد المخاطر الجيوسياسية التي تلقي بظلال من الشك على فرص استدامة التمويل اللازم لتحقيق التنمية. فقد شهدت المنطقة العربية تصاعداً في أعمال العنف والنزاعات التي أدت إلى أضخم تشريد قسري منذ الحرب العالمية الثانية. كما أدى انهيار أسعار النفط إلى انخفاض عائدات النفط العربية بحوالي 390 مليار دولار أمريكي في عام 2015 أي بنسبة 17.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية وفقاً لصندوق النقد الدولي[56].

الجدول 3- الموارد المطلوبة لتمويل أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية 2015-2030
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي	السيناريو ألف*	السيناريو باء**	السيناريو جيم***	السيناريو دال****	المتوسط
30 في المائة	2,582	2,132	2,293	2,318	2,331
32.5 في المائة	4,215	3,420	3,704	3,747	3,771
35 في المائة	5,847	4,707	5,114	5,177	5,211

ملاحظة: كل السيناريوهات مبنية على توقعات قيمة الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية حتى 2020، بحسب قاعدة بيانات الآفاق الاقتصادية في العالم لصندوق النقد الدولي، في تشرين الأول/أكتوبر 2015.

* توقعات قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2020-2030 احتُسبت بمعادلة النمو الأسّي التالية: $y = 3E+11e^{0.0751x}$ ($R2=0.9281$).

** توقعات قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2020-2030 احتُسبت بمعادلة النمو الخطي التالية: $y=9E+10x-7E+10$ ($R^2 = 0.888$).

*** توقعات قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2020-2030 احتُسبت بناء على متوسط زمني لزيادة النمو يبلغ 5.02 في المائة في السنة باستثناء السنوات 2004 و2005 و2008 باعتبار ما سُجل فيها من زيادة في النمو ذا قيمة خارجة.

**** توقعات قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2020-2030 احتُسبت بناء على متوسط لزيادة النمو يبلغ 7 في المائة باعتباره معدلاً/هدفاً ينبغي تحقيقه.

الشكل 6- الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان العربية (2011-2015)

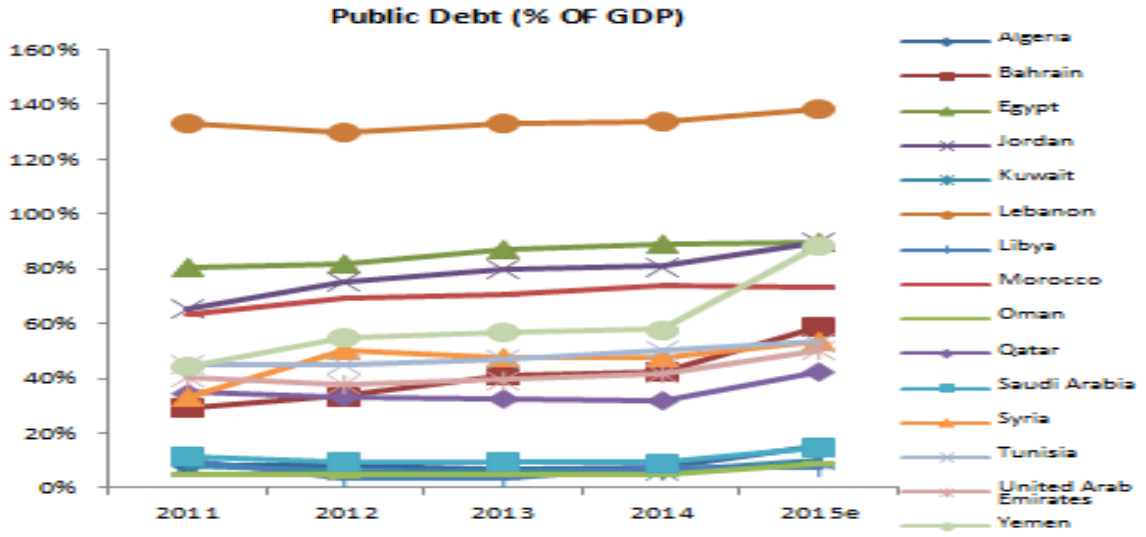

المصدر: مجلة ذي إيكونومست، وحدة التحريات الاقتصادية.

ملاحظة: البيانات لعام 2015 هي تقديرات وحدة التحريات الاقتصادية.

الشكل 7- الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان العربية (2011-2015)

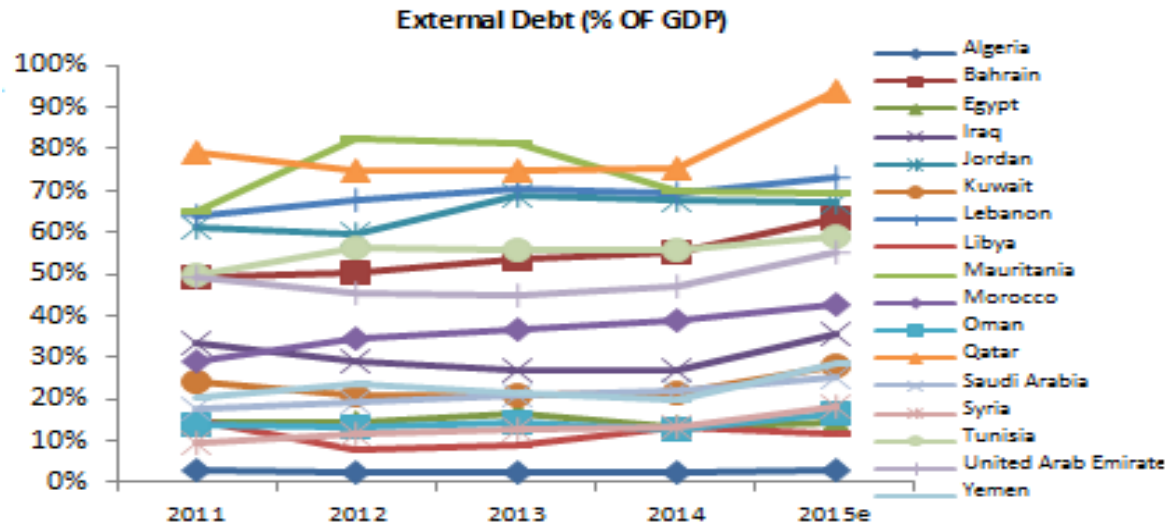

المصدر: مجلة ذي إيكونومست، وحدة التحريات الاقتصادية.

ملاحظة: البيانات لعام 2015 هي تقديرات وحدة التحريات الاقتصادية.

وسائل التمويل العامة المحلية

الدين العام

بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مستويات عالية في عام 2015 في عدد كبير من البلدان العربية، مثل الأردن (92 في المائة)، ولبنان (139 في المائة)، ومصر (88 في المائة)، والمغرب (64 في المائة)، واليمن (69 في المائة). كما واصلت هذه النسبة ارتفاعها في السنوات الأخيرة في البلدان المتوسطة الدخل، مما فرض ضغوطاً متزايدة على الحكومات لخدمة الديون في ظل استمرار عدم الاستقرار المالي. لذا، تحتاج البلدان العربية إلى ضمان استدامة القدرة على تحمل الدين واستقرار الدين العام.

الإيرادات الضريبية

من التدابير المالية الرئيسية لتصحيح الاختلالات أو إعادة توزيع المنافع الاجتماعية، زيادة الضرائب لصالح الفقراء، خاصة وأن البلدان العربية تجمع ضرائب ضئيلة جداً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل الضرائب 62 في المائة من مجمل الإيرادات الحكومية على المستوى العالمي، فيما تشكل الضرائب في المنطقة العربية 37 في المائة من الإيرادات الحكومية[57]. ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة، تفاوتت عائدات الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 من أقل من 1 في المائة في الكويت إلى 23 في المائة في المغرب (الشكل 8). وتقل النسبة عن 10 في المائة في بعض البلدان ذات الدخل المنخفض مثل السودان واليمن. وفي مثل هذه الحالة، لن يكون بمقدور معظم الحكومات العربية الوفاء بتكاليف توفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية الأساسية.

التهرب الضريبي

يتعاظم التهرب الضريبي في البلدان العربية بسبب عدم كفاءة الأنظمة الضريبية. وخسائر العائدات الضريبية يسببها نوعان من التهرب الضريبي: الأول محلي ويشمل الأرباح غير المصرح عنها في القطاع غير الرسمي وكذلك الأرباح الناتجة من نشاطات نظامية ولا يُبلَّغ عنها بشكل دقيق سعياً لتقليص الأعباء الضريبية؛ والنوع الثاني دولي ويشمل تلاعب الشركات المتعددة الجنسيات بحساباتها بهدف تحويل العبء الضريبي من بلد إلى آخر، كما يشمل إيداع الأفراد أصولهم المالية في حسابات مصرفية في الخارج في شكل غير قانوني لإخفاء جزء من مداخيلهم الخاضعة للضرائب. ومن أسباب التهرب الضريبي، ارتفاع العبء الضريبي مقارنة بالدخل، وضعف الحوكمة وافتقار الشفافية في توظيف الحصيلة الضرائبية، ومنح الإعفاءات على نحو غير متكافئ. وتقدَّر خسارة البلدان النامية من جراء التهرب من دفع الضرائب بثلاث مرات قيمة المساعدات الإنمائية السنوية التي تتلقاها[58]. أما الشركات المتعددة الجنسيات، فهي تتجنب دفع الضرائب عن طريق تحويل الأرباح بعيداً عن الموقع الذي تمارس فيه عملها. لذا، تحتاج البلدان العربية إلى تحسين الإنصاف والشفافية والكفاءة والفعالية في نظمها الضريبية، بما في ذلك عن طريق توسيع القاعدة الضريبية وتعزيز إدارة الضرائب وتحصيلها.

الشكل 8- عائدات الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان العربية

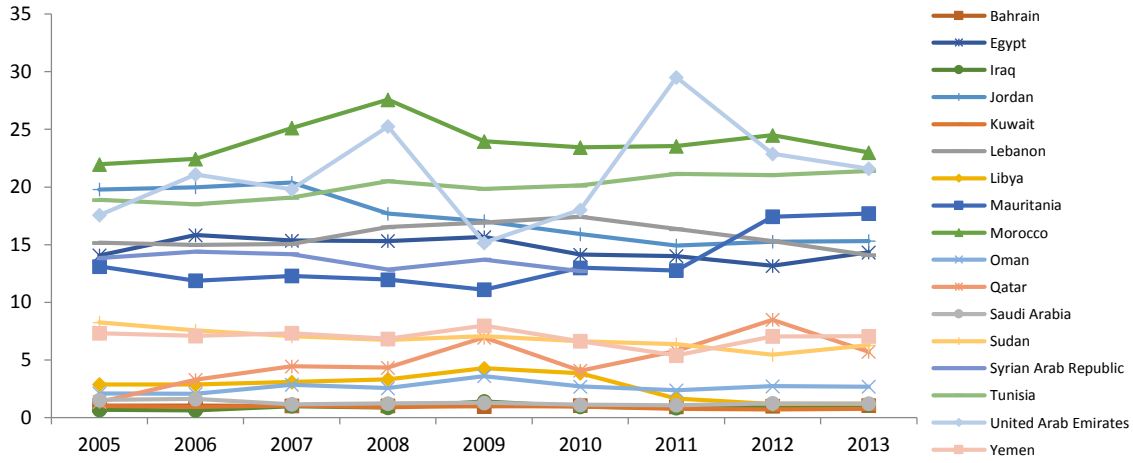

المصدر: صندوق النقد الدولي 2016، قاعدة البيانات الطولانية للعائدات في العالم.

التدفقات المالية غير المشروعة

خسرت البلدان النامية مبلغ 7.8 تريليون دولار نتيجة التدفقات المالية غير المشروعة من عام 2004 لغاية عام 2013، بحسب آخر تقرير دولي عن التدفقات المالية غير المشروعة في العالم[59]. وتنمو هذه التدفقات غير المشروعة بمعدل 6.5 في المائة سنوياً، أي ما يقارب ضعفي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وبلغت التدفقات المالية غير المشروعة من المنطقة العربية 739.3 مليار دولار بين عامي 2003 و2012، وهي تفوق مجموع قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية الرسمية إلى المنطقة خلال عشر سنوات، والتي بلغت 714 مليار دولار. وقد ارتبط تزايد هذه التدفقات غير المشروعة من المنطقة العربية بارتفاع أسعار النفط خلال الفترة المشار إليها.

الشكل 9- متوسط التدفقات المالية غير المشروعة، بحسب البلدان (2004-2013)

(بملايين الدولارات الأمريكية)

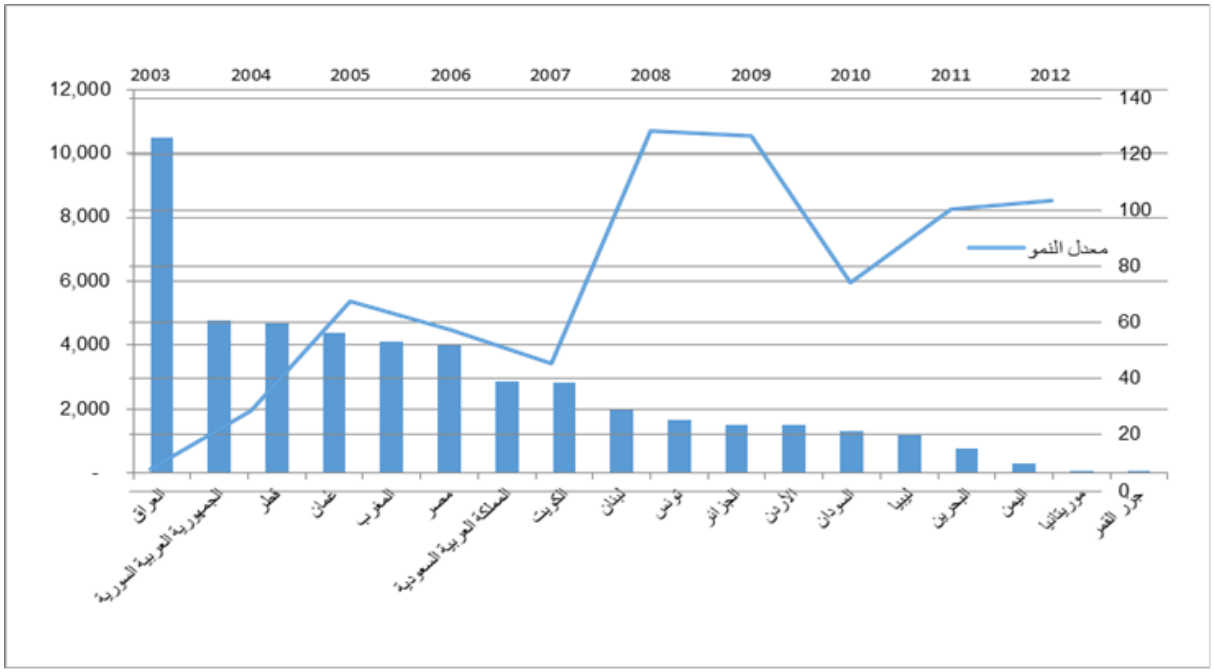

المصدر: Global Financial Integrity, Global Illicit Financial Flows 2015. Available from www.gfintegrity.org/reports.

الشكل 10- مجموع التدفقات المالية العربية غير المشروعة (2004-2014)

(بملايين الدولارات الأمريكية)

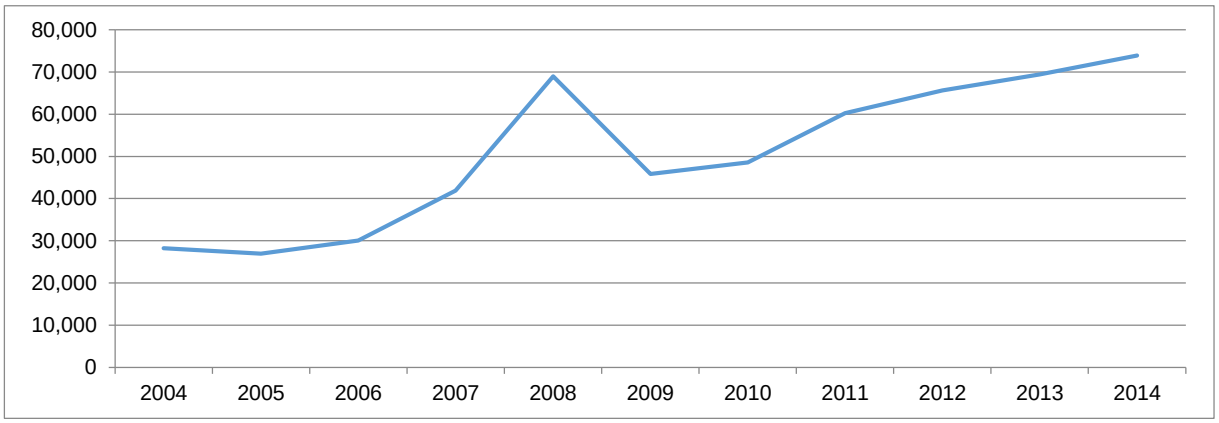

المصدر: Global Financial Integrity, Global Illicit Financial Flows 2015. Available from www.gfintegrity.org/reports.

المساعدة الإنمائية الرسمية

بحلول نهاية عام 2015، بلغ إجمالي حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 146.68 مليار دولار. وقد التزمت ست دول فقط (الدنمارك، ولكسمبرغ، وهولندا، والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة) بالهدف الدولي المتمثل في تخصيص 0.7 في المائة من دخلها القومي كمساعدة إنمائية في عام 2015. ووفقاً لأحدث الأرقام المتاحة، تلقت المنطقة العربية مساعدة إنمائية بقيمة 22.1 مليار دولار في عام 2014 (تم تخصيص 18 في المائة منها للجمهورية العربية السورية). وكان جزء كبير من الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية قد أُنفق على اللاجئين في البلدان المضيفة، لأن قواعد لجنة المساعدة الإنمائية سمحت لأعضائها باحتساب تكاليف اللاجئين كجزء من المساعدة الإنمائية الرسمية. ويبدو هذا الأمر جلياً في حالة اليونان وإيطاليا وهولندا التي شكلت تكاليف اللاجئين أكثر من 20 في المائة من مساعدتها الإنمائية الرسمية لعام 2015. وقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية على مستوى العالم خلال الفترة 2005-2010 من الناحية الإجمالية وعلى صعيد نصيب الفرد، الا أنها عادت إلى الارتفاع بعد عام 2010.

حتى المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة الدولية وتشكل الحصة الأكبر من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية (82 في المائة)، قد انخفضت بنسبة 7.6 في المائة سنوياً خلال الفترة 2005-2012، وقد استعيض عنها تدريجياً بمساعدة من المانحين العرب الذين زادت مساهمتهم في المساعدة الإنمائية بنسبة 4.01 في المائة سنوياً[60]. ووصل مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان العربية من جميع المصادر، باستثناء المساعدة المقدمة من المؤسسات العربية، إلى 22 مليار دولار في عام 2013[61].

لقد أكدت أطر التمويل العالمية الجديدة المعتمدة في خطة عمل أديس أبابا أن على البلدان النامية بناء قدراتها الذاتية والاعتماد على تعبئة مواردها المحلية. وبالرغم من الحفاظ على المساعدة الإنمائية الرسمية كمصدر رئيسي لتمويل التنمية، يُخشى من احتمال تحويل جزء منها في المستقبل للتعامل مع الأزمات الإنسانية ولاستيعاب كلفة اللاجئين والهجرة. ولعل ما يبرر هذه الخشية سماح لجنة المساعدة الإنمائية للدول المانحة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باحتساب ما خصصته من معونات إنسانية أو للتعامل مع مشكلة اللاجئين ضمن إنفاقها على المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي ظل التحديات الكبيرة التي تواجه البلدان العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيكون هذا المستوى من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها أدنى بكثير مما هو مطلوب لوضعها في بداية الطريق نحو التنمية المستدامة.

الشكل 11- المساعدة الإنمائية الرسمية للمنطقة العربية

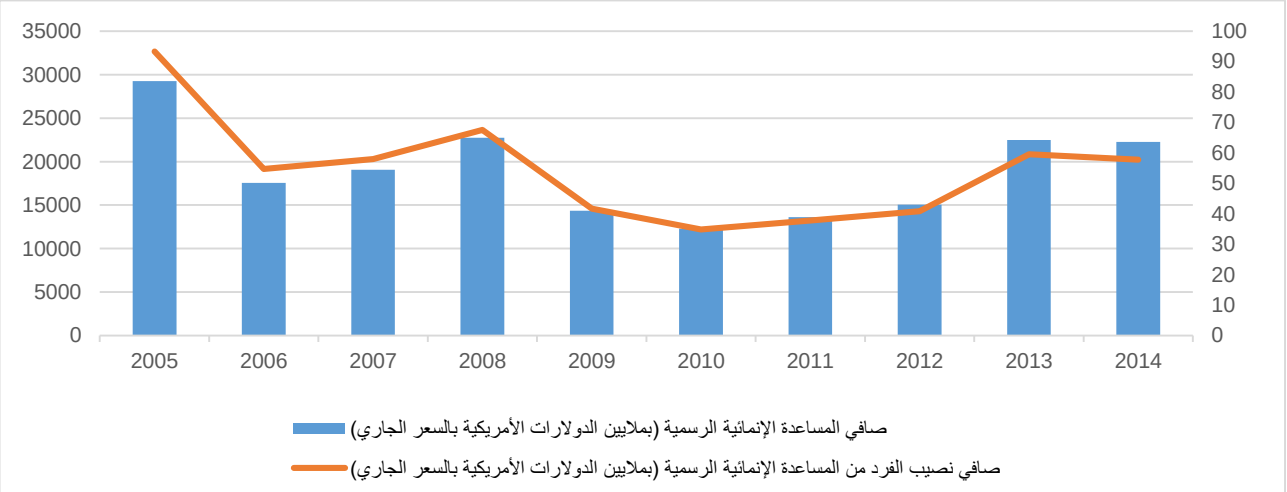

المصدر: البنك الدولي، صافي المساعدات الإنمائية الرسمية. متوفر على http://data.worldbank.org/indicator/DT.ODA.ODAT.CD? End=2014&start=2014&view=map.

وسائل التمويل الخاصة المحلية والدولية

الاستثمار الأجنبي المباشر

في عام 2015، حصلت المنطقة العربية على 39.5 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر (ما هو أقل من قيمة هذا الاستثمار لعام 2014 بنسبة 10 في المائة) وخرج من المنطقة 28.3 مليار دولار. وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية أقل من المتوسط العالمي في أعقاب التحولات السياسية التي بدأت في عام 2011. وبنهاية عام 2015، احتفظت الدول العربية بحوالي 750 اتفاقاً من اتفاقات الاستثمار المنفصلة تتوزع بين ثنائية ودولية[62]. ومنذ بداية التحولات السياسية، عانت المنطقة العربية من انخفاض الاستثمارات العربية البينية التي لا تزال متواضعة بالمقارنة مع الاستثمارات العربية خارج المنطقة، فهي لا تتجاوز 11.2 في المائة من إجمالي استثمارات الصناديق السيادية العربية خارج المنطقة والتي قدرت بنحو 1600 مليار دولار[63].

وفي عام 2015 أيضاً، سجل 12 بلداً عربياً رصيداً إيجابياً لصافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بينما شهدت ثمانية بلدان توفرت لديها البيانات (البحرين، والجزائر، وقطر، والكويت، وليبيا، واليمن)، رصيداً سلبياً لتدفقات الاستثمار، مما أظهر بوضوح الاتجاه الذي اختارته مؤسسات الأعمال المحلية والدولية ورؤوس الأموال الخاصة رداً على الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة. من ناحية أخرى، تتوزع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة بشكل غير متساوٍ حيث تحصل ثلاثة بلدان (هي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وتليهما مصر) على ما يقارب 65 في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة. وتبقى هذه البلدان الثلاثة الوجهة الرئيسية التقليدية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

صحيح أن إمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر لم تُستنفد كلها بعد، ولكن ينبغي على بلدان المنطقة تطوير الأطر التنظيمية والسياسات التي تشجع الاستثمارات الخاصة وتؤدي إلى تكامل أفضل لهذه الاستثمارات مع الأهداف العامة. ويُعتبر الاندماج المالي هاماً في هذا السياق لأن التدابير الرامية إلى تعزيز إمكانية الحصول على تمويل المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تبدو متناثرة ومتقطعة. من هنا الحاجة إلى مصارف التنمية ووسائل تمويل مبتكرة أخرى.

الشكل 12- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من وإلى المنطقة العربية 2000-2015
(بملايين الدولارات الأمريكية)

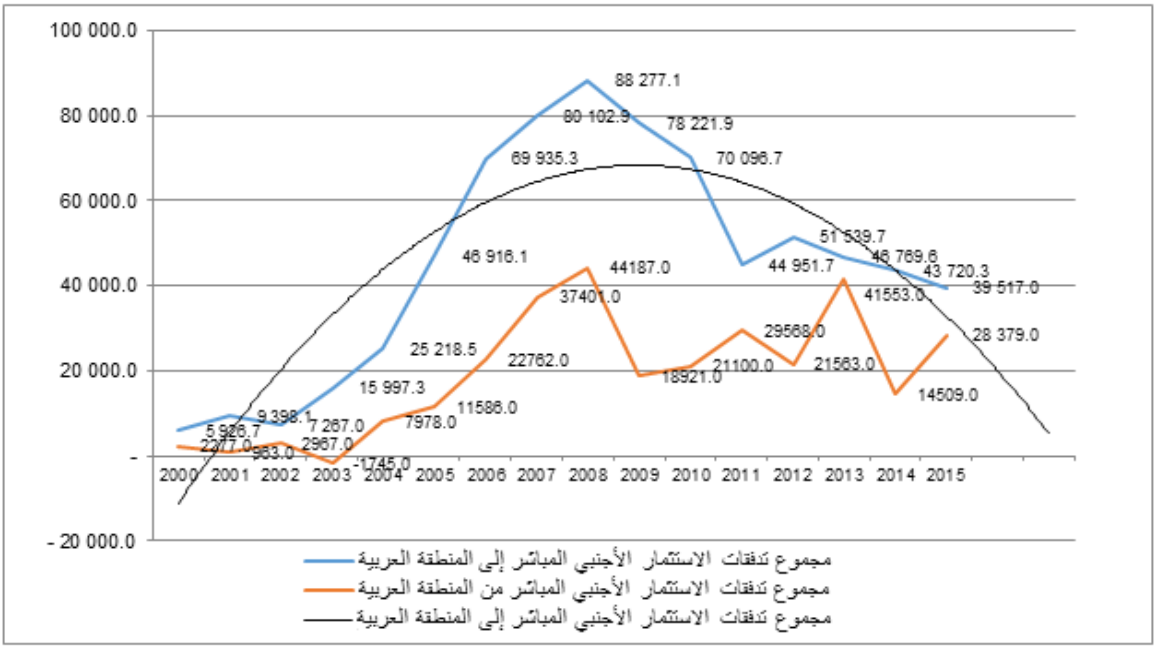

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار في العالم 2016. متوفر على:
.http:/unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2016_en.pdf

الشكل 13- صافي تدفقات الاستثمار المباشر من وإلى البلدان العربية لعام 2015

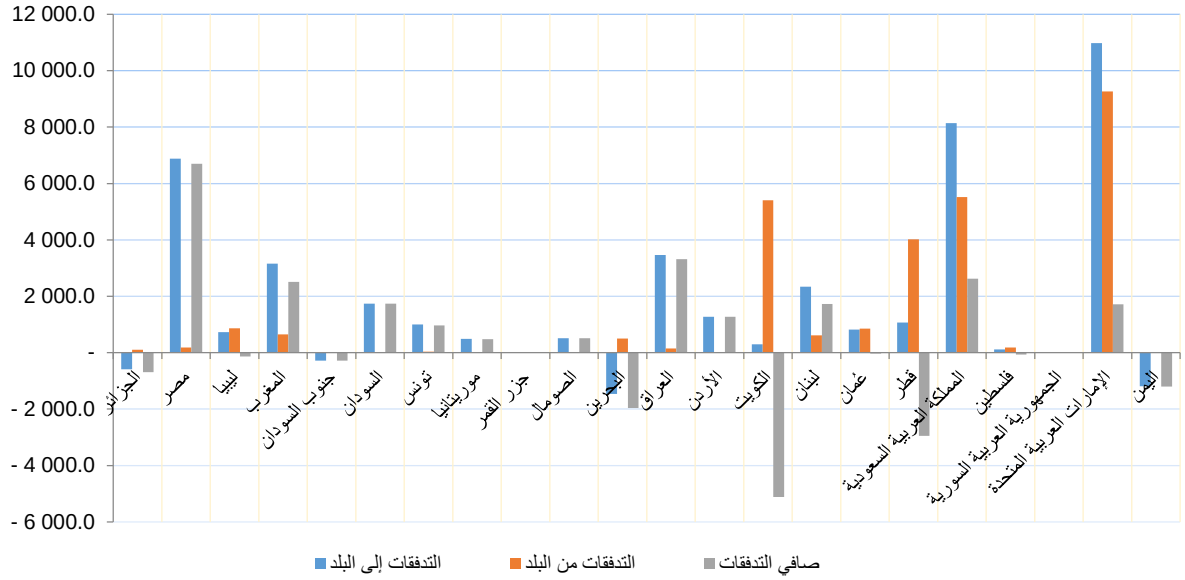

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار في العالم 2016.

الشكل 14- التحويلات إلى المنطقة العربية
(بملايين الدولارات الأمريكية بالسعر الجاري)

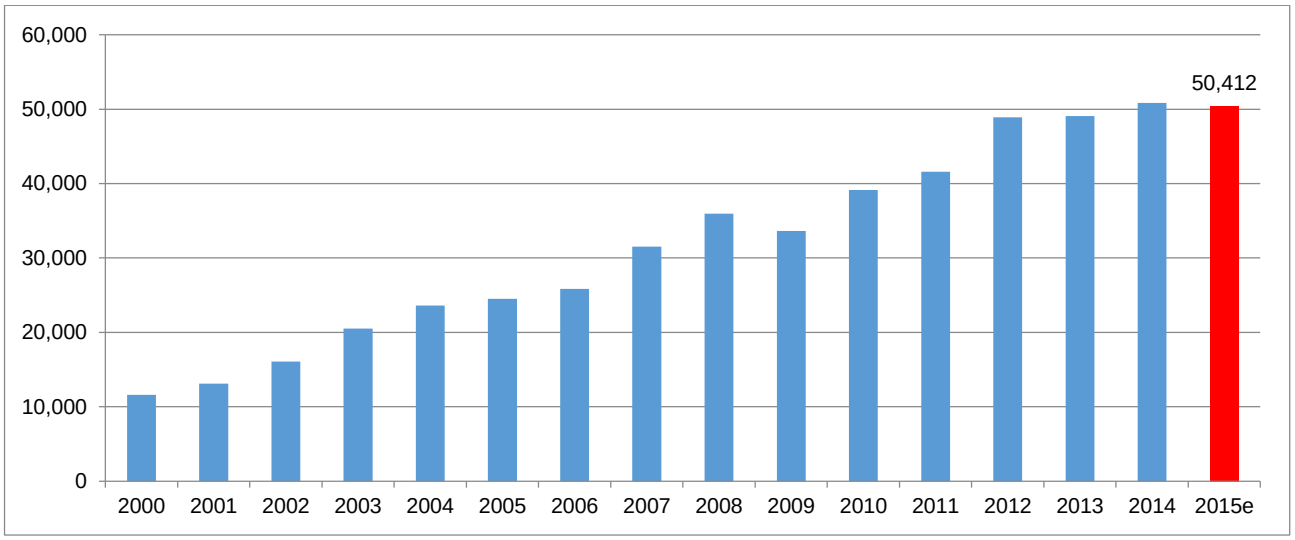

المصدر: البنك الدولي 2016، الهجرة والتحويلات.

التحويلات المالية

يقدر مجموع السكان المهاجرين[64] من المنطقة العربية بنحو 24 مليون نسمة، ولذا اكتسبت الهجرة والتحويلات المالية أهمية متزايدة في العقد الماضي. ومع ذلك، لا تعكس الأرقام الرسمية العدد الحقيقي لهؤلاء المهاجرين، لأن عدداً كبيراً منهم يمتنع عن التسجيل في قنصليات بلدانهم. وبناء على ذلك، تزايدت تحويلات المهاجرين إلى المنطقة بشكل مطرد في السنوات الخمس عشرة الماضية من حوالي 10 مليارات دولار إلى حوالي 50 مليار دولار في عام 2015.

وتمثل التحويلات المالية إلى المنطقة العربية حوالي 12 في المائة من التحويلات المالية الإجمالية للبلدان النامية. وفي المتوسط، تمثل التحويلات إلى المنطقة حوالي 7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وكانت هذه التحويلات في عام 2015، أعلى من جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر للتمويل، وتقريباً ضعف حجم المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبلغت نسبة التحويلات المالية من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، 20 في المائة في جزر القمر، و17.1 في المائة في فلسطين، و16.2 في المائة في لبنان، و10.4 في المائة في الأردن، و9.3 في المائة في اليمن، و6.5 في المائة في مصر. وتشكل التحويلات أحد أبرز قنوات تمويل التنمية المتاحة للمنطقة، ولذلك ينبغي تسهيل انتقال تحويلات المهاجرين إلى المناطق النائية وتخفيض تكلفة تحويلها، إضافة إلى تخفيض تكلفة توظيف العمالة الوافدة[65] واستحداث آليات لتعبئة مدخرات المهاجرين في الشتات.

مصادر التمويل المبتكرة

لا تزال مصادر التمويل المبتكرة، مثل السندات الخضراء والأصول المالية الإسلامية والصكوك الخضراء، غير مستغلة كما ينبغي في المنطقة العربية. فعلى سبيل المثال، ازداد التمويل الإسلامي في العالم على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية حيث بلغت قيمة الأصول المالية الإسلامية حوالي 1.88 تريليون دولار في عام 2015، في حين بلغت قيمة إصدارات الصكوك الإسلامية العالمية 767 مليار دولار بين عامي 2001 و2015[66].

المدخرات المحلية

يبلغ متوسط المدخرات كنسبة من الدخل القومي الإجمالي في المنطقة العربية (باستثناء البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية) حوالي 27.92 في المائة، أي عشر نقاط مئوية أقل من المتوسط العالمي البالغ 37.5 في المائة (بحسب قاعدة مؤشرات التنمية في العالم). وإذا ما استُثنيت البلدان ذات الدخل المرتفع، تسجل فرادى البلدان المتوسطة الدخل العليا مستويات أعلى من المتوسط العالمي، مثل الجزائر (47.6 في المائة) والعراق (31.4 في المائة). أما البلدان الأخرى فتسجل مستوى أقل بكثير من المتوسط العالمي، ومنها تونس (17.9 في المائة)، ولبنان (15.8 في المائة)، ومصر (13.4 في المائة)، والأردن (10.7 في المائة)، وفلسطين (-7.7 في المائة)، والسودان (2.7 في المائة)[67]. وعلى الرغم من ذلك، لا يوجه القطاع المالي هذه المدخرات على نحو جيد، حيث بلغ متوسط الائتمان المحلي الذي قدمه القطاع المصرفي العربي في عام 2012 حوالي 35 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغ المتوسط العالمي 167 في المائة في العام نفسه[68]. وتُزاحم الحكومة في كثير من الحالات القطاع الخاص في الحصول على قروض لتمويل عجز الميزانية، عن طريق إصدار السندات بالعملة المحلية مثلاً أو حصر مهمة توفير خدمات تجارية معينة بالقطاع العام، وبالتالي تؤخر نمو القطاع الخاص الممكن تحقيقه من خلال توفير الائتمان.

الشكل 15- التمويل المبتكر: إصدارات الصكوك في العالم 2001-2015
(بملايين الدولارات الأمريكية)

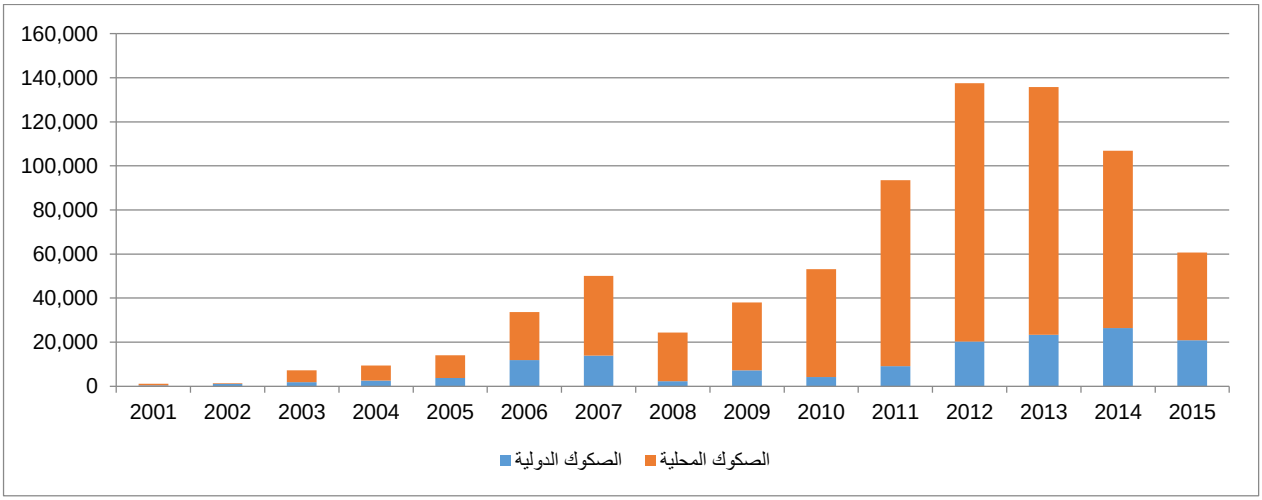

المصدر: السوق المالية الإسلامية الدولية، 2016.

الشكل 16- مساهمة القطاع الخاص العربي في البنى التحتية 1990-2014
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

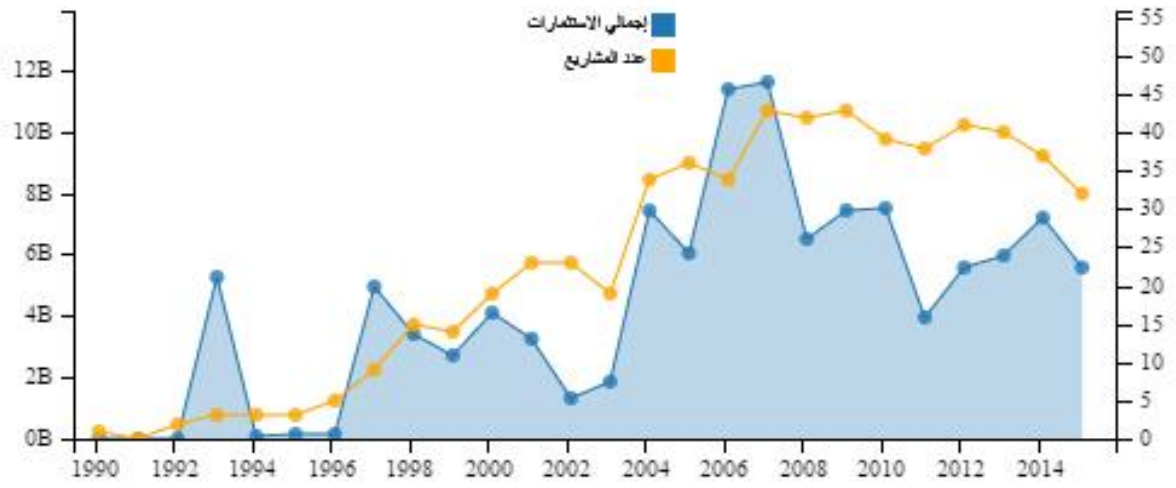

المصدر: البنك الدولي 2015، لوحة متابعة مساهمة القطاع الخاص في البنى التحتية.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

في عام 2014، بلغت استثمارات شراكة القطاعين العام والخاص في العالم 169 مليار دولار، وكان نصيب المنطقة العربية من هذه الشراكات 5.6 مليار دولار (أي بنسبة 3.5 في المائة فقط). ويتركز معظم هذه الشراكات في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة. ولكن مشاركة القطاع الخاص في المنطقة العربية هي الأدنى بالمقارنة مع المناطق الأخرى، وهي أيضاً من أدنى المستويات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. والعوامل التي تعوق انتشار الشراكات هي عوامل سياسية وتنظيمية ومؤسسية بالإضافة إلى قدرات الاستيعاب، والتمويل، والرأي العام في القضايا ذات الصلة (الشكل 16).

التجارة الدولية كوسيلة للتمويل

أبرزت خطة عمل أديس أبابا أهمية التجارة الدولية كمحرك لتمويل التنمية والنمو الاقتصادي الشامل. وبمقارنة المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتوقعة من الإنفاق في تحقيق أهداف التنمية المختلفة خلال الفترة 2016-2030، تبين أن كل دولار يُنفق في التجارة الدولية وخفض الحواجز التجارية يحقق أكثر بكثير من الدولار الذي يُنفق في أي خيار أو مجال تنموي آخر[69]. ورغم ذلك، أكدت خطة عمل أديس أبابا على التكامل بين مصادر التمويل المختلفة، لأن التمويل من القطاع الخاص في العديد من المجالات الرئيسية للتنمية المستدامة هو إما غير كاف أو غير موجود، مما يثبت أن لا غنى عن مصادر التمويل العام.

واتضحت أهمية التجارة الدولية من ارتفاع حجم تجارة السلع والخدمات من 4 تريليون دولار في عام 1990 إلى حوالي 24 تريليون دولار بنهاية عام 2015. ورغم ذلك، وللعام الخامس على التوالي، يلاحظ أن التجارة الدولية نمت بأقل من 3 في المائة (تقريباً بنفس وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي)، بعدما كانت تنمو بضعف الناتج المحلي الإجمالي في التسعينات والعقد الأول من الألفية الثالثة. علاوة على ذلك، وبينما يتزايد حجم التجارة الدولية، شهدت قيمة هذه المبادلات انخفاضاً بسبب تغيّر أسعار الصرف، وانخفاض أسعار السلع الأساسية. وإضافة إلى ذلك، يزداد لجوء الحكومات إلى فرض تدابير حمائية وقيود تجارية وغير جمركية على التجارة الدولية. فهناك على سبيل المثال، حوالي 1500 من التدابير التقييدية للتجارة الدولية (أكثر من 1000 من هذه التدابير تفرضها الاقتصادات المتقدمة). وقد تم إزالة 25 في المائة فقط من هذه التدابير التي اتُخذت إبان الأزمة المالية العالمية في عام 2008[70].

يمكن أن يصل الحجم التقديري للمكاسب المتأتية من إنهاء "جولة الدوحة الإنمائية" إلى 2.213 تريليون دولار سنوياً، وتُجنى هذه الفوائد بعد بدء سريان عدد من الاتفاقات المتعددة

الأطراف ومن بينها الاتفاقات المتعلقة بتيسير التجارة (960 مليار دولار)؛ وتحرير الخدمات (1039 مليار دولار)؛ والاقتصاد الرقمي (147 مليار دولار)؛ والإعفاءات من الرسوم الجمركية والحصص لأقل البلدان نمواً (7.1 مليار دولار)؛ وإلغاء الإعانات الزراعية (5 مليار دولار)؛ ورفع ضوابط تصدير المواد الغذائية (45.5 مليار دولار)؛ فضلاً عن تحرير السلع البيئية (9.5 مليار دولار)[71].

الشكل 17- الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لكل دولار يُصرف

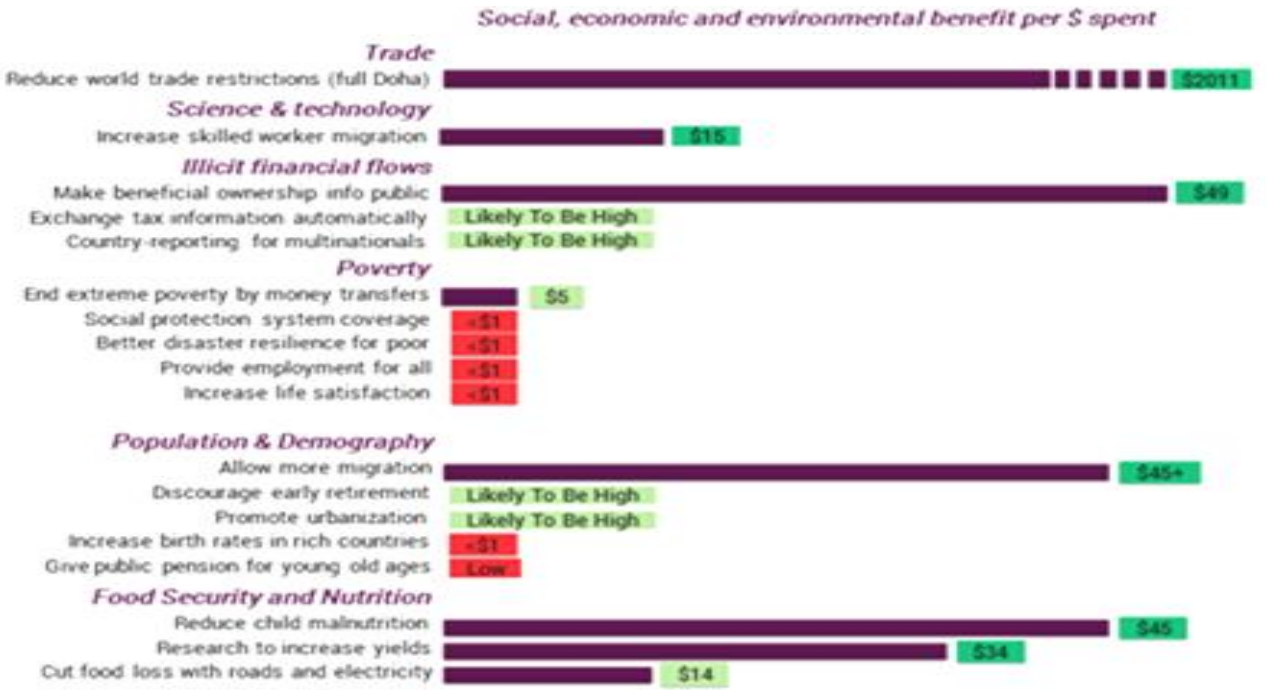

المصدر: توافق آراء كوبنهاغن، التوافق بشأن ما بعد 2015. http://www.copenhagenconsensus.com/post-2015-consensus/economist.

الشكل 18- النمو المتوقع في التجارة البينية العربية وفقاً لرؤية الإسكوا لعام 2025

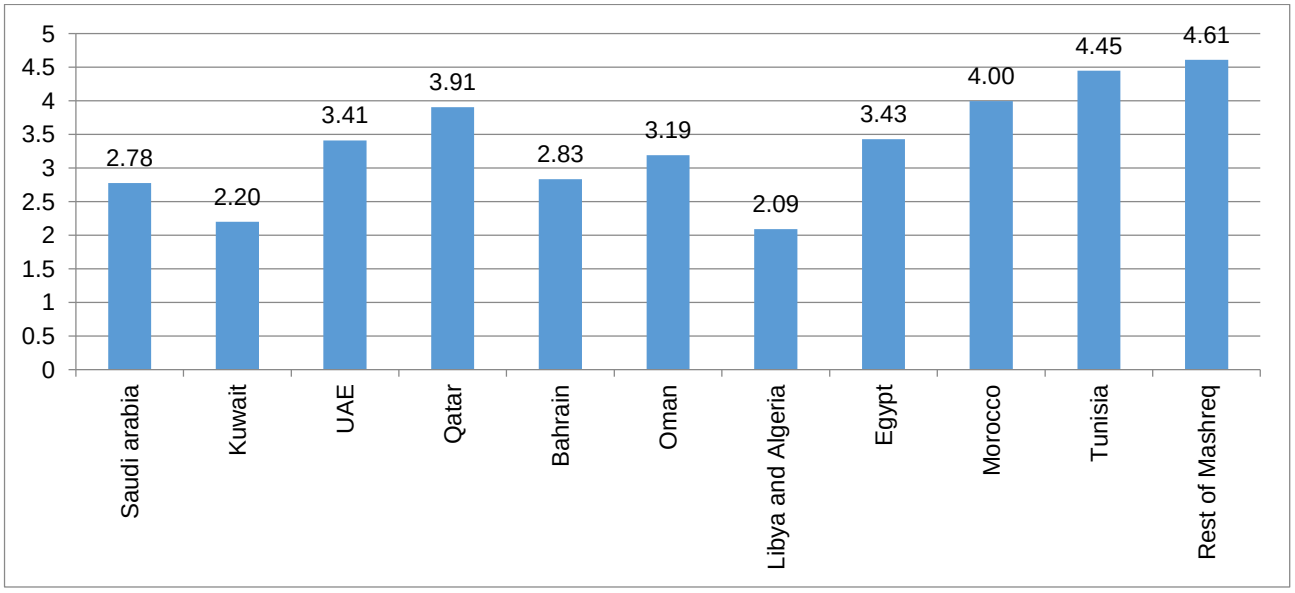

المصدر: الإسكوا، 2016، مستقبل التنمية في المنطقة العربية: رؤية 2030.

ورغم ذلك وحتى الآن، لا يزال عدد البلدان العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية 13 بلداً فقط، ولم يبت بطلبات انضمام بقية البلدان العربية منذ عام 1987. كما لم يُسمح لفلسطين بأن تحظى بوضعية المراقب الدائم في المنظمة.

علاوة على ذلك، تبقى المنطقة العربية واحدة من أقل المناطق تكاملاً في العالم، فالتصدير البيني بالكاد يتجاوز 11 في المائة وهي نسبة هزيلة، رغم المحاولات الرامية إلى تحرير التجارة البينية من التعريفات الجمركية ورغم الالتزام بتحرير التجارة البينية في مجال الخدمات. ومع أن تجارة النفط لا تزال تهيمن على التجارة البينية، حققت التجارة غير النفطية نمواً فاق نمو إجمالي صادرات المنطقة إلى بقية أنحاء العالم منذ عام 2012 بنسبة 25 في المائة. وفي الواقع، تشير محاكاة الإسكوا الافتراضية إلى أنه إذا شرعت المنطقة العربية في مسارات أعمق للتكامل الإقليمي تؤدي إلى تحول هيكلي، قد تشهد المنطقة ثلاثة أضعاف الزيادات، على الأقل، في نمو الإنتاجية والصادرات بين البلدان العربية. (الشكل 18).

(ج) المسارات الإقليمية العربية المعزّزة لمصادر تمويل التنمية المستدامة

<u>التكامل الاقتصادي</u>

أدرك المعنيون بالتنمية في المنطقة العربية أن التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي هما الممر إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك إقامة الاتحاد الجمركي العربي، نظراً لآثاره المرتبطة بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، طرحت الإسكوا إطاراً مفاهيمياً لإنشاء "فضاء الأمن الاقتصادي المشترك للمواطنين العرب"، وذلك ضمن رؤيتها لعام 2030 بشأن مستقبل التنمية في المنطقة العربية[72]. هذا الإطار يشكل نهجاً متكاملاً يمكن بمقتضاه تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي، بالاستفادة من المزايا المتأتية من "أقلمة" التنمية وإرساء هذا المفهوم الذي يسمح باستكمال مسيرة العمل العربي المشترك وقيام وحدة اجتماعية واقتصادية عربية متصلة. وقد وضعت الإسكوا هذا الإطار للتكامل الإقليمي بعد دراسة مستفيضة استغرقت نحو عامين لمختلف نماذج التكامل الاقتصادي والاندماج الإقليمي في العالم، واقتباس بعض محاورها على نحو يراعي الطبيعة الفريدة للمنطقة العربية. وبالرغم من أن فضاء الأمن الاقتصادي المشترك للمواطنين العرب لا يزال في مهده، من الممكن احتساب المكاسب التمويلية المتأتية منه على نحو تقريبي.

فعلى سبيل المثال، يشكل إلغاء التعريفات الجمركية المتبقية والرسوم ذات الأثر المماثل على التجارة البينية العربية أحد الإجراءات المطلوبة في سياق إنشاء فضاء الأمن الاقتصادي المشترك للمواطنين العرب. واستناداً إلى عمليات النمذجة بواسطة نموذج التوازن العام الذي طورته الإسكوا، قُدرت المكاسب التراكمية لإلغاء التعريفات بنحو 25.4 مليار دولار للفترة 2013-2020. والاتحاد الجمركي العربي، الذي هو أيضاً من ركائز فضاء الأمن الاقتصادي المشترك، يولد مكاسب تراكمية تصل إلى 353.4 مليار دولار بين عامي 2015 و2020. وتشير تقديرات الإسكوا إلى أن خفض تكاليف النقل وزيادة العمال المهاجرين العرب بنسبة 20 في المائة داخل المنطقة العربية قد يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي العربي بنحو 750 مليار دولار في غضون سنوات قليلة بحلول عام 2020[73].

وفي إطار فضاء الأمن الاقتصادي المشترك يتم توجيه وإدارة العلاقات التجارية والاقتصادية الخارجية سواء مع الشركاء من خارج المنطقة العربية أو في إطار النظام التجاري الدولي وإزاء المنظمات والوكالات الدولية وفي المحافل الاقتصادية العالمية المختلفة. وتشكل السوق العربية المشتركة والاتحاد الجمركي العربي ركيزتين أساسيتين لهذا الفضاء، تُعتمد ترتيباتهما بشكل متزامن ضمن فضاء اقتصادي أو امتداد إقليمي وجغرافي موحد دون أن ينقض أي منهما متطلبات قيام الآخر.

ويرتكز هذا النهج على مبدأ "السرعات المتفاوتة" في التكامل الذي يتيح للدول العربية، كل حسب قدراتها ومقوماتها وطموحها ومستوى تقدمها، اختيار الانخراط في السوق العربية المشتركة مباشرة (دون المرور بمرحلة الاتحاد الجمركي أو الالتزام بمتطلباته) أو الانضمام إلى الاتحاد الجمركي العربي (المعني بالأساس بتنظيم حركة تداول السلع الصناعية والزراعية البينية). وهو يضمن لجميع البلدان العربية الحق في الانتفاع من الحريات الاقتصادية الأخرى (غير السلعية) التي تهدف إلى إقامة البنية الأساسية اللازمة لتحرير الخدمات على أساس أنماط التوريد المختلفة. وهذه الخدمات تتضمن التعليم والصحة والصرف الصحي وغيرها ذات المردود المباشر على التنمية البشرية، وتحرير رؤوس الأموال وحق التأسيس،

وانتقال الأشخاص الطبيعيين المورِّدين للخدمات، وتنظيم انتقال العمالة والخبراء والعلماء، لا سيما في مجال البحث والابتكار. وتخضع جميع الحريات داخل فضاء الأمن الاقتصادي المشترك لمنظومة متسقة ومحكمة من التشريعات الإقليمية التي تعزز فرص تحقيق التحول الصناعي الهيكلي على نحو يسمح بتصدير المنتجات العربية ذات القيمة المضافة العالية خارج فضاء الأمن الاقتصادي العربي بموجب شهادات منشأ موحدة تحمل علامة تجارية للمنشأ باسم فضاء الأمن الاقتصادي المشترك للمواطنين العرب. ويتم ذلك عبر توظيف نظام تراكم المنشأ الكلي بين الاتحاد الجمركي والسوق العربية المشتركة، الذي تنتفي معه الحاجة إلى صياغة قواعد منشأ تفصيلية لتنظيم التجارة البينية في السلع. ويتطلب كل ذلك دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وإنشاء صندوق مخصص لتمويل الأنشطة العلمية، حسبما ينص عليه الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، وإنشاء مكتب إقليمي للبحث وإيداع براءات الاختراع واعتمادها وتوظيفها في المنطقة.

كما يتطلب فضاء الأمن الاقتصادي المشترك إرساء نظام للعدالة يكفل حق المواطنة الاقتصادية والمعاملة الوطنية للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والمؤسسات والشركات والصناعات الصغيرة والمتوسطة العربية وتوفير آليات مناسبة لتمويلها وحفز نشاطها الجماعي والتراكمي لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية. ومن مقومات هذا الفضاء أيضاً إنشاء منطقة مشتركة للتنمية المستدامة استناداً إلى استراتيجيات عربية للطاقة المتجددة والأمن الغذائي، وشبكات متطورة للنقل المتعدد الوسائط (الطرق وسكك الحديد والنقل البحري والجوي)، واعتماد أنماط جديدة للحوكمة الاقتصادية على المستوى الإقليمي بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وتطوير مؤسسات العمل العربي المشترك، واستحداث آليات جديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعميق التكامل الاقتصادي العربي.

<u>التكامل التجاري</u>

أكدت خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في عام 2015 أهمية التجارة في تعبئة وسائل التمويل الدولية وتلك المرتبطة بالقطاع الخاص. وبحسب تقديرات مركز التجارة الدولية، من الممكن أن تؤدي إزالة العوائق غير الجمركية إلى زيادة التجارة البينية العربية بنسبة 10 في المائة، وتوفير أكثر من 2 مليون وظيفة، وزيادة الرفاهية بما لا يقل عن 2 في المائة بحلول عام 2025. وتوقعت جهات أخرى زيادة في الصادرات البينية بمعدل 35 في المائة بحلول عام 2030 إذا أزيلت العوائق غير الجمركية في جنوب منطقة البحر الأبيض المتوسط[74]. في المقابل، قُدرت التدفقات المالية غير المشروعة من المنطقة العربية بحوالي 557 مليار دولار بين عامي 2003 و2014، ينتج ما نسبته 63 في المائة منها (أي 351 مليار دولار) عن التسريبات المرفقة بتقارير مغلوطة بشأن قيمة الصفقة التجارية على الفاتورة المقدمة للجمارك، والمعروفة بـ Trade misinvoicing[75].

من الممكن أن يؤدي تحسين مؤشر أداء الخدمات اللوجستية في البلدان العربية المتوسطية الخمس ليوازي متوسط المستويات المسجلة في البلدان المتوسطة الدخل، إلى عائدات تصدير تفوق تلك التي تنتج عن إزالة التدابير غير الجمركية. وتصل هذه العائدات إلى حوالي 40 في المائة في مصر و70 في المائة في الجزائر[76]. بلغ مجموع مدفوعات الخدمات العربية 332 مليار دولار في عام 2014، فيما العجز في ميزان الخدمات للمنطقة بأسرها شهد زيادة بنسبة 17 في المائة، أي 195 مليار دولار حسب بيانات صندوق النقد العربي لعام 2015[77].

<u>التحول الهيكلي الإقليمي</u>

إحداث التحول الهيكلي الإقليمي سيضاعف النمو الاقتصادي في المنطقة ككل، فتتحقق الزيادة في النمو من خلال تغيير أساليب تخصيص وإدارة الموارد وعناصر الإنتاج وتراكمها، لا سيما وأن معظم البلدان النامية التي سجلت معدلات نمو عالية تمكنت من تحقيق ذلك بعد إحداث تحول هيكلي وتكنولوجي، وتعزيز مهارة العاملين، وتكثيف رأس المال في النشاطات الاقتصادية. وفي حال أحدثت المنطقة مثل هذا التحول، يُتوقع أن تكون المكاسب موزعة بنسب متساوية بين البلدان المنتجة للنفط، وأن تنمو بمعدل سنوي متوسط يبلغ 6.2 في المائة. وإذا استمرت هذه الوتيرة، فسيكون لتوقعات النمو آثار واضحة على حجم الفجوة في الدخل بين البلدان العربية وبقية العالم[78] ويمكن للبلدان المنتجة للنفط أن تزيد حصة الصناعة التحويلية بنسبة 37.6 في المائة بحلول عام 2035[79].

الشكل 19- نمو الناتج المحلي الإجمالي جراء التحول الهيكلي على المستوى الوطني، 2015-2025
(بالنسبة المئوية)

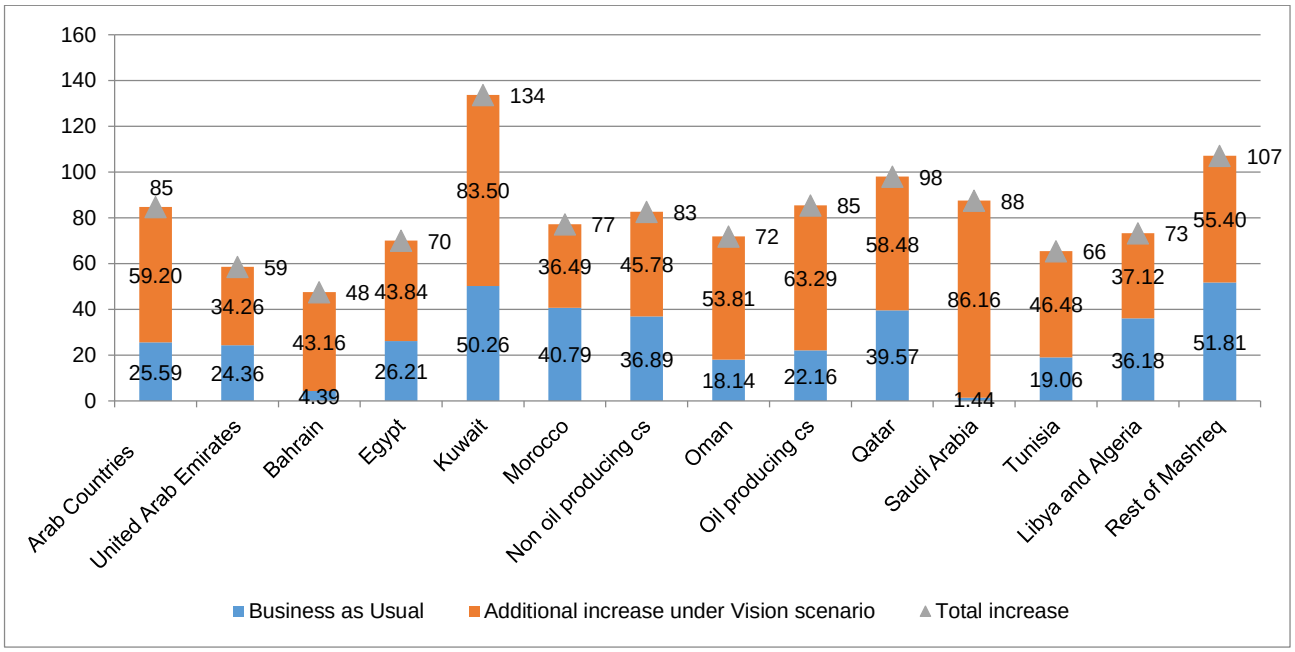

المصدر: حسابات فريق إعداد التقرير باستخدام نموذج ميراج. (Bchir, M. H., and others (2002). MIRAGE, a computable general equilibrium model for trade policy analysis. CEPII Working Paper, No. 2002-17. Available from http://www.cepii.fr/%5C/anglaisgraph/workpap/pdf/2002/wp02-17.pdf).

الفصل 6- تكييف خطة 2030 على المستوى الوطني

بعض الأهداف التي نصت عليها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي أهداف كونية، إما يرتبط تحقيقها بالسياسات الدولية مثل الشراكة الدولية وتعديل النظام الاقتصادي العالمي، أو تتطلب مشاركة جميع الدول، مع لحظ مبدأ المسؤولية المشتركة والمتفاوتة، مثل مكافحة تغيّر المناخ. أما غالبية الأهداف فهي مصاغة من منظور وطني، ويتطلب تحقيقها سياسات وطنية. لذلك أولت خطة 2030 أهمية كبيرة للملكية والقيادة الوطنية للعملية التنموية، وهو ما يقتضي النظر إليها لا كوصفة جاهزة ونهائية للسياسات الوطنية المطلوبة، بل باعتبارها مبادئ موجِّهة للسياسات الوطنية وإطاراً مرجعياً لتحديد الأولويات وقياس التقدم المحرز استناداً إلى ما تنص عليه من أهداف وغايات ومؤشرات.

ولا تقتصر عملية التكييف الوطني للخطة على الجانب الشكلي أي باعتماد قائمة المؤشرات الدولية وقياس التقدم نسبة إليها، بل ينبغي إنتاج خطة وطنية تحويلية تتسق مع مبادئ الخطة العالمية ومضمونها وتهدف إلى تحقيق نمو مستدام صديق للبيئة وتنمية بشرية شاملة للجميع مستندة إلى منظومة الحقوق، والوصول إلى السلم والعدالة والمساواة.

الشكل 20- مراحل تكييف خطة 2030 وطنياً

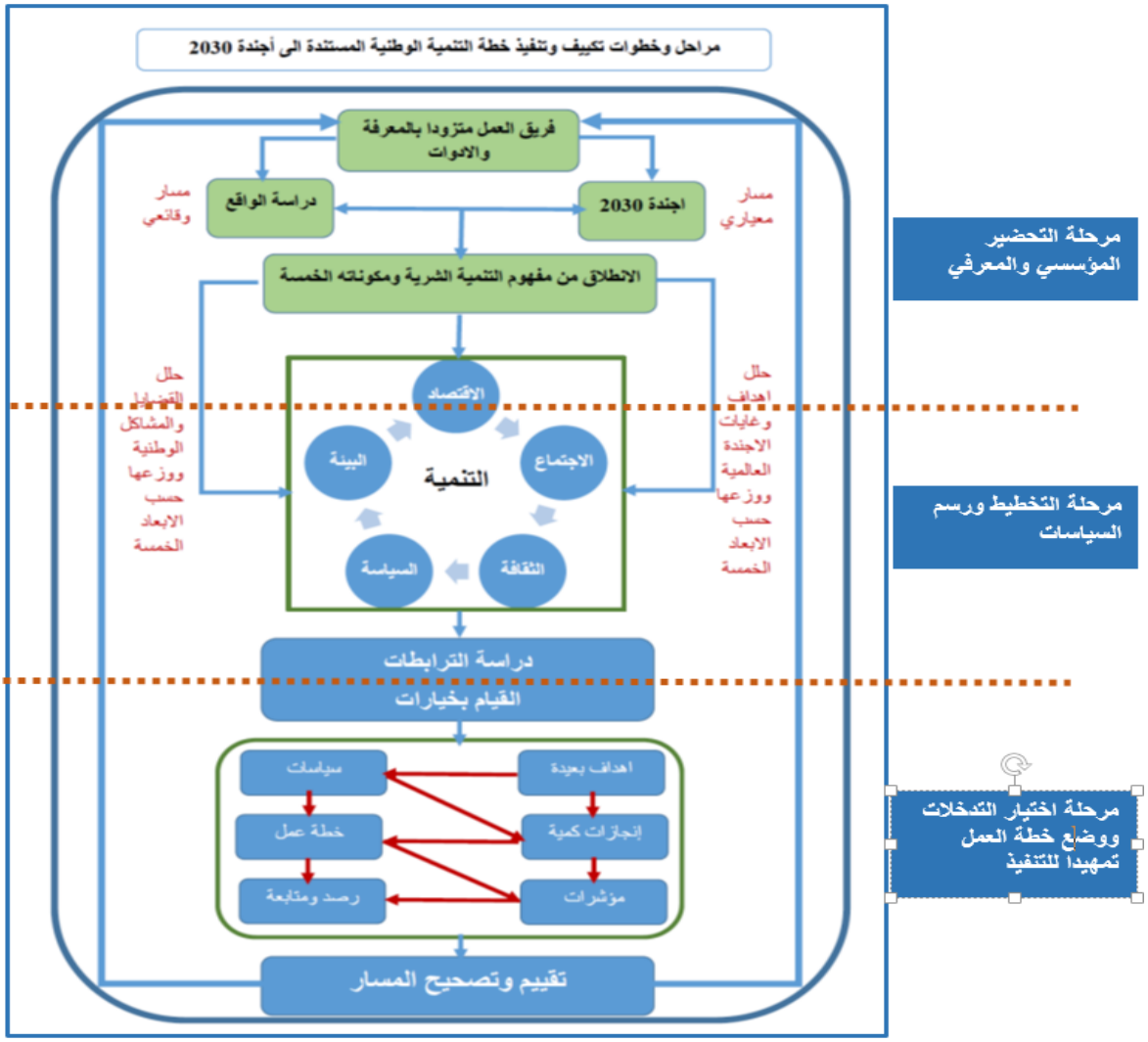

المصدر: فريق إعداد التقرير.

1- مراحل التكييف الوطني

ليست كل البلدان العربية على المستوى نفسه من التقدم في التخطيط الإنمائي أو البنية المؤسسية. فالبعض يتبع نهج التخطيط الوطني العام والبعض الآخر يعتمد التخطيط القطاعي؛ وبعض البلدان يكتفي بالتخطيط التوجيهي فيما تضع بلدان أخرى البرامج والتدخلات. وكان بعض البلدان العربية قد وضع خطة أو رؤية وطنية للتنمية لعام 2030 أو للمدى المتوسط (ثلاث إلى ست سنوات) حتى قبل اعتماد الخطة العالمية، في حين تعمل بلدان أخرى على إعداد خطتها. هذا الواقع يجعل كل مسار وطني متمايزاً عن المسارات الأخرى بحيث لا توجد صيغة واحدة تنطبق على الجميع. ومع ذلك، وبغضّ النظر عن مستوى التقدم في المسار الوطني، يمكن الاسترشاد بمنهجية للتكييف الوطني تمر بثلاث مراحل هي مرحلة التحضير، ومرحلة التخطيط، ومرحلة تحديد التدخلات والتنفيذ. ويعرض الشكل 19 هذه المراحل الثلاث مع بعض مضامينها.

(أ) التحضير

الخطوات الأساسية في هذه المرحلة مؤسسية ومعرفية.

<u>التحضير المؤسسي</u>

تشكيل لجنة وطنية لقيادة مسار خطة التنمية الوطنية حتى عام 2030. ومن المفضل مراعاة الشروط التالية في تشكيل اللجنة وعملها، علماً بأن لكل بلد تجربته المؤسسية الخاصة:

- إشراك كل الوزارات والمؤسسات والجهات الحكومية المعنية؛
- تمثيل القطاع الخاص والمجتمع المدني؛
- العمل بالشراكة مع منظومة الأمم المتحدة؛
- الارتباط بمركز القرار في الدولة، القادر على التنسيق وضمان التكامل بين كل المؤسسات؛
- الاستعانة بأصحاب المعارف والمهارات الفنية لضمان الطابع العلمي والموضوعي لعملية التخطيط؛
- اعتماد ترتيبات تفصيلية خاصة بالبلد لضمان حسن العمل، كتشكيل لجنة موسعة وأخرى فنية وفرق عمل متخصصة، على أن لا يؤثر ذلك سلباً على وحدة عمل اللجنة ووحدة عملية التخطيط.

<u>التحضير المعرفي</u>

يتم وفق مسارين متكاملين، يغذي أحدهما الآخر، ويندمجان في مرحلة التخطيط:

- المسار المعياري: تعميق فهم الخطة العالمية ومنظور التنمية والحقوق والمبادئ التوجيهية؛
- المسار الوقائعي: تحليل الواقع في المنطقة وفي البلد المعني، ودراسة خصائصه وديناميّاته.

ويستند التحضير المعرفي إلى الأبعاد الخمسة الوارد شرحها في ديباجة الخطة العالمية، وهي أهداف عامة مشتركة لمجمل الخطة وتهدف إلى إحداث النقلات التحويلية الخمس الكبرى التالية:

- عدم استثناء او إغفال أحد (الناس)؛
- وضع التنمية المستدامة في قلب الاهتمامات (الكوكب)؛
- تحويل الاقتصادات نحو خلق الوظائف اللائقة من خلال التنمية الاقتصادية التضمينية (الازدهار)؛
- بناء السلام ومؤسسات عامة فاعلة وتضمينية وخاضعة للمساءلة (السلام)؛
- إقامة شراكة عالمية جديدة (الشراكة).

(ب) التخطيط

تُستخدم في مرحلة التخطيط لتصميم خطة وطنية للتنمية المستدامة، كل المعارف المكتسبة، القديم منها والحديث، ومهارات التخطيط وأدواته. ولتلافي العشوائية في التخطيط وضمان أن لا تكون الخطط الوطنية منفصلة عن السياق الكوني ولا عن متطلبات البلد المعني، لا بد من الانطلاق من مفهوم التنمية المستدامة بصيغته المحسَّنة أي بركائزه الخمس الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ومراعاة المبادئ الإجرائية الأساسية التي تشكل المنطق الداخلي لخطة 2030.

الصيغة المحسَّنة لمفهوم التنمية المستدامة[80] هي "التنمية البشرية المستدامة" (بإضافة عبارة "البشرية") وقد تم التوصل إليها استناداً إلى مساهمات عربية وعالمية وللربط بين خطة التنمية المستدامة الممتدة حتى عام 2030 والتنمية بشكل عام الممتدة على فترات طويلة أو غير المحددة زمنياً. وقد رأت الإسكوا، انطلاقاً من ضرورة الأخذ بخصائص

وواقع المنطقة العربية في خطط التنمية المستدامة، إضافة ركيزتين إلى الركائز الثلاث للتنمية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) هما الركيزتان السياسية والثقافية. ومفهوم التنمية البشرية المستدامة بركائزه الخمس هو بمثابة إطار لتحليل مجموعات الأهداف والغايات، وما تقتضيه من سياسات وتدخلات مترابطة ومتكاملة.

أما المبادئ الإجرائية الأساسية لخطة 2030 فهي:

1- الطابع الكلي للخطة، أي عدم جواز اجتزائها.
2- الاتساق المفهومي والتطبيقي بين كل عناصر الخطة، وفي كل مراحل التخطيط والتنفيذ.
3- الترابط بين الأبعاد والأهداف والغايات وداخل كل منها.
4- التكامل في السياسات والتدخلات وتآزر نتائجها.
5- الفعالية في التنفيذ وإمكانية التصحيح أثناء التنفيذ.

وفي ما يلي الخطوات المقترحة لهذه المرحلة:

- تحديد القضايا الأكثر أهمية للبلد المعني (المسار الوقائعي)؛
- تفكيك مكونات الخطة العالمية (المسار المعياري)؛
- تحليل الترابط بين مكونات الخطة العالمية ومضمونها ووسائل التنفيذ؛
- تحليل الترابط بين محاور الخطة (الناس، والكوكب، والازدهار، والسلام، والشراكة) أو الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وأبعاد أو قطاعات الخطة الوطنية؛
- تحليل الترابط داخل كل هدف، علماً بأن كل هدف هو بمثابة عنقود مكوّن من أهداف شديدة الترابط (يمكن النظر إلى تصنيف أوجه الترابط لاحقاً)؛
- اختيار حُزم أولية للأهداف والسياسات (العناقيد) الأكثر ترابطاً.

(ج) تحديد التدخلات والتنفيذ

يشمل تحديد التدخلات وإجراءات التنفيذ الخطوات المقترحة التالية:

- وضع جدول زمني لتنفيذ كل من الأهداف؛
- تحديد الجهات المسؤولة؛
- تحديد الوسائل والموارد المطلوبة؛
- توفير البيانات اللازمة؛
- بناء نظام للرصد والتقييم؛
- تحديد الآليات الكفيلة بتصحيح المسار عند الحاجة؛
- ضمان التكامل (التآزر) والفعالية.

وتُستخدم في هذه المرحلة الأدوات الإحصائية المناسبة، بما في ذلك أدوات النمذجة، لا سيما في ما يتعلق بتخصيص الموارد والتقييم والمفاضلة بين التدخلات.

2- منهجية التكييف

(أ) العنقدة

المقصود بالعنقدة هو تكوين مجموعات مترابطة من الأهداف في عناقيد أو حزم انطلاقاً من الأولويات الوطنية أو الإقليمية لتسهيل وضع خطط التنمية الوطنية على نحو يراعي السياقات والخصائص الوطنية وفي الوقت نفسه يتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

من الناحية العملية، ومع الانتقال إلى التخطيط الوطني (أو الإقليمي)، لا بد من الالتزام بمبادئ عدم التجزئة وضمان التكامل والترابط بين عناصر التخطيط ومراحله المختلفة. والترابط بين أهداف خطة 2030 يعني أنّ تحقيق بعض الأهداف يؤثر في تحقيق أهداف أخرى، فأكثر من نصف الغايات يشير صراحةً إلى هدفٍ آخر على الأقل. وبناءً عليه، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب الانتقال من التخطيط القطاعي الحصري إلى تخطيط تكاملي متسق. أما تجاهل الترابط بين الأهداف والعمل على كل هدف على حدة فقد يقوض القدرة على تحقيق أهداف أخرى. والطريقة المثلى للاستفادة من توجهات خطة 2030 تقضي باعتماد سياسات وإجراءات متجانسة تحد من المفاضلة وتحقق الاستخدام الأمثل للموارد.

على هذا الأساس، يقتضي التخطيط التنموي اعتماد استراتيجية إدماجية وتكاملية. هذه الاستراتيجية تقوم على تحديد حزمة القضايا والأهداف التي تتميز بدرجة متقدمة من الترابط (nexus approach)، الذي قد يكون إيجابياً (التآزر) أو سلبياً (الإعاقة)، ثم تناولها بالتحليل والتخطيط بصفتها

عنقوداً أو حزمة مترابطة، وبناءً عليها تصميم حزمة سياسات وتدخلات متكاملة ومتآزرة. يلي ذلك، اختيار الأدوات المناسبة لتنفيذ السياسات والتدخلات على النحو الأمثل، أو إنتاج هذه الأدوات في حال لم تكن متوفرة.

الترابط في خطة 2030 متعدد المستويات، وينطبق على الخطة كلها كما على كل هدف منفرداً. ويمكن استخدام درجات الترابط/التفاعل الإيجابي التي اقترحها المجلس الدولي للعلوم، وهي الترابط المساعِد (enabling) والترابط المعزِّز (reinforcing) والتلازم الذي لا يقبل التجزئة (indivisible).

كل هدف من أهداف التنمية المستدامة يتكون من مجموعة غايات مترابطة بشكل عضوي بحيث يصعب فصل إحداها عن الأخرى في عملية تحقيق الهدف. ويمكن تكوين حزم/عناقيد من الأهداف التي يجمع ما بينها أحد المحاور الكبرى للخطة، وهي: الناس، والكوكب، والازدهار، والسلام، والشراكة؛ أو تكوين عناقيد/حزم من الأهداف التي يجمع ما بينها المكون الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي أو السياسي أو الثقافي. وبالتالي، تتصل الأهداف والغايات في العنقود الواحد برابط أقوى (التآزر) بحيث أن تحقيق أي منها يعزز فرص تحقيق الأهداف الأخرى.

تتطلب عملية رسم السياسات ثلاثة مستويات من التخطيط: التخطيط الكلي والعام، والتخطيط القطاعي المتخصص، والتخطيط المشترك لأكثر من قطاع وهدف ومكون. هذا هو منطق مقاربة العنقدة، وهو الدفع باتجاه كشف الروابط الوثيقة بين مكونات العنقود الواحد، ومساحات التفاعل مع العناقيد الأخرى، في التخطيط والتنفيذ.

ولمساعدة صانعي القرار في الدول العربية على وضع السياسات الكفيلة بتنفيذ خطة 2030 بطريقة متكاملة مع مراعاة السياقات والخصائص والأولويات الوطنية، وضعت الإسكوا مقاربة العنقدة، أي تكوين مجموعات من الأهداف بحسب الروابط بين هذه الأهداف والقطاعات المتصلة بها وديناميكياتها وما تخلفه من آثار متبادلة. فجمعت الإسكوا قطاعات مترابطة في ثلاث مجموعات أطلقت عليها تسمية "العناقيد" لمعالجة بعض التحديات الأكثر إلحاحاً في المنطقة العربية (يقتصر المثال التطبيقي في هذا التقرير على العنقود الأول). وهذه العناقيد هي:

العنقود الأول: النمو المستدام - العمل اللائق - القضاء على الفقر.

العنقود الثاني: الطاقة - المياه - الأمن الغذائي.

العنقود الثالث: المساواة - التضمين - العدالة.

(ب) العنقود الأول: النمو المستدام - العمل اللائق - القضاء على الفقر

الغاية الإجمالية المتوخاة من العنقود الأول هي التحول نحو نمو اقتصادي مستدام وصديق للبيئة، يولد فرص العمل اللائق للجميع، ويسهم في خفض الفقر واللامساواة وتحسين رفاه الناس.

محور الازدهار هو أحد المحاور الخمس الكبرى في ديباجة خطة 2030. فقد جاء تحت عنوان الازدهار: "لقد عقدنا العزم على كفالة ان يتمتع جميع الناس بحياة يظللها الرخاء تلبي طموحاتهم، وأن يتحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في انسجام مع الطبيعة". ويؤكد هذا النص على ثلاث نقاط أساسية:

1- الناس هم الغاية والاقتصاد هو الوسيلة.

2- الرخاء المادي الذي يوفره النمو الاقتصادي يجب أن يشمل الجميع.

3- التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي يجب أن يكون في انسجام مع الطبيعة.

إذاً، وفق التصور الوارد في خطة 2030، يشكل العنقود الأول إحدى وسائل تحقيق الازدهار لأنه بمثابة حزمة سياسات تنطلق من فكرة التحول إلى اقتصاد تضميني مستدام وتجمع بين النمو وتوليد فرص العمل اللائق من أجل مكافحة الفقر والحد من اللامساواة.

<u>الإطار العام</u>

"تحويل الاقتصادات نحو خلق الوظائف اللائقة" هو إحدى النقلات التحويلية الخمس التي ينبغي إحداثها للتغلب على التحديات التنموية، وقد أشار إليها تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى التابع للأمين العام المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015، الذي حمل عنوان "نحو شراكة عالمية"[81]. هذا التحول دعا إليه أيضاً تقرير فريق العمل المكلف بالتحضير لخطة التنمية لما بعد 2015[82]، حيث جاء فيه أن التحول من النمو الاقتصادي بالمعنى التقليدي الضيق والحصري والمحكوم بمبادئ الربح دون اعتبار للمسؤولية

الاجتماعية والبيئية ومتطلبات الاستدامة، إلى التنمية الاقتصادية التضمينية بحيث ينطوي النمو الاقتصادي على مكونات التنمية الشاملة ويساهم في تحقيق غاياتها الكلية.

هذا التحول يفترض وجود روابط وثيقة بين تحقيق النمو وتوفير العمل اللائق وتخفيض الفقر. ويتطلب تحقيقه تغيير الهياكل الاقتصادية على النحو المناسب لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوليد وظائف لائقة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وإعادة توزيع الموارد، مما يساهم مباشرة في تحسين دخل الفقراء وتعزيز قدرتهم على الصمود وتجاوز الصدمات الاقتصادية أو الطبيعية.

النمو الاقتصادي التضميني المستدام المترافق مع زيادة الإنفاق الاجتماعي والإنفاق على بناء القدرة على الصمود، يؤدي إلى توليد فرص العمل اللائق ورفع مستوى المعيشة وتحسين الإنتاجية الفردية والعامة. ويمكن وصف ذلك بالدورة الحميدة من الأسباب والنتائج حيث يستفيد العمال من الزيادة في الأجور الحقيقية التي تنتج عن زيادة الإنتاجية، مما يعزز قدرتهم على تنمية مهاراتهم الفردية، الأمر الذي يساهم بدوره في زيادة الطاقة الإنتاجية العامة وفي تعزيز النمو الاقتصادي والإنفاق العام على بناء القدرة على الصمود والاستدامة.

الشكل 21- الروابط بين النمو المستدام والعمل اللائق والقضاء على الفقر

المصدر: فريق إعداد التقرير.

هذا في الجانب الاجتماعي من الدائرة الاقتصادية، أما في الجانب البيئي، فالاستخدام الأمثل للتكنولوجيات الصديقة للبيئة التي تراعي الاستدامة يترافق مع توليد فرص العمل اللائق؛ واعتماد أنماط استهلاك مستدامة يترافق مع تحسّن الدخل ومستوى المعيشة؛ واعتماد أنماط إنتاج مستدامة يؤدي إلى تحسين الإنتاجية، الأمر الذي يساهم في الحفاظ على موارد الكوكب وإدارتها على نحو مستدام. وتتآزر هذه الروابط والتأثيرات في الاتجاهين لتشكل حلقة حميدة تتحقق بها تنمية تضمينية لا تستثني أحداً.

إلا أن هذه الحلقة الحميدة لا تتولد تلقائياً بل تأتي نتيجة خيارات استراتيجية وسياسات وخطط هادفة.

الحالة في البلدان العربية

يشكل عدم الربط بين النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل وخفض الفقر في المنطقة العربية أحد أبرز الأسباب التي تعيق تحقيق رفاهية الإنسان، وهذا ما أوضحته دراسات حديثة عدة. فمتوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة الذي بلغ نحو 4 في المائة سنوياً على مدى العقود الأربعة الماضية، قابله نمو لا يتجاوز 2 في المائة في متوسط حصة الفرد من هذا الناتج، وذلك بسبب النمو السكاني. ولم ينتج عن هذا النمو تحسن ملحوظ في دخل الفقراء كما لم يولد وظائف لائقة كافية للقوى العاملة الوطنية، بما في ذلك حمَلة الشهادات وأصحاب الكفاءات. ولم تنجح السياسات الاقتصادية في المنطقة بشكل عام والسياسات المالية على وجه الخصوص في تسريع التنويع في المجالين الاقتصادي والتجاري. فقد ظلت حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي، في المنطقة ككل، منخفضة ولا تحقق إلا تقدماً بطيئاً. أما الخدمات فقد ارتفعت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي لكنها تركزت أساساً في الطرف المنخفض لسلسلة القيمة المضافة في القطاع غير الرسمي، مما أدى إلى انخفاض الأجور وتراجع الجودة والإنتاجية، مع ضعف العائد والحماية الاجتماعية للعاملين. وقد أثرت الأزمات وحالات انعدام الاستقرار السياسي على العديد من بلدان المنطقة، ولا سيما الفقراء والفئات المهمشة في هذه البلدان، فاتسعت الفوارق وازداد انتشار الفقر والحرمان، الأمر الذي يقوض بشكل خطير رفاهية الإنسان واستقرار المجتمعات وتماسكها.

إذاً فالمنطقة العربية ككل معنية إلى حد كبير بعنقود النمو المستدام - العمل اللائق - القضاء على الفقر، وكل بلد عربي على حدة معني أيضاً بهذا الترابط، مع اختلاف الموارد والخصائص المؤسسية والسياسات المناسبة.

الفقر: معظم البلدان العربية لم يحقق تقدماً محسوساً في مكافحة الفقر. أما التقدم الذي تشير إليه التقارير الدولية والوطنية فهو يحدَّد في الغالب قياساً إلى خط الفقر الدولي. والواقع أن الصورة أكثر قتامة لأن تحديد مستوى الفقر يتم قياساً إلى خطوط الفقر الوطنية التي هي أعلى من خط الفقر الدولي.

اللامساواة: هي ظاهرة عالمية تزداد اتساعاً ولا تُستثنى منها البلدان العربية، خصوصاً وأن الأزمات السياسية والمؤسسية والحروب والنزاعات قد زادت من حدة التفاوت بين البلدان وداخل كل بلد. وتقع البلدان العربية عند مستويات مختلفة من سلم التنمية. فمتوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014 بلغ حوالي 4800 دولار في السنة[83]، وقد تراوحت هذه الحصة من أقل من 900 دولار في أقل البلدان نمواً إلى حوالي 22 ألف دولار في بلدان مجلس التعاون الخليجي. والأمر نفسه ينطبق على التفاوت في معدلات الفقر ومؤشرات الصحة والتعليم والرفاه الأخرى. والتفاوت العمودي والأفقي داخل البلدان كبير أيضاً، بما في ذلك الفجوة بين النساء والرجال والتفاوت بين المناطق.

التشغيل وفرص العمل اللائق: معدلات البطالة في المنطقة العربية (وفقاً للتعريف الدولي للبطالة) هي من بين الأكثر ارتفاعاً في العالم، وينطبق ذلك على البلدان العربية كافة ولكن بنسب متفاوتة، خصوصاً باعتماد تعريف مرن للبطالة وأخذ التوظيف الزائد (في بعض البلدان) أو العمل الجزئي والموسمي والعمل الهامشي وغير النظامي في الحسبان. في كل الأحوال، لا يتجاوز معدل المشاركة الاقتصادية في معظم البلدان العربية نسبة 40 في المائة، ويشير معظم التقارير إلى أن النمو الاقتصادي في المنطقة لا يولد فرص عمل، وذلك لأسباب عدة، منها الافتقار إلى التنوع والابتكار، وطغيان الطابع الريعي على الأنشطة الاقتصادية، وكذلك الثنائية الاقتصادية القائمة على قطاع تصديري واسع وآخر تقليدي قليل الإنتاجية.

النمو الاقتصادي المستدام: هو القدرة على الاحتفاظ بنمو مطرد ومستقر وتوليد القيم المضافة لعدد من السنوات كاف لإحداث أثر تنموي مستدام. والطابع الغالب على النمو الاقتصادي في المنطقة هو مروره بدورات صعود وهبوط متواترة ضمن فترات زمنية قصيرة، مما يجعل الأثر التنموي

محدوداً، سواء نتجت هذه التقلبات عن صدمات اقتصادية بحكم الطابع الريعي والتبعية الشديدة للأسواق العالمية وتقلبات الأسعار فيها (النفط بشكل خاص)، أو عن اضطراب مؤسسي وسياسي وحروب ونزاعات، أو عن شح مزمن في الموارد مقترن بسياسات غير مستدامة تولد تبعية للمعونات الخارجية التي تكون مشروطة سياسياً (كما هي حال فلسطين تحت الاحتلال وبلدان أخرى واجهت عقوبات اقتصادية).

استدامة الموارد الطبيعية: لا يتحقق الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية في المنطقة العربية بالقدر الكافي لضمان استدامتها، وذلك بسبب الاعتماد الكبير على الموارد النفطية (والغاز) كمصدر رئيسي للدخل ولتوليد الطاقة حيث لا يزال استخدام الطاقة الأحفورية يشكل حوالي 95 في المائة من مصادر الطاقة منذ ما يزيد عن عقدين من الزمن. وينطبق ذلك أيضاً على الموارد الأخرى من مياه وتربة.

حزمة الأهداف والغايات

يتكون العنقود الأول من ثلاثة أهداف للتنمية المستدامة شديدة الترابط وهي الهدف 8 الخاص بالنمو الاقتصادي والتشغيل (وهو الأساس) والهدف 9 الخاص بالبنى التحتية والتصنيع (وهو مكمل للهدف 8) والهدف 1 الخاص بالقضاء على الفقر. وهذه الأهداف الثلاثة المترابطة، تصب في تحقيق الهدف 12 الخاص باعتماد أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، وهو هدف لا يتحقق إلا بتآزر مجمل الاستراتيجيات والسياسات. كما يتقاطع العنقود الأول مع الهدف 10 المتعلق بالمساواة، إحدى النتائج الرئيسية المتوخاة وأحد معايير النجاح في تحقيق الهدف 1. وفي ما يلي تفاصيل الأهداف 8 و9 و1.

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد التضميني والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

مضمون الهدف 8 يغطي المكونين الأول والثاني للعنقود الأول (النمو المستدام والعمل اللائق). ولا تقتصر الغايات المتصلة بالهدف 8 على الخطوات الكفيلة بتحقيق النمو الاقتصادي بل تشمل أبعاداً هامة أخرى، ومنها الغاية 8-8 التي تنص على "حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة". وبالتالي تتميز خطة 2030 بإدراج أهداف اجتماعية بوضوح في صلب الهدف الاقتصادي، وهو ما يتسق مع الشعار العام للخطة "عدم استثناء أحد". وهذه من المرات القليلة التي تدرج فيها أهداف اجتماعية واضحة في صلب الأهداف الاقتصادية، ولا تقدم بصفتها إضافة إليها.

الهدف 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

الهدف 9 مكمل للهدف 8 وهو امتداد له (بمعنى ما) إذ يوفر وسائل لتنفيذه إضافة إلى ما يحتويه من عناصر مستقلة. غاياته الخمس (ووسائل التنفيذ الثلاث) تتعلق بمسائل منها إنشاء بنى تحتية جيدة ومستدامة، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان؛ وتعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وهذه وسيلة لتحقيق التنوع الاقتصادي الذي هو من متطلبات الاستدامة وتوسيع القاعدة الاجتماعية للمشاركين والمستفيدين من النمو الاقتصادي؛ وتعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وتشجيع الابتكار. ويجدر التأكيد على أهمية البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود التي نصت عليها الغاية 9-1.

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان

ليس صدفة إدراج هدف القضاء على الفقر ليكون الأول في ترتيب أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وكذلك الأول في أهداف المرحلة السابقة أي الأهداف الإنمائية للألفية. فهو هدف رئيسي للتنمية، وأيضاً هدف مباشر للعنقود الأول. غاياته الخمس (ووسيلتا التنفيذ) تتناول القضاء على الفقر المدقع (المرتبط عضوياً أو المتطابق مع الغاية 1 للهدف 2 وهي القضاء على الجوع)، وخفض الفقر بجميع أبعاده إلى النصف، وتوفير الحماية الاجتماعية، وضمان الوصول إلى الموارد، وبناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث. ويُفترض النظر إلى الهدف بمجمل غاياته التي يُتوقع تحقيقها من خلال تحقيق النمو الاقتصادي المتوخى خصوصاً في الهدف 8 وبصورة غير مباشرة في أهداف أخرى ولا سيما في الهدفين 9 و10.

الترابط بين العناقيد الثلاثة المعتمدة في الإسكوا

أيُّ مجموعات (عناقيد) من الأهداف تشكلها البلدان العربية أو الأطراف المعنية بالتنمية في المنطقة يجب أن تكون

منسجمة مع مبادئ خطة 2030 وهي الوحدة (عدم التجزئة) والاتساق والترابط والتكامل والفعالية. وتنطبق هذه المبادئ على العناقيد التي اختارتها الإسكوا وهي النمو المستدام - العمل اللائق - القضاء على الفقر (العنقود الأول)؛ الطاقة - المياه - الأمن الغذائي (العنقود الثاني)؛ المساواة - التضمين - العدالة (العنقود الثالث).

الترابط مع العنقود الثاني

يقع مضمون العنقود الثاني (الطاقة - المياه - الأمن الغذائي) في حيز التقاطع بين الحفاظ على الكوكب وتوفير الازدهار المستدام للناس. وقد جاء في ديباجة خطة 2030 تحت محور الكوكب: "نحن مصممون على حماية كوكب الأرض من التدهور، بطرق منها توخي الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وإدارة موارد الكوكب الطبيعية بصورة مستدامة، واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغيّر المناخ، حتى يمكن له دعم احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة". وجاء تحت محور الازدهار: "لقد عقدنا العزم على كفالة أن يتمتع جميع الناس بحياة يظللها الرخاء تلبي طموحاتهم، وأن يتحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في انسجام مع الطبيعة".

وإلى جانب الترابط العام، يرتبط العنقود الثاني بالمكون الاقتصادي في خطة 2030 وما يتفرع عنه من أهداف وغايات من خلال المدخل الزراعي (وقد ورد ذلك في الهدف 2 المعني بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، وبالهدف 8 وغاياته 8-2 و8-3 و8-4 التي تركز على التنويع الاقتصادي لزيادة الإنتاجية في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والكثيفة العمالة؛ ووضع سياسات تدعم الأنشطة الإنتاجية ومباشرة الأعمال الحرة والقدرة على الابتكار؛ وتحسين الكفاءة في استهلاك وإنتاج الموارد لضمان الاستدامة. كما يرتبط بالهدف 12 المتعلق باعتماد أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، ولا سيما الغاية 12-2 (الإدارة المستدامة للموارد) والغاية 12-6 (مسؤولية الشركات العالمية). ويرتبط كذلك بالهدف 9، ولا سيما غايته 9-5 (تطوير البحث العلمي والابتكار) إذ يتطلب إنجاز محاور العنقود الثاني مستويات متقدمة من البحث العلمي والابتكار في مجالات الطاقة والزراعة وإدارة المياه وغيرها.

وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن حزمة السياسات المطلوبة لتحقيق أهداف العنقود الثاني مكوّناً اقتصادياً يتقاطع مع العنقود الأول (النمو المستدام - العمل اللائق - القضاء على الفقر)، كما يوضحه الشكل 22، لا سيما السياسات الاقتصادية والبحث والتطوير.

الترابط مع العنقود الثالث

تستند العناقيد كلها إلى مبادئ وقيم مرجعية مشتركة، في السعي إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة الشاملة كل الأبعاد. ومن الناحية العملية، يشترك العنقودان الأول والثالث في السعي إلى تحقيق هدف القضاء على الفقر (أو مكافحته) وتقليص التفاوت، وذلك من خلال تحقيق النمو التضميني (العنقود الأول)، وتنفيذ سياسات اجتماعية وحوكمة تضمن العدالة والمساواة (العنقود الثالث).

وقد جاء في ديباجة خطة 2030 تحت محور الناس: "لقد عقدنا العزم على إنهاء الفقر والجوع، بجميع صورهما وأبعادهما، وكفالة أن يمكن لجميع البشر تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة وفي ظل مناخ صحي". ويشكل ذلك محور العنقود الثالث (المساواة - التضمين - العدالة) الذي يتكوَّن من حزمة مترابطة من الأهداف، لا سيما الهدفين 5 و10 اللذين يرتبطان بدورهما بالأهداف 1 و3 و4 و8 و11 و16. ويصور الشكل 21 حزم السياسات المتآزرة في تحقيق المساواة والتضمين والعدالة، محاور العنقود الثالث.

الترابط شديد بين حزمتَي السياسات الأولى والثانية من جهة ومحور العنقود الأول (النمو المستدام - العمل اللائق - القضاء على الفقر)، إذ يأتي اعتماد السياسات الاقتصادية الملائمة في رأس قائمة الوسائل لتحقيق أهداف العنقود الثالث (المساواة - التضمين - العدالة). ويوفر العنقود الثالث للعنقود الأول الوجهة والمعايير لتحديد مضمون السياسات الاقتصادية المطلوبة، ومقياساً لتنفيذ الالتزام بالمسؤوليات الاجتماعية.

<u>الترابط مع الأهداف الأخرى</u>

العنقود الأول (النمو المستدام - العمل اللائق - القضاء على الفقر) ذو صلة مباشرة (وإن بشكل متمايز ومتفاوت) مع عشرة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وهي الأهداف 1 و2 و5 و8 و9 و10 و11 و12 و16 و17 (يلخص الشكل 24 صِلات الترابط بين أهداف العنقود الأول والأهداف الأخرى).

الشكل 22- حُزم السياسات الهادفة إلى تحقيق المساواة والتضمين والعدالة (أهداف العنقود الثالث)

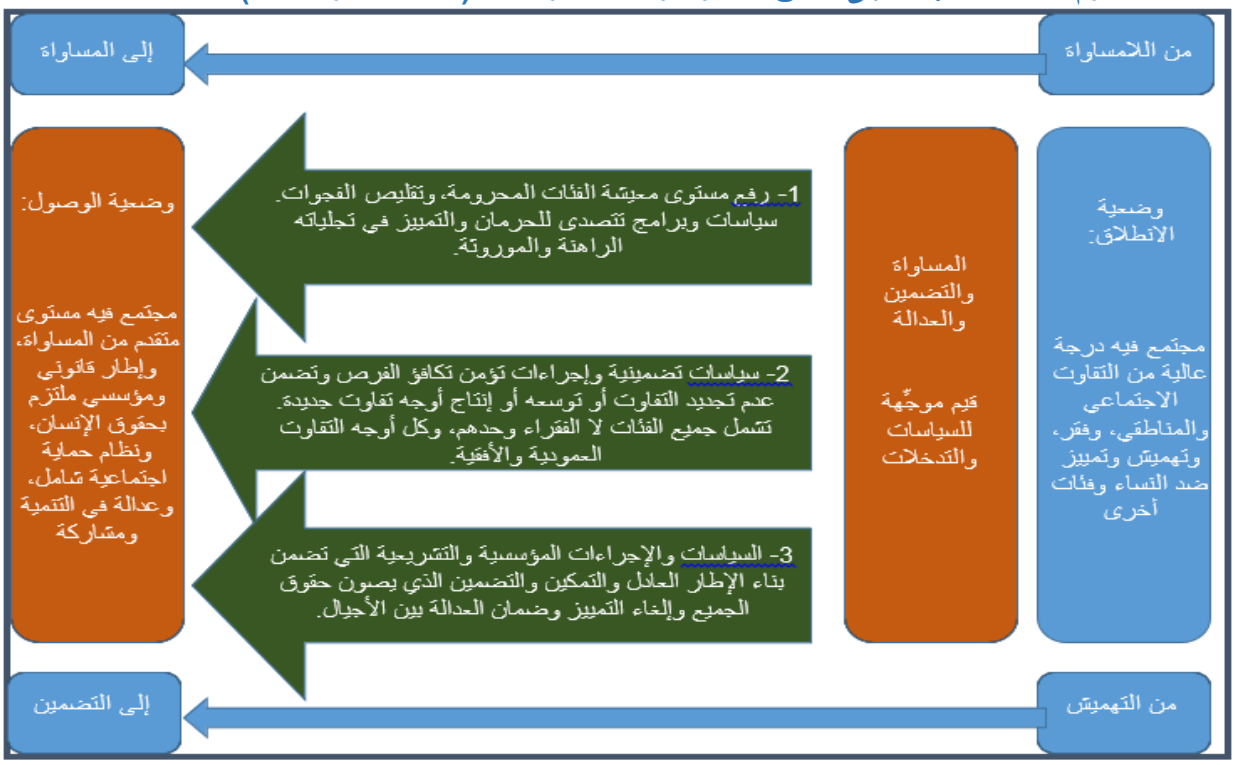

المصدر: فريق إعداد التقرير.

الشكل 23- حُزم السياسات لتحقيق أهداف الطاقة والمياه والأمن الغذائي (العنقود الثاني)

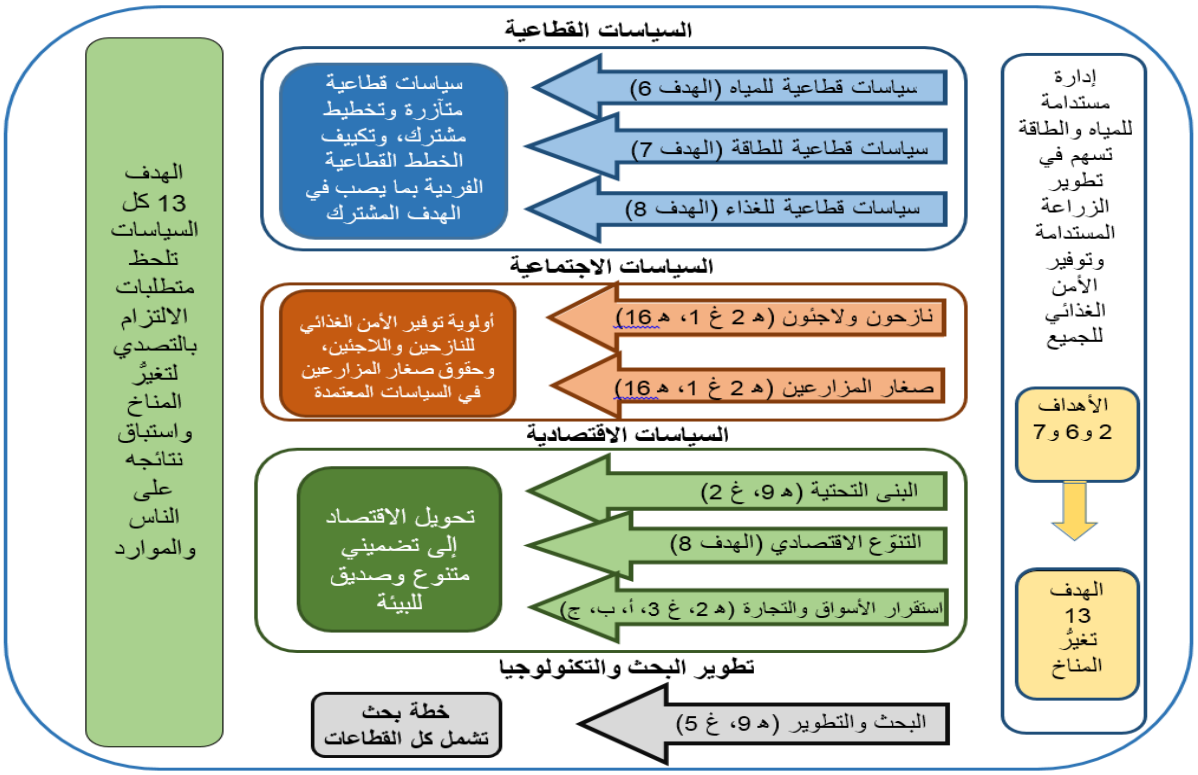

المصدر: فريق إعداد التقرير.

الأهداف 1 و8 و9 هي مكونات العنقود الأول الرئيسية (النواة)، وبالتالي يجب البحث في ترابطها مجتمعة مع الأهداف الأخرى (وقد جرى تفصيلها في الفقرات السابقة).

الأهداف 2 و5 و10 أو بعض غاياتها تمثل ترابطاً محدداً مباشراً أو تقاطعاً/تشابهاً مع مكونات العنقود الأول وأهدافه. وثمة ارتباط خاص بين العنقود الأول والغاية 4 من الهدف 5 المتعلقة بالاعتراف بقيمة اقتصاد الرعاية، الاجتماعية والثقافية والاقتصادية تحديداً، الأمر الذي يتطلب تحولاً من المذاهب الاقتصادية التقليدية إلى مفاهيم وطرق قياس جديدة، وما يترتب على ذلك من سياسات وميزانيات واستثمار.

الهدفان 11 و12 يشكلان مثالين على إسهام العنقود الأول في توليد أثر أشمل (الهدف 11 بشأن المدن المستدامة والتضمينية) وتحقيق هدف تنموي كلي (الهدف 12 بشأن أنماط حياة مستدامة). ويساهم التصميم السليم لحزمة السياسات المتآزرة لتحقيق أهداف العنقود الأول في تحقيق هذين الهدفين التنمويين الأكثر شمولاً. النمو الاقتصادي المستدام هو الركيزة الأساسية في جعل المدن مستدامة وتضمينية، وبالتالي فإن العنقود الأول (النمو المستدام - العمل اللائق - القضاء على الفقر) ذو صلة قوية بالهدف 11، إذ يتركز الإنتاج والتطوير والنشاط الاقتصادي بنسبة كبيرة في المدن، وكذلك الاستهلاك وكل ما يتصل بالبنى التحتية والخدمات والإدارة. أما أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة فهي الغاية البعيدة المدى التي يُفترض أن يساهم العنقود الأول في بلوغها، حيث تشكل الاستدامة شرطاً موجِّهاً للسياسات والأنشطة الاقتصادية.

الهدف 16 المخصص للبيئة المساعِدة والهدف 17 المخصص لوسائل التنفيذ، يوفران البيئة المساعدة ووسائل التنفيذ لأهداف العنقود الأول. لا يمكن تحقيق أهداف العنقود الأول دون بيئة مساعدة، وهي شرط مسبق ومواكب للتحويل المطلوب في هياكل الاقتصاد ومقاصده. ويرتبط ذلك في المنطقة العربية بتوفير السلم والأمن والحوكمة الرشيدة. وقد كان فشل التنمية، واستمرار الأنماط الاقتصادية التي لا تفيد إلا قاعدة اجتماعية ضيقة، وصراع المصالح الاقتصادية الكبرى (الخارجية والإقليمية والوطنية)، والحوكمة غير الرشيدة، من أسباب اندلاع الحروب والأزمات. وقد ولدت الأزمات أنماطاً اقتصادية تعيق تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

وسائل التنفيذ

الترابط قوي ومباشر بين العنقود الأول والهدف 17 الخاص بوسائل التنفيذ، وكذلك مع وسائل التنفيذ التي ترد بعد الغايات المتصلة بكل هدف. لذلك من المفيد توضيح درجة ترابط وسائل التنفيذ بالعنقود الأول تمهيداً لاقتراح السياسات الملائمة ضمن هذا العنقود (الشكل 26).

الشكل 24- الترابط المحدد والمباشر بين أهداف العنقود الأول والأهداف الأخرى

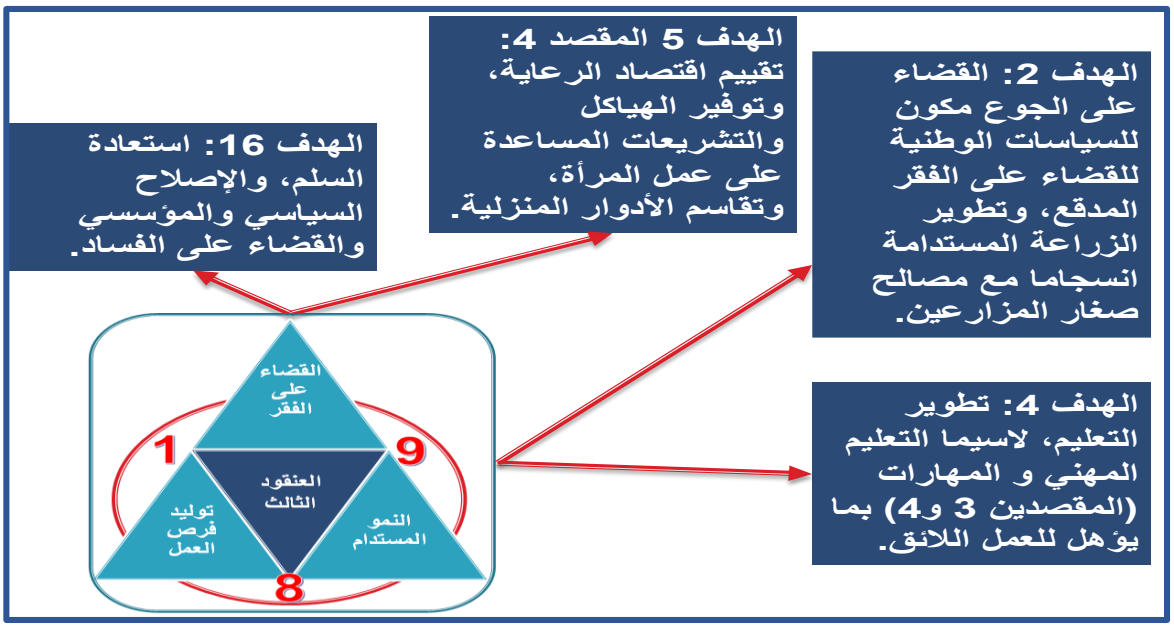

المصدر: فريق إعداد التقرير.

الشكل 25- إجمالي روابط العنقود الأول

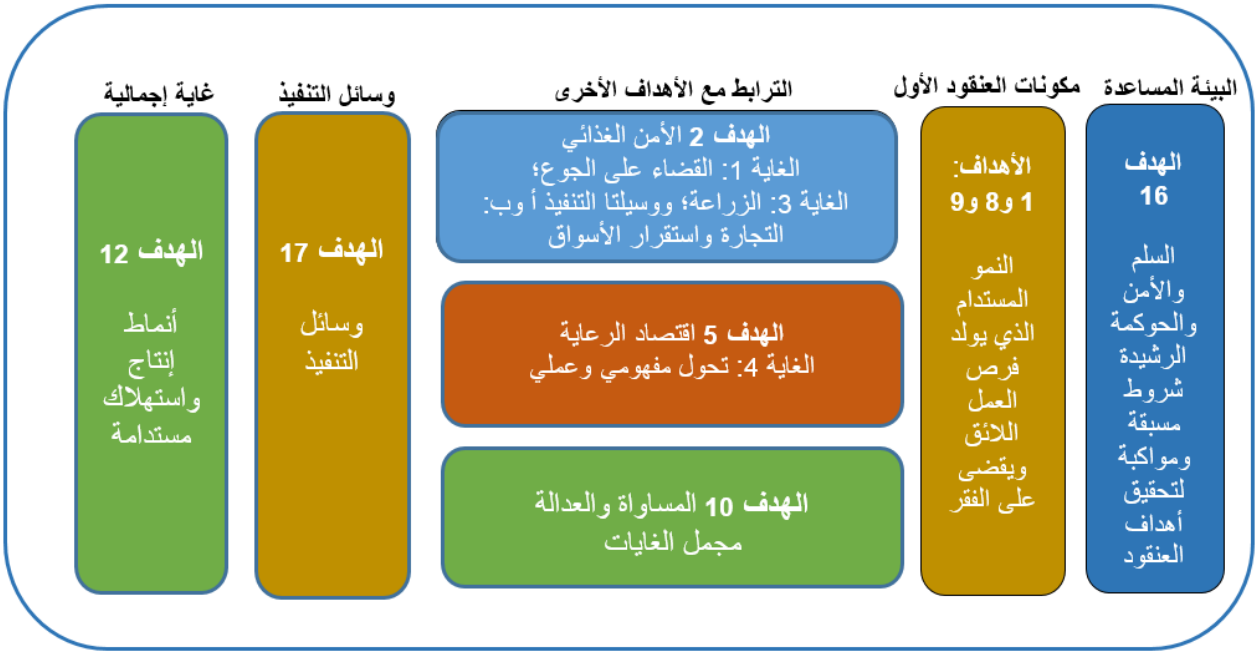

المصدر: فريق إعداد التقرير.

الشكل 26- الترابط بين العنقود الأول ووسائل التنفيذ (الهدف 17)

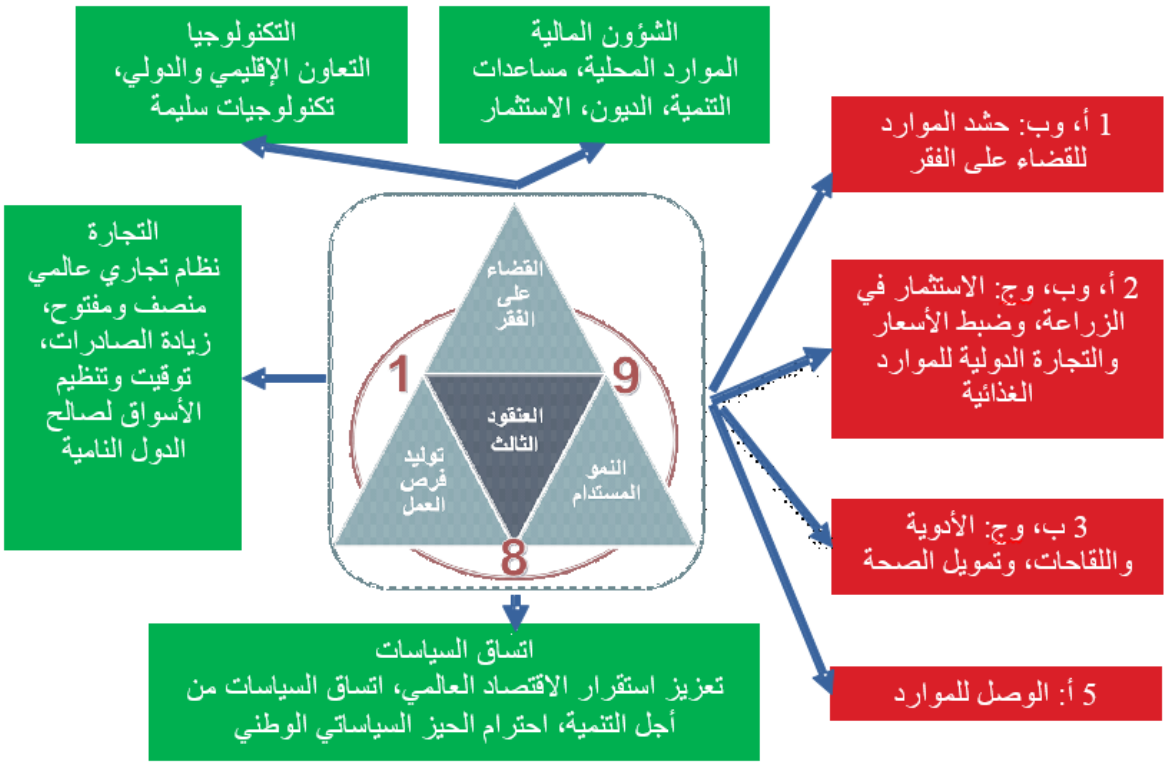

المصدر: فريق إعداد التقرير.

محاور السياسات

يلخص الجدول 4 السياسات المناسبة (مبدئياً) لتحقيق أهداف العنقود الأول أساساً (والعنقودين الآخرين أيضاً). تُعرض أولاً السياسات الرئيسية التي تتعلق بمكونات العنقود وما يرتبط بها من أهداف وغايات (أي الأهداف 1 و8 و9) ثم السياسات المساعدة والتي غالباً ما تتعلق بالأهداف الأخرى أو بموجبات التنمية الشاملة بشكل عام.

الجدول 4- محاور السياسات للعنقود الأول

مكونات العنقود الأول	السياسات الرئيسية	شروط عامة	سياسات مساعِدة
القضاء على الفقر (الهدف 1)	**المحور الأول:** يتعلق بالقضاء على الفقر المدقع وخفض الفقر إلى النصف، ويتصل مباشرة بالغايتين 1 و2 من الهدف 1، والغاية 1 من الهدف 2، والغاية 7 من الهدف 8. وتشمل السياسات تطوير أنظمة الدعم والمساعدة للفقراء والفئات الضعيفة لتحسين مستوى المعيشة مباشرة وتعويض الحرمان الحالي والمتراكم. **المحور الثاني:** يتعلق بالحماية الاجتماعية ويتصل بالغاية 3 من الهدف 1، والغاية 7 من الهدف 10، والغاية 7 من الهدف 8. وتشمل السياسات تطوير أنظمة حماية اجتماعية شاملة قائمة على أساس الحقوق، بما في ذلك ضمان الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني (الرعاية الصحية الأساسية والتعليم الأساسي وحد أدنى من الدخل) بالإضافة إلى إجراءات الحماية الخاصة بفئات معينة. **المحور الثالث:** يتصل بالحق في الحصول على الخدمات الاجتماعية وخدمات المرافق العامة، من تعليم وصحة ومياه وصرف صحي وكهرباء وسكن، إلخ، وردت في عدد من الغايات على امتداد الخطة. هذه الخدمات هي حق من حقوق الإنسان، وتتطلب استثمارات ومخصصات كافية من الميزانيات الوطنية والمساعدات الإنمائية، ونظاماً عادلاً ومستداماً للتسعير. **المحور الرابع:** يتعلق بالحق في الوصول إلى الموارد الاقتصادية والتمويل ويتصل بالغاية 4 من الهدف 1. ويتطلب تعديل السياسات الاقتصادية لتكون صديقة للفقراء (الغاية 1 من الهدف 10)، وسياسات تمكينية، وإجراءات هيكلية في المؤسسات والتشريع.	- السلم والأمن؛ - الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد؛ - البحث العلمي والابتكار؛ - مهارات التخطيط والكفاءة المؤسسية؛ - التكامل التنموي الإقليمي.	- سياسات اقتصادية كلية تضمينية وصديقة للفقراء؛ - تخصيص الموارد والميزانيات انسجاماً مع هذا التوجه؛ - معالجة الأبعاد العالمية للمشكلات (التجارة العالمية، الضغوط على حيز صياغة السياسات الوطنية، إلخ)؛ - إصلاح هيكلي للسياسات الاقتصادية لتحقيق ما يلي: • المزيد من العدالة في الفرص والنتائج؛ • الاستدامة والحفاظ على الطبيعة والتخطيط البعيد المدى؛ • الالتزام بمتطلبات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب. - سياسات وطنية لتمكين المرأة ومساواتها في الحقوق مع الرجل؛ - سياسات تمكينية للشباب؛ - تشريعات حمائية للعاملين تضمن العمل اللائق وتمثيل العمال في آليات صنع السياسات وتمكين المجالس الاقتصادية والاجتماعية وتفعيلها؛ - التكامل الإقليمي في سوق العمل باعتبارها سوقاً إقليمية وتنظيم حركة العمال المهاجرين، لا سيما بين البلدان العربية، وتوفير الحماية الاجتماعية، وتسهيل تحويلات المهاجرين وتقليص كلفتها؛ - بناء وتطوير الشبكات الإقليمية للبنى التحتية في النقل البري
توفير العمل اللائق (الهدفان 1 و8)	**المحور الأول:** الربط بين النمو الاقتصادي والتشغيل هو جزء من توجيه النمو الاقتصادي في خدمة التنمية (الغاية 3 من الهدف 8). من مكوناته دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الغاية 3 من الهدف 8، والغاية 3 من الهدف 9). وتشمل السياسات دعم القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية والأنشطة الإنتاجية الكثيفة الاستخدام للقوى العاملة. **المحور الثاني:** تحقيق العمالة الكاملة، بما في ذلك للنساء والشباب وذوي الإعاقة، على أن يكون عملاً منتجاً ولائقاً من		

مكونات العنقود الأول	السياسات الرئيسية	شروط عامة	سياسات مساعِدة
	حيث العائد والشروط، وإلا فأنه يحيد عن غايته المتمثلة في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية (الغايتان 5 و6 من الهدف 8). **المحور الثالث**: الحماية الاجتماعية للعاملين، بما في ذلك العمال المهاجرون ولا سيما منهم النساء، وجميع الفئات الضعيفة لضمان أن تشمل الحماية الجميع (الغاية 8 من الهدف 8). السياسات المطلوبة هنا ذات طابع تشريعي وعملي (شروط العمل والأجور والرواتب والحماية القانونية)، ولها بعد وطني وإقليمي.		والبحري، وشبكات الكهرباء ومصادر المياه المشتركة؛ - التنويع الاقتصادي، بما في ذلك التصنيع والزراعة، من ضمن تخطيط إقليمي يدعم اقتصادات فرادى البلدان العربية.
النمو المستدام والصديق للبيئة (الهدفان 8 و9)	**المحور الأول**: ضمان مستويات متقدمة من النمو (الغاية 1 من الهدف 8 والغاية 1 من الهدف 10)، بما يعنيه ذلك من التزام بقواعد الأداء والتنظيم الاقتصادي الفعال لتحقيق النمو، وأخذ النمو السكاني في الحسبان لكي يكون النمو حقيقياً. **المحور الثاني**: تعزيز الإنتاجية من خلال سياسات وإجراءات متكاملة تلحظ التنويع الاقتصادي، ومن ضمنه التصنيع وتطوير الزراعة (الغايتان 2 و4 من الهدف 9) لتوسيع قاعدة المشاركين في توليد الثروة وزيادة الإنتاجية، وتوسيع قاعدة المستفيدين على أساس العدالة، وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية التي تضمن زيادة الإنتاجية والاستدامة في الوقت عينه (الغاية 4 من الهدف 8). **المحور الثالث**: البنى التحتية (الغاية 1 من الهدف 9) وهي أساسية لتوفير الخدمات ولتهيئة الأساس المناسب للنمو الاقتصادي والتنمية.		

صيغة إقليمية للعنقود الأول

تم عرض وتحليل مكونات العنقود الأول من منظور وطني؛ ولأن هذا العنقود يحتوي أيضاً على عناصر إقليمية، يمكن صياغته على نحو يجعله يتناول أولويات إقليمية مترابطة. وفي ما يلي، نموذج عن حزمة أهداف وسياسات إقليمية، تحفز النمو المستدام والإنتاجية على المستوى الإقليمي بما يخدم أيضاً الاقتصادات الوطنية.

التكامل الإقليمي، في سلاسل الإنتاج والتبادل، لا سيما في ما يتصل بالتصنيع، والتطوير الزراعي، وشبكات البنى التحتية الإقليمية.

الحماية الاجتماعية للعمالة المهاجرة، وتسهيل وتنظيم تنقلها، وتسهيل تحويلات المهاجرين، وذلك باعتبار سوق العمل العربية سوقاً إقليمية.

خطة إقليمية للبحث والتطوير، لا سيما في مجالات الطاقة والزراعة والصناعات الجديدة من منظور الاستدامة والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمؤسسية المتاحة في بلدان المنطقة.

(ج) أدوات التحليل

الانتقال من التحليل إلى التخطيط ورسم السياسات والتنفيذ السليم والمتكامل عملية معرفية وسياسية وفنية في آن، وينبغي استخدام الأدوات الملائمة لإتمامها. ومن الأدوات التي تستخدمها الإسكوا: التحليل المتعدد المستويات، والتحليل الشبكي، والنمذجة.

وفي ما يلي عرض لهذه الأدوات، مع الإشارة إلى ضرورة استخدامها بشكل نقدي ومتكامل في سياق منهجية شاملة.

الشكل 27- الطابع الكلي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030

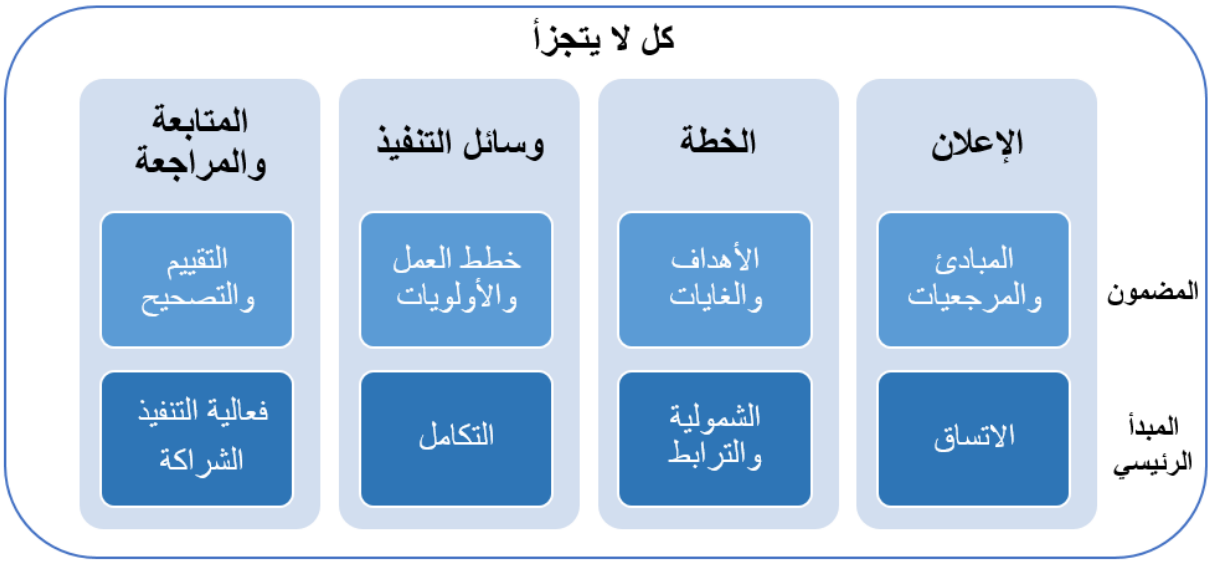

المصدر: فريق إعداد التقرير.

التحليل المتعدد المستويات

التحليل المتعدد المستويات يعمق المعرفة بالخطة ومتطلبات التخطيط والتنفيذ على الصعيد الوطني، وهو يمكّن من الربط بين المستويات المفهومية والسياساتية والعملية أي بين البعدين المعياري والوقائعي في الخطة. ويهدف ذلك إلى ضمان الالتزام بالمبادئ الإجرائية للتخطيط التنموي التي نصت عليها خطة 2030 وهي عدم التجزئة، والاتساق، والترابط، والتكامل، والفعالية؛ واعتماد النهج التحويلي الذي يقضي بمعالجة أسباب المشاكل وعدم الاقتصار على الآثار، والالتزام بمتطلبات الاستدامة وبالغاية الإجمالية للخطة وهي تحقيق تنمية لا تستثني أحداً.

ويستند تحديد صِلات الترابط بين أهداف التنمية المستدامة إلى المفاهيم والمعايير التي صيغت بموجبها هذه الأهداف. ولا يقتصر الأمر على مسح هذه الروابط بل يجب تصنيفها بما يخدم عملية التخطيط ورسم السياسات والتنفيذ. وفي ما يلي عرض لبعض المعايير في تحليل أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة.

الترابط من حيث القوة والقرب من محور الاهتمام: يمكن توزيع الأهداف والغايات إلى حزم يتم تجميعها في نواة شديدة الترابط ضمن دائرة أولى، تحيط بها دائرة ثانية من صلات الترابط المباشرة، ثم دائرة ثالثة من صلات الترابط غير المباشرة. ويمكن على سبيل المثال، تحليل الترابط بين الهدف 5 المتعلق بالمساواة بين الجنسين وأهداف أخرى. يشكل مضمون الهدف والغايات المتصلة به نواة صلبة لا يمكن تجزئتها؛ ويمكن إضافة رابط عضوي مع الهدف 10 المتعلق بالحد من انعدام المساواة داخل البلدان. ويقع تحقيق الهدف 5 في سياق تحقيق مجموعة الأهداف التي تشكل المكوِّن الاجتماعي في خطة 2030 وهي القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق المساواة، وتوفير التعليم والصحة، وإرساء السلام وغيرها، وبالتالي الروابط مباشرة بين هذه المكونات والهدف 5. ويقع الكل ضمن دائرة أوسع هي مجمل خطة 2030 التي تشكل دائرة الترابط العام وغير المباشر.

الترابط من حيث النتيجة المشتركة: هنا ليس الترابط ثنائياً تآزرياً بين هدفين بل هو ترابط ناجم عن الاشتراك في تحقيق نتيجة مشتركة. على سبيل المثال، الترابط بين الهدف 8 (تحقيق النمو الاقتصادي التضميني) والهدف 1 (القضاء على الفقر) ترابط ثنائي مباشر. أما الترابط بين الهدف 8 والهدف 11 (أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة) فهو ترابط يقوم على تحقيق غاية مشتركة. وبهذا المعنى يمكن أن يكون الترابط بين هدفين أو أكثر:

- ترابطاً سببياً؛
- ترافقاً بصفتهما نتيجتين لسبب مشترك تتطوران بالتوازي وإن بتفاعل محدود بينهما؛

- ترافقاً بصفتهما مكونين لهدف مستقبلي واحد (مثلاً: التعليم المنخفض واكتظاظ مكان السكن، هي من الخصائص المصاحبة للفقر ومن مكونات خطط مكافحة الفقر في الوقت عينه)؛
- تلازماً بين بعدين متولدين عن دينامية واحدة (الفقر واللامساواة متولدان عن دينامية استقطاب الثروة).

وجهة الترابط: بعكس الترابط الإيجابي الذي يعني تآزر الأهداف في تحقيق النتائج، يكون الترابط سلبياً بمعنى إعاقة تحقيق هدف آخر، حيث (مثلاً) يتوقف تحقيق الهدف 1 على تحقيق الهدف 2 (أو العكس)، أو (مثلاً) عدم تحقيق الهدف 1 يعيق تحقيق الهدف 2. ولذلك فإن تحديد الروابط السلبية مسألة حاسمة في المرحلة المتقدمة من رسم السياسات حيث يجب تحديد الأولويات وتخصيص الموارد. وقد أعد المجلس الدولي للعلوم أداة لتحديد طبيعة التفاعل (سلبي أو إيجابي) بين الأهداف وفق درجات من الترابط، تتراوح بين التلازم (الحد الأقصى للتفاعل/الترابط الإيجابي)، والتعطيل (الحد الأقصى للتفاعل/الترابط السلبي). ويمكن أن يكون الترابط بين هدفين أو أكثر وفق الدرجات التالية: محايد (ليس له أثر مباشر)، إيجابي (ترابط مساعِد، أو معزِّز، أو متلازم)، وسلبي (ترابط مقيِّد، له أثر معاكس، أو له أثر معطِّل أو لاغٍ).

ولا بد من الإشارة إلى أن اتخاذ الخيارات الإنمائية استناداً إلى تحليل الترابط بين الأهداف قد يدفع إلى المفاضلة بين الأهداف. والمفاضلة بالمعنى الحرفي لا تنطبق على أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، المصممة انطلاقاً من مبدأ الوحدة الكلية وعدم التجزئة بين الأهداف، والمترابطة إيجاباً بالضرورة لأنها تخدم غاية نهائية واحدة هي تحقيق تنمية لا تستثني أحداً وتحافظ على الكوكب. ولكن على المستوى الوطني، قد يكون لسياسة أو تدخل ما آثار إيجابية على تحقيق هدف أو غاية محددة، وآثار سلبية على تحقيق هدف أو غاية أخرى، وقد تكون معيقة لتحقيق التنمية بشكل عام. وتحديد الأولويات على المستوى الوطني تمليه الإمكانيات المتوفرة فيتم اختيار المداخل التي تسمح بتحقيق أفضل النتائج. ولذلك فإن المفاضلة على الصعيد الوطني تنبع من الحاجة إلى ترتيب الأولويات بما يتناسب مع الواقع لرسم السياسات وتحديد التدخلات وتخصيص الموارد على النحو الأمثل وفق نهج يراعي الظروف المحلية وفي الوقت نفسه يتسق مع الوجهة العامة لخطة التنمية العالمية.

التحليل الشبكي

يهدف التحليل الشبكي إلى تحديد الترابط الإحصائي بين الأهداف الإنمائية السابقة، من خلال رصد الترابط بين المؤشرات المعبرة عنها، وتحديد شدتها ووجهتها، بما يساعد على تقييم فعالية السياسات المتبعة خلال الفترة السابقة. ويُفضَّل رصد صلات الترابط في المؤشرات المتاحة فعلياً في البلد المعني، وعلى فترة زمنية محددة وطويلة بالقدر الكافي لإتاحة المزيد من الدقة في النتائج.

أداة في سياق تحليلي

يتيح استخدام برمجيات التحليل الشبكي رسم مخططات بصرية بسيطة نسبياً تظهر الترابط وشدته ووجهته بشكل مفهوم. وهذا الترابط هو ترابط إحصائي فقط وليس ترابطاً سببياً بالضرورة. ويقضي التحليل الشبكي باتباع سياق متكامل يشمل الخطوات التالية:

- وضع تصور عام للهدف المطلوب؛
- إعداد قائمة موسعة من المؤشرات الإحصائية المتاحة في البلد المعني على امتداد فترة زمنية كافية، مع استبعاد المؤشرات التي لا تتوفر لها بيانات متعددة لأكثر من سنة، والبيانات غير القابلة للمقارنة بسبب اختلاف المنهجيات أو أي سبب آخر؛
- إجراء تحليل إحصائي لقائمة المؤشرات؛
- إجراء تحليل أولي لنتائج تحليل المؤشرات الإحصائية، وتحليل صلات الترابط الإحصائي التي تم اكتشافها، والسعي لاكتشاف روابط سببية من خلال الاستعانة بمعطيات إضافية؛
- وضع إطار نظري أكثر دقة لما هو مطلوب، وبناء عليه تعديل قائمة المؤشرات المعتمدة؛
- إجراء تحليل إحصائي شبكي للقائمة المعدلة؛
- تحليل النتائج الجديدة ومقارنتها مع مصادر أخرى وصياغة النتائج النهائية.

أشكال الترابط

تحليل الصورة البصرية لصلات الترابط وشدتها التي يمكن الحصول عليها بتطبيق برمجيات التحليل الشبكي للمؤشرات، يظهر الأشكال التالية من الترابط:

- وجود رابط أو عدم وجود رابط بين مؤشرين؛
- المؤشرات التي تقع في محور الترابط مع عدد من المؤشرات (أي في مركز الترابط) والمؤشرات التي تقع على الطرف؛
- المؤشرات المتعددة الترابط (عدد المؤشرات التي يرتبط بها كل مؤشر)؛
- الترابط العنقودي للمؤشرات، بحسب العنقود الأول أو الثاني أو الثالث (وهي حزمات الأهداف التي حددتها الإسكوا)؛
- وجهة الترابط (ترابط إيجابي أو سلبي).

الصعوبات الفنية

أيّ خلل فني هام في البيانات، التي هي أساس التحليل الشبكي، يسفر عن نتائج مشوهة تعطل القدرة على تحديد أوجه الترابط الحقيقية ووجهتها. وأبرز الصعوبات الفنية التي تعيق استخدام التحليل الشبكي أو تشوه نتائجه هي التالية:

- عدم توفر سلاسل بيانات متسقة لفترات زمنية طويلة؛
- النقص في البيانات في مجالات محددة وحاسمة للسياسات التنموية؛
- عدم دقة البيانات أو عدم صحتها؛
- عدم تطابق البيانات الوطنية مع البيانات الدولية.

تمرين تطبيقي

أجرت الإسكوا تمريناً تطبيقياً لإحدى برمجيات التحليل الشبكي (البسيطة نسبياً) على قائمة مؤشرات حقيقية قريبة من حالة البلدان العربية ذات المستوى المتوسط في التنمية. وكانت قائمة المؤشرات المستخدمة في هذا التمرين محدودة ولا تشمل عدداً من المؤشرات الهامة لعدم وجود معلومات كافية عنها صالحة للاستخدام في التمرين، لذلك فإن النتائج توضيحية لا أكثر، ولكنها كافية لإظهار فائدة هذه الأداة ونوع النتائج التي يمكن أن تسفر عنها. وفي ما يلي عرض للأشكال البيانية التي تم التوصل إليها، مع شرح معناها العام.

في هذا المثال، تبين أن حالات الترابط الإيجابي بين المؤشرات أكثر من حالات الترابط السلبي، فمقابل كل 3 حالات من الترابط الإيجابي (في المتوسط) كان هناك 1.5 حالة ترابط سلبي. وهذا يسهل تصميم سياسات متآزرة لتحقيق النتائج التنموية.

ويبين الشكل 27 مجمل صلات الترابط، فيما يبين الشكل 28 الترابط الإيجابي الذي يدل على إمكانية التآزر، والشكل 29 الترابط السلبي الذي يشير إلى الحاجة إلى القيام بمفاضلات.

الشكل 28- مجمل صِلات الترابط

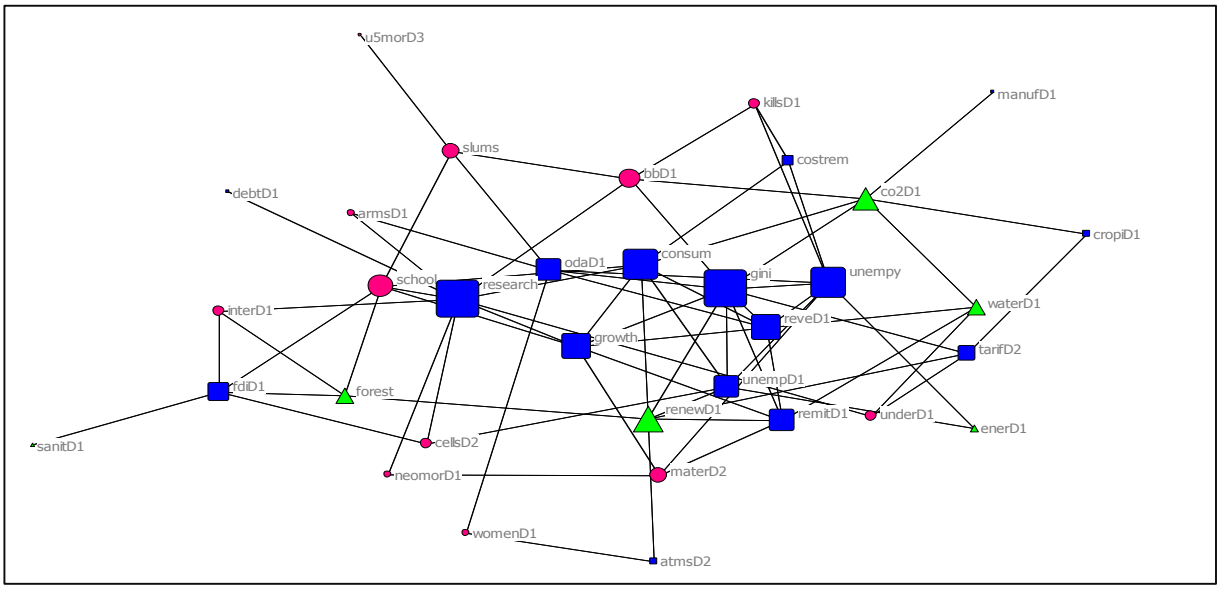

الشكل 29- الترابط الإيجابي

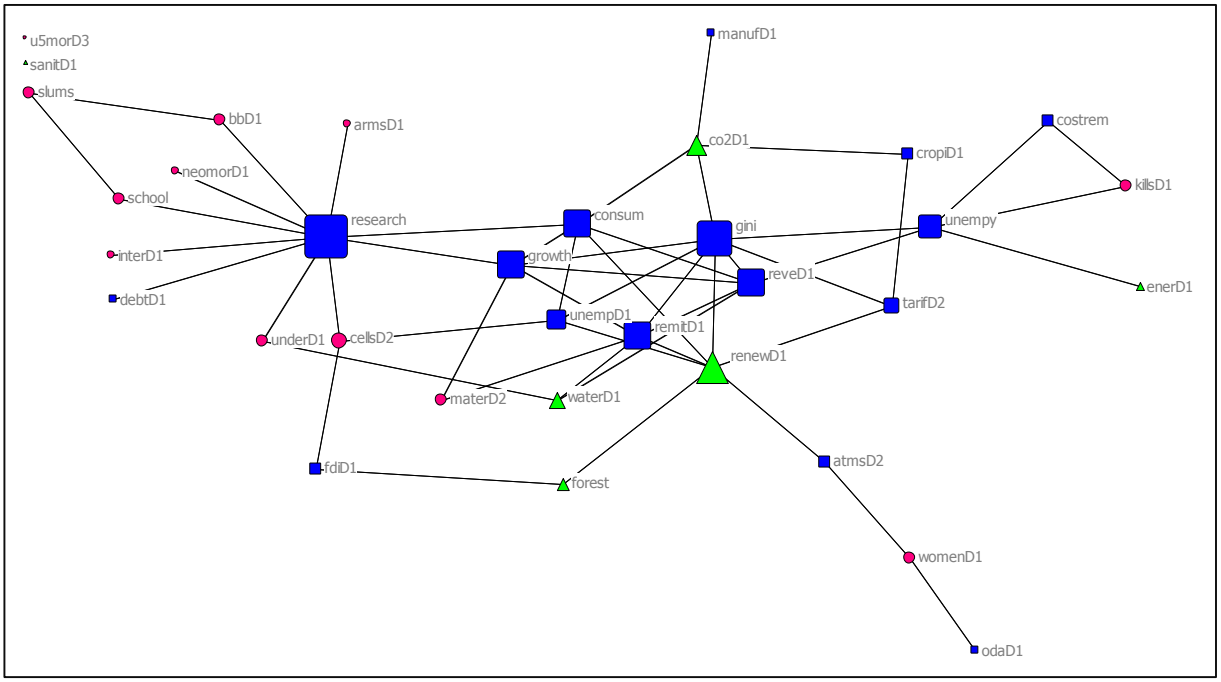

الشكل 30- الترابط السلبي

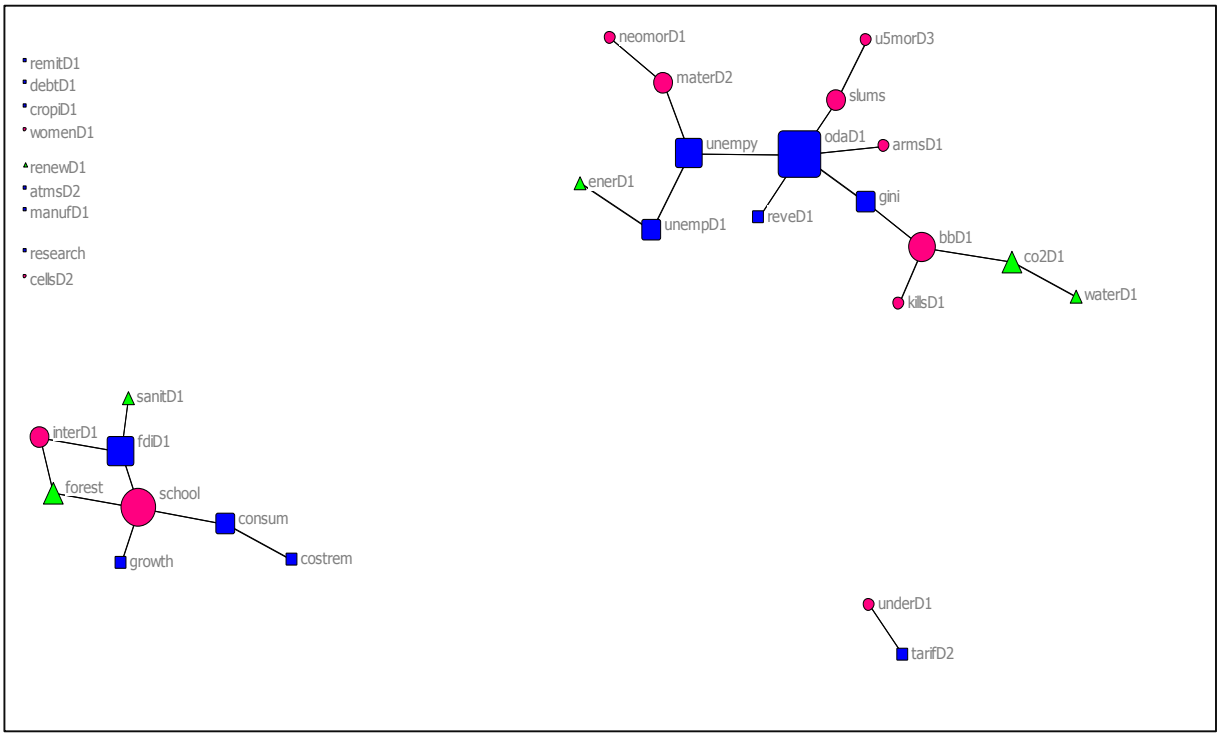

المصدر: فريق إعداد التقرير.

خلاصة التحليل بالنسبة للبلد المعني بهذا التمرين، اكتشاف حزمة من المؤشرات (وبالتالي القضايا والسياسات) التي تشكل مركز الترابط، وهي بالدرجة الأولى قضايا اقتصادية تدور حولها مجموعة قضايا اجتماعية ثم بيئية. وتتكون نواة هذه الحزمة من ستة مؤشرات هي: نمو استهلاك الأسرة، ونمو الناتج المحلي، والتشغيل، وحجم تحويلات العاملين في الخارج، وحجم عائدات الدولة، ومستوى المساواة/اللامساواة مقاساً بمعامل جيني.

وفي حين تقع المساواة في مركز الترابط الإيجابي (الشكل 29)، تقع المساعدات الخارجية في مركز الترابط السلبي، وهذا يعني أن انخفاض المساعدات الخارجية للبلد المعني بهذا المثال، يفرض القيام بمفاضلات تنتج عنها آثار سلبية على مؤشرات البطالة ووفيات الأطفال والأمهات ونسبة السكان في العشوائيات، إلخ (الشكل 30).

التحليل الشبكي أداة مفيدة في سياق التحليل العام بغرض تحديد الأولويات والخيارات التنموية، ويجب توفير كل الشروط الفنية لاستخدامه على نحو عملي، علماً بأنه يقتصر على تظهير الروابط الإحصائية وخصائصها، وهو أحد مدخلات التحليل السببي والتحليل المتقدم لأوجه الترابط. والإسكوا بصدد بلورة هذه الأداة من الناحية الفنية لوضعها في خدمة صانعي السياسات.

النمذجة

النمذجة، كسائر الأدوات الأخرى، ينبغي استخدامها في سياق التحليل العام وبالتلازم مع وسائل وأدوات أخرى ضمن منهجية أوسع. تُستخدم أدوات النمذجة الكمية في المراحل الأخيرة من التخطيط وفي سياق وضع الخطط التنفيذية، لا سيما لدى تخصيص الموارد لمختلف التدخلات ووفق جدول زمني يرتبط بالميزانية السنوية أو الخطط الثلاثية أو الخمسية، أو الرؤى البعيدة المدى. وعلى غرار التحليل الشبكي الذي يستند إلى البيانات الإحصائية، تتوقف دقة نتائج النمذجة على ما يلي:

1- الاستخدام السليم للنمذجة ضمن حدود قدرتها الموضوعية.

2- مدى دقة أو صحة الفرضيات الابتدائية المدمجة في أصل النموذج.

3- مدى شمولية ودقة البيانات المتوفرة للنموذج.

4- الفترة الزمنية التي تغطيها سلاسل البيانات (فكلما كانت طويلة والبيانات دورية ومتسقة، زادت قدرة النموذج على التوقع).

5- تدقيق نتائج النموذج بناء على نتائج الدراسات والأدوات المعرفية الأخرى.

أثناء الفترة السابقة التي جرى فيها العمل على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، صُممت أدوات نمذجة من هذا النوع من أجل حساب كلفة تحقيق تلك الأهداف. والدول العربية بشكل عام تستخدم نماذج اقتصادية للتخطيط الوطني. وبعد اعتماد خطة 2030 في أيلول/سبتمبر 2015، عملت جهات عدة على إعداد نماذج وبرمجيات من هذا النوع لتسهيل عملية تكييف خطط التنمية المستدامة الوطنية وتخصيص الموارد. ومن هذه الجهات معهد الألفية في واشنطن (Millennium Institute) الذي أنتج ما أسماه "النموذج المتكامل لأهداف التنمية المستدامة" (Integrated Model for SDGs – iSDGs)[84] ويشمل الأهداف السبعة عشر و78 مؤشراً، لقياس الأثر المتبادل لخيارات السياسات والتدخلات بشكل شامل. في هذا النموذج، يجري تحليل الإنجاز وفق سيناريو الأساس (العمل كالمعتاد) وسيناريو الخطة الوطنية للبلد المعني، والسيناريو الذي يمكن اشتقاقه من خلال النموذج. ويتيح النموذج لأصحاب القرار اختيار ما يلائم من قائمة من التدخلات في كل هدف، وحساب النتائج على مجمل الأهداف.

الإسكوا، من جهتها، طورت نموذجاً استناداً إلى خبرتها في التعامل مع قضايا التخطيط التنموي في البلدان العربية، وكيَّفته على نحو يسمح باستخدامه كأداة نمذجة كمية وتوقُّع متسقبلي، تساعد في تخصيص الموارد وتنسيق السياسات والتدخلات في ضوء نمط ومستوى وأثر التفاعل السلبي أو الإيجابي بين نتائجها المتوقعة. هذه الأداة تستند إلى نموذج التوازن العام القابل للحوسبة (computable general equilibrium model-CGE)[85]، ويتم بواسطتها ربط أهداف التنمية المستدامة بعضها ببعض وبمتغيرات اقتصادية ومالية وبيئية واجتماعية مختلفة، مع أخذ هيكلية الاقتصاد في الاعتبار.

وتسمح هذه الأداة لصانعي السياسات بتقييم تأثير السياسات العامة على كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، لأنها

تظهر الآثار الإيجابية للسياسات على بعض الأهداف، وتداعياتها السلبية على البعض الآخر.

يقسِّم نموذج التوازن العام القابل للحوسبة الأهداف إلى الفئات التالية:

- أهداف تُحدَّد بناء على عوامل داخلية يمكن السيطرة عليها مباشرة من قبل صانعي السياسات، ويمكن أن تؤثر على بقية قطاعات الاقتصاد مثل الميزانية المخصصة للصحة والتعليم، والحوكمة، والإعانات، وما إلى ذلك؛

- أهداف تُحدَّد بناء على عوامل داخلية لا يمكن السيطرة عليها مباشرة من قبل صانعي السياسات، ولكن مع ذلك يمكن أن تتأثر بالمعايير والمتغيرات التي هي تحت سيطرتهم وأن تؤثر على بقية قطاعات الاقتصاد؛

- أهداف تُحدَّد بناء على عوامل خارجية لا يمكن السيطرة عليها مباشرة من قبل صانعي السياسات، ولكن يمكن أن تؤثر على بقية قطاعات الاقتصاد؛

وعندما يكون لبعض الأهداف أثر سلبي معطِّل لأهداف أخرى، يضطر صانعو السياسات إلى المفاضلة بين الأهداف. ونتيجة لذلك، يمكن لصانعي السياسات استخدام نموذج التوازن العام القابل للحوسبة لاتخاذ القرار الأمثل بشأن حُزم أهداف التنمية المستدامة التي تسمح بالوصول إلى الهدف بتقييم أثر كل تغيير، على النتيجة النهائية.

3- دور الإسكوا

ساهمت الإسكوا بفعالية في مسار التحضير لخطة 2030 على مختلف المستويات، وكانت قد عملت مع باقي منظمات الأمم المتحدة على تقديم الدعم الفني والسياساتي للدول الأعضاء طوال فترة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وفور صدور أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2015، تفاعلت الإسكوا مع الخطة الجديدة، وبادرت إلى إعداد مساهمات وأنشطة ومواد معرفية متلائمة مع هذه الخطة وتراعي في الوقت نفسه خصائص المنطقة العربية، من أجل استيعاب الخطة ومتطلباتها، وتكييفها بحسب الأوضاع الإقليمية والوطنية، وتقديم الدعم الفني الملائم والفعال للدول الأعضاء. ومما أنتجته الإسكوا في هذا الصدد:

- مواد معرفية تتعلق بالجانب المفهومي المعياري؛
- منهجيات متقدمة لتكييف الخطة العالمية وطنياً وإقليمياً؛
- وسائل وأدوات تحليلية مركبة ومتعددة المستويات؛
- مواد تدريبية وأدلة ومنتجات أخرى لبناء القدرات؛
- أوراق عمل حول جوانب مختلفة من الخطة (اقتصادية، اجتماعية، بيئية، وغيرها)، وأوراق متخصصة بدور مختلف الفاعلين (حكومات، مجتمع مدني)؛
- أدوات فنية لرصد صلات الترابط، ومنها أدوات التحليل المنطقي والشبكي؛
- أدوات فنية للنمذجة الرياضية والتوقع المستقبلي.

ونظمت الإسكوا عدداً من ورشات العمل واجتماعات الخبراء ودورات التدريب، بالإضافة إلى ثلاث دورات للمنتدى العربي للتنمية المستدامة. وستواصل تنظيم الدورات السنوية للمنتدى وأنشطة أخرى، إلى جانب مشاركتها في المنتديات الوطنية والإقليمية والعالمية حين يمكن ذلك. كما ستواكب آخر الإنتاجات المعرفية والعملية ذات الصلة على المستوى العالمي.

وستواصل الإسكوا تعزيز دورها ومهامها في هذا المجال، وتعمل على تطوير الأدوات التي تحتاج إليها الدول الأعضاء من أجل تكييف الخطة العالمية للتنمية وإنتاج خطط وطنية مستجيبة لمتطلبات الاستدامة والمساواة، لتحقيق تنمية بشرية مستدامة تشمل الجميع دون استثناء.

المرفق الأول

المؤشرات الإقليمية للسكان والتنمية(*)
(مسودة)

1- (1-2-1) نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، بحسب الجنس والعمر

2- (1-أ-2) نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) من إجمالي الإنفاق العام

3- (1-1-3) معدل الوفيات النفاسية

4- (2-1-3) نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة

5- (1-2-3) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

6- (2-2-3) معدل وفيات الرضع

7- (1-7-3) نسبة النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) اللاتي لُبِّيت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة

8- (2-7-3) معدل ولادات المراهقات

9- (1-ج-3) معدل كثافة الأخصائيين الصحيين وتوزيعهم

10- (1-3-4) معدل مشاركة الشباب في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الإثني عشر شهراً الماضية، بحسب الجنس

11- (1-6-4) النسبة المئوية للسكان في فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتاً من الكفاءة في تصنيفات وظيفية تتناول الأمية والمهارات الحسابية حسب الجنس

12- (1-أ-4) نسبة المدارس التي تحصل على الطاقة الكهربائية، والإنترنت، وأجهزة كمبيوتر، إلخ

13- (1-2-5) نسبة النساء والفتيات (15 سنة فما فوق) اللاتي تعرضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي من:

- زوج حالي أو سابق
- أحد أقاربها أو أقارب الزوج

14- (1-3-5) نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة واللاتي تزوجن قبل أن يبلغن 18 سنة

15- (1-5-5) عدد النساء اللائي يشغلن مقاعد في البرلمانات الوطنية (من إجمالي العدد الكلي)

16- (1-ج-5) نسبة البلدان العربية التي لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

17- (1-6-5) نسبة النساء (اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15-19 سنة) ويتخذن القرارات الجنسية والإنجابية الخاصة بهن

(*) وضعها الفريق الإقليمي حول مؤشرات السكان والتنمية، استناداً إلى أجندة السكان والتنمية لما بعد 2014، في إطار مؤشرات التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية (الاجتماع الأول للفريق، القاهرة، 11-12 أيار/مايو 2016).

18- (2-6-5) عدد البلدان التي لديها قوانين ولوائح تضمن للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15-49 سنة الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والمعلومات والتعليم

19- (1-1-6) نسبة السكان المستفيدين من خدمات مياه الشرب

20- (1-2-6) نسبة توفر خدمات الصرف الصحي

21- (1-1-7) نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء

22- (2-5-8) معدلات البطالة بحسب الجنس والعمر

23- (1-6-8) نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و17 سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب

24- (1-7-8) النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و17 سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال وعددهم، بحسب الجنس والعمر

25- (1-5-9) نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي

26- (1-ج-9) نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التكنولوجيا

27- (1-3-10) نسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصياً لممارسات تمييزية أو تحرش خلال الإثني عشر شهراً السابقة بناء على خلفيات تمييزية محظورة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

28- (1-1-11) نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة

29- (1-2-11) نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المريحة، بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة

30- (1-3-11) نسبة استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني

31- (2-3-11) نسبة المدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تخطيط المناطق الحضرية، ويعمل بانتظام ويُدار بطريقة ديمقراطية

32- (1-10-16) عدد ضحايا القتل العمد لكل 100000 نسمة (بحسب العمر والجنس)

33- (1-5-11) الوفيات المتصلة بالنزاع لكل 100000 نسمة (بحسب العمر والجنس والسبب)

34- (3-7-10) عدد ضحايا الإتجار بالبشر لكل 100000 نسمة (بحسب الجنس والعمل وشكل الاستغلال)

35- (1-9-16) نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سجلت ولاداتهم في قيد السجل المدني (بحسب العمر)

36- (1-3-17) حجم التحويلات المالية (بالدولار الأمريكي) كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي

37- (1-8-17) نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت

38- (2-18-17) عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ، بحسب مصدر التمويل

39- عدد البلدان التي (أ) أجرت تقييماً واحداً على الأقل لتعداد السكان والمساكن في السنوات العشر الماضية؛ و(ب) حققت نسبة 100 في المائة في تسجيل المواليد ونسبة 80 في المائة في تسجيل الوفيات

المرفق الثاني

أهداف التنمية المستدامة

الهدف 1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الهدف 2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الهدف 3- ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

الهدف 4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

الهدف 5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

الهدف 6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

الهدف 7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

الهدف 8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الهدف 9- إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

الهدف 10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الهدف 11- جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الهدف 12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

الهدف 13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره(*)

الهدف 14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الهدف 15- حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

الهدف 16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

الهدف 17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

الهدف 1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

1-1 القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم

2-1 تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030

(*) مع التسليم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغيّر المناخ على الصعيد العالمي.

3-1 استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030

4-1 ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030

5-1 بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030

1-أ كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده

1-ب وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر

الهدف 2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

1-2 القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030

2-2 وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دوليا بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمراضع وكبار السن بحلول عام 2025

3-2 مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والصيادون، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030

4-2 ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030

5-2 الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا، بحلول عام 2020

2-أ زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزّز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا

2-ب منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقاً لتكليف جولة الدوحة الإنمائية

2-ج اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها

الهدف 3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

3-1 خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100000 مولود حي بحلول عام 2030

3-2 وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 1000 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 حالة وفاة في كل 1000 مولود حي

3-3 وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030

3-4 تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام 2030

3-5 تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي مواد الإدمان وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك

3-6 خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام 2020

3-7 ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030

3-8 تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيّدة والفعالة والميسورة التكلفة

3-9 الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة بحلول عام 2030

3-أ تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء

3-ب دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقاً لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية

3-ج زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، زيادة كبيرة

3-د تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية

الهدف 4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

4-1 ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030

4-2 ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030

4-3 ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030

4-4 الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030

5-4 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030

6-4 ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030

7-4 ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030

4-أ بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع

4-ب الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020

4-ج الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030

الهدف 5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

5-1 القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان

5-2 القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال

5-3 القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث

5-4 الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني

5-5 كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة

5-6 ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما

5-أ القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية

5-ب تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة

5-ج اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات

الهدف 6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

6-1 تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030

6-2 تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030

6-3 تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030

6-4 زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030

6-5 تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030

6-6 حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام 2020

6-أ تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030

6-ب دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي

الهدف 7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

7-1 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030

7-2 تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030

7-3 مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030

7-أ تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام 2030

7-ب توسيع نطاق البُنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة، بحلول عام 2030

الهدف 8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

8-1 الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنويا في أقل البلدان نمواً

8-2 تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة

3-8 تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية

4-8 تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجياً، حتى عام 2030، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقا للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة

5-8 تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030

6-8 الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020

7-8 اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025

8-8 حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة

9-8 وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030

10-8 تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها

8-أ زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا

8-ب وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام 2020

الهدف 9- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

1-9 إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة

2-9 تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نمواً

3-9 زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق

4-9 تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقا لقدراتها

5-9 تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير

9-أ تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية

9-ب دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى

9-ج تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام 2020

الهدف 10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

10-1 التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030

10-2 تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030

10-3 ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد

10-4 اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا

10-5 تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات

10-6 ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات

10-7 تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة

10-أ تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية

10-ب تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لخططها وبرامجها الوطنية

10-ج خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030

الهدف 11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

11-1 ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030

11-2 توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030

11-3 تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030

11-4 تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي

5-11 التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030

6-11 الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030

7-11 توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030

11-أ دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية

11-ب العمل بحلول عام 2020، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغيّر المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030

11-ج دعم أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية

الهدف 12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

1-12 تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها

2-12 تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام 2030

3-12 تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام 2030

4-12 تحقيق الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام 2020

5-12 الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030

6-12 تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها

7-12 تعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية

8-12 ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2030

12-أ دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة

12-ب وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات السياحة المستدامة، التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، في التنمية المستدامة

12-ج ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقا للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات

الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة

الهدف 13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

13-1 تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار

13-2 إدماج التدابير المتعلقة بتغيّر المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني

13-3 تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغيّر المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به

13-أ تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنويا بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن

13-ب تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغيّر المناخ في أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة

الهدف 14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

14-1 منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2025

14-2 إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام 2020

14-3 تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات

14-4 تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020

14-5 حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020

14-6 حظر أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك، بحلول عام 2020

14-7 زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030

14-أ زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا

14-ب توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق

14-ج تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداما مستداما عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة 158 من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إلي"

الهدف 15- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

15-1 ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام 2020

15-2 تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام 2020

15-3 مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030

15-4 ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام 2030

15-5 اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام 2020، بحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها

15-6 تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إلى تلك الموارد، على النحو المتفق عليه دوليا

15-7 اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء

15-8 اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام 2020

15-9 إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، بحلول عام 2020

15-أ حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً

15-ب حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات

15-ج تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة

الهدف 16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

16-1 الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان

16-2 إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم

16-3 تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة

16-4 الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030

16-5 الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما

16-6 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات

16-7 ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات

16-8 توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية

16-9 توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030

16-10 كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية

16-أ تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة

16-ب تعزيز إنفاذ القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة

الهدف 17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

الشؤون المالية

17-1 تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات

17-2 قيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين 0.15 و0.20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً؛ ويشجَّع مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم هدف يتمثل في تخصيص 0.20 في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا

17-3 حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية

17-4 مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة

17-5 اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتنفيذها

التكنولوجيا

17-6 تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا

7-17 تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه

8-17 التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بناء القدرات

9-17 تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

التجارة

10-17 إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة

11-17 زيادة صادرات البلدان النامية زيادة كبيرة، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020

12-17 تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات أقل البلدان نمواً شفافة وبسيطة، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق

المسائل العامة

اتساق السياسات والمؤسسات

13-17 تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها

14-17 تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة

15-17 احترام الهامش السياساتي والقيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة

شراكات أصحاب المصلحة المتعددين

16-17 تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية

17-17 تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد

البيانات والرصد والمساءلة

18-17 تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام 2020

19-17 الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمِّل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام 2030

الهوامش

1 اعتمدت الجمعية العامة هذه الخطة بموجب قرارها 1/70 الصادر عن دورتها السبعين في 25 أيلول/سبتمبر 2015 (A/RES/70/1).

2 http://report.post2015hlp.org/digital-report-executive-summary.html.

3 الأمم المتحدة، الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام 2030: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض، تقرير تجميعي مقدم من الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015. A/69/700.

4 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20 "المستقبل الذي نصبو إليه" بموجب القرار 288/66 الصادر عن دورتها السادسة والستين. A/RES/66/288.

5 تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة، 2014. A/68/970.

6 http://www.unep.org/Documents.Multilingual/Default.asp?DocumentID=52.

7 http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/69/313&referer=http://www.un.org/esa/ffd/ffd3/documents.html&Lang=A.

8 صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015. متوفر على: http://www.amf.org.ae/ar/content.

9 تضم القائمة 230 مؤشراً تم التوصل إلى اتفاق عام حولها. ولكن يلاحظ أن العدد الإجمالي للمؤشرات الواردة في الاقتراح الأخير هو 241. وسبب هذا الفرق يعود إلى أن بعض المؤشرات تتكرر تحت هدفين أو ثلاثة أهداف مختلفة، غير أن العدد الفعلي هو 230. للمزيد من المعلومات: http://unstats.un.org/sdgs/indicators/indicators-list.

10 http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/66/288&referer=/english/&Lang=A.

11 http://report.post2015hlp.org/digital-report-executive-summary.html.

12 http://www.un.org/ga/search/viewm_doc.asp?symbol=A/69/700.

13 يمكن الرجوع خصوصاً إلى وثيقة الإسكوا: الأهداف الإنمائية في زمن التحول: نحو تنمية تضمينية شاملة، تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية 2011. متاح على: https://www.unescwa.org/ar/publications/publications-list.

14 الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2015، التقرير العربي للتنمية المستدامة، العدد الأول، E/ESCWA/SDPD/2015/3.

15 http://unstats.un.org/sdgs/indicators/indicators-list.

16 http://www.unece.org/fileadmin/DAM/sustainable-development/Germany_Regional_SDG_Survey.pdf; and https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2016/germany.

17 http://globaldaily.com/11-leading-actions-that-governments-can-take-now-to-begin-implementing-the-sustainable-development-goals/; and https://sdg.guide/chapter-2-preparing-for-implementation-f37f877444ba#.deemmz3fd.

18 المرجع نفسه.

19 https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2016/finland; and http://www.unece.org/fileadmin/DAM/sustainable-development/Finland_Regional_SDG_Survey.pdf.

20 http://cepei.org/wp-content/uploads/2015/10/Getting-ready-for-SDG-implementation-in-Latin-America.pdf.

21 http://globaldaily.com/11-leading-actions-that-governments-can-take-now-to-begin-implementing-the-sustainable-development-goals/; and https://sdg.guide/chapter-2-preparing-for-implementation-f37f877444ba#.deemmz3fd.

22 http://www.publications.parliament.uk/pa/cm201617/cmselect/cmintdev/103/10309.htm.

23 https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/10542Norway%20HLPF%20report.pdf.

24 https://www.unescwa.org/arab-forum-sustainable-development-2016 and https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/arab-forum-sustainable-development-2016-jordan-experience-ar.pdf.

25 ردود الدول الأعضاء على استبيان الإسكوا المرسل في آذار/مارس 2016.

26 المرجع نفسه.

27 استراتيجية التنمية المستدامة - رؤية مصر 2030. متاحة على: http://sdsegypt2030.com/.

28 https://www.unescwa.org/arab-forum-sustainable-development-2016; and https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/arab-forum-sustainable-development-2016-morocco-experience-ar.pdf.

29 رؤية 2030، الخطة العاشرة للتنمية في المملكة العربية السعودية. متاحة على: http://vision2030.gov.sa/ar/node/125.

30 ردود الدول الأعضاء على استبيان الإسكوا المرسل في آذار/مارس 2016.

31 المرجع نفسه.

32 الميثاق متوفر على: http://www.lasportal.org/ar/aboutlas/Pages/Charter.aspx.

33 لمزيد من العلومات يمكن الرجوع إلى وثائق دورات قمتي دمشق والرياض المتوفرة على: http://www.lasportal.org/ar/summits/Pages/default.aspx?Stype=1&imgLib=ArabicSummit&RID=41#tab2.

34 استندت جامعة الدول العربية في هذه المخططات إلى اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي (2001)، واتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربية 2003، اللذين اعتمدتهما الإسكوا.

35 وفي هذا المجال تستند جامعة الدول العربية إلى مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي التي اعتمدتها الإسكوا في عام 2005.

36 جامعة الدول العربية، تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتيها الأولى والثانية (2013). متوفرعلى: http://www.lasportal.org/ar/summits/Pages/default.aspx?Stype=3&imgLib=EcnomicSummit&RID=85#tab6.

37 للمعلومات عن المبادرة، يمكن الرجوع إلى: جامعة الدول العربية، مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية، تقرير التقدم المرحلي الثالث (2011)، ابراهيم عبد الجليل. متوفر على: http://css.escwa.org.lb/sdpd/1545/3rd.pdf.

38 http://fath-news.com/news.php?id=192573.

39 الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2015، التقرير العربي للتنمية المستدامة. مرجع ذكر سابقاً.

40 التفاصيل عن شكل ووظيفة المنتدى العربي للتنمية متوفرة بشكل أوسع في تقرير الإسكوا: *The Institutional Framework of Sustainable Development in the Arab Region: Integrated Planning for the Post-2015* متوفر على: http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/3-Institutions.pdf.

41 لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى: Steven Bernstein, 2013, The Role and Place of the High-Level Political Forum in Strengthening the Global Institutional Framework for Sustainable Development. متوفر على: http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2331Bernstein%20study%20on%20HLPF.pdf.

42 يمكن الرجوع إلى التقارير الإقليمية حول التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الدول العربية، التي تعدها منظومة الأمم المتحدة في المنطقة وجامعة الدول العربية (متوفرة على: http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/MDGs/arab-states/)؛ وتقارير التنمية الإنسانية العربية من عام 2002 إلى عام 2012 التي يعدها المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (متوفرة على: http://www.arab-hdr.org/arabic/about/intro.aspx)؛ والتقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015 الذي شاركت في إعداده جامعة الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة في المنطقة والإسكوا (متوفر على: https://www.unescwa.org/ar/publications/publications-list)؛ وتقرير الإسكوا "مستقبل التنمية في المنطقة العربية: رؤية 2030 (متوفر على: https://www.unescwa.org/ar/publications/publications-list).

43 الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2015، التقرير العربي للتنمية المستدامة. مرجع ذكر سابقاً.

44 يمكن النظر إلى تقريري الإسكوا: مقومات الحكم في البلدان العربية: التحديات في بلدان التحول نحو الديمقراطية (2013)؛ والحوكمة والتحولات المؤسسية في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات (2016، تحت الطبع). متوفران على: https://www.unescwa.org/ar/publications/publications-list.

45 في معظم البلدان العربية، تقع شريحة كبيرة من السكان بين خط الفقر المدقع المحدد عالمياً بـ 1.25 دولار و2.75 دولار في اليوم (على أساس معادل القوة الشرائية لعام 2005). وإذا حُدد خط الفقر عند 2 دولار في اليوم ثم عند 2.75 دولار، ترتفع معدلات الفقر في المنطقة من 4 في المائة إلى 19 في المائة ثم إلى 40 في المائة (المصدر: الإسكوا، مستقبل التنمية في المنطقة العربية: رؤية 2030).

46 الإسكوا، مستقبل التنمية في المنطقة العربية: رؤية 2030. متوفر على: https://www.unescwa.org/ar/publications/publications-list).

47 الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2015، التقرير العربي للتنمية المستدامة. مرجع ذكر سابقاً.

48 المرجع نفسه.

49 الإنفاق الاستهلاكي لأسرة معيشية هو قيمة السلع والخدمات الاستهلاكية التي حازتها أسرة معيشية أو استخدمتها أو دفعت مقابلها عن طريق عمليات شراء نقدية مباشرة أو إنتاج للحساب الخاص أو مقايضة أو كدخل عيني لتلبية احتياجاتها ورغبات أفرادها. والاستهلاك النهائي الفعلي لأسرة معيشية

هو مجموع إنفاقها الاستهلاكي وقيمة السلع والخدمات الاستهلاكية التي حازتها أو استخدمتها عن طريق تحويلات من الحكومة أو من مؤسسات غير هادفة للربح أو من أسر معيشية أخرى.

50 يمكن الاطلاع على توصيات المؤتمر في التقرير الختامي المتوفر على موقع المؤتمر: http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/workshops/2016/Ankara/lod.asp.

51 يمكن الرجوع إلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة A/69/62 المقدم إلى الجمعية العامة في شباط/فبراير 2014 والذي يستعرض ما تحقق في تنفيذ برنامج عمل السكان والتنمية بعد عشرين عاماً على اعتماده في عام 1994 ويحدد إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد 2014. متوفر على: http://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/framework_of_actions_for_the_follow-up_to_the_programme_of_action_of_the_icpd_beyond_2014_-_arabic_0.pdf.

52 حددت خطة 2030 هذه النسبة في الغاية 1 من الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة، التي نصت على: "الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً". وقد استخدمت بعض المنظمات الدولية والبلدان هذه النسبة بشكل روتيني عند تصميم استراتيجياته الاقتصادية (بما في ذلك الأرجنتين والنيجر وأوغندا)، بناءً على "قاعدة الـ 70"، وهي أن بلداً ينمو بنسبة 7 في المائة سيستغرق عشر سنوات لمضاعفة دخله. وفي الواقع من النادر جداً تحقيق النمو بنسبة 7 في المائة.

53 قاعدة بيانات البنك الدولي. http://databank.worldbank.org/datat/databases.aspx.

54 قاعدة بيانات البنك الدولي.

55 World Bank, 2015. From Billions to Trillions-MDB Contributions to Financing for Development. Available from http://documents.worldbank.org/curated/en/602761467999349576/From-billions-to-trillions-MDB-contributions-to-financing-for-development.

56 International Monetary Fund, 2016. Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia. Available from http://www.inf.org/external/pubs/ft/reo/2016/mcd/mreo0416.htm.

57 الإسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2014-2015. E/ESCWA/EDID/2015/2.

58 ActionAid International, 2014. The Elephant in the Room- How to Finance our Future. Available from https://www.ms.dk/sites/default/files/udgivelser/elephant_in_the_room_2014.pdf.

59 Global Financial Integrity, Global Illicit Financial Flows 2015. Available from www.gfintegrity.org/reports.

60 الإسكوا، 2015، تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية. متوفر على: http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/1-Ficancing.pdf.

61 صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015. متوفر على: http://www.amf.org.ae/ar.

62 الإسكوا، 2015، تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية. مرجع ذكر سابقاً.

63 الإسكوا، 2014، التكامل العربي سبيلاً لنهضة إنسانية (E/ESCWA/OES/2013/3).

64 تستخدم الإسكوا تعبير السكان المهاجرين بدلاً من العمال المهاجرين. فالعمال المهاجرون هم مجموعة فرعية من السكان المهاجرين الذين يشكلون فئة أوسع تتضمن العمال المهاجرين غير النظاميين واللاجئين وغيرهم. يمكن الرجوع إلى إصدار الإسكوا "تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيّرة". متوفر على: https:www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/l1500270_1.pdf.

65 هجرة العمالة هي عملية معقدة ذات أهمية كبيرة سواء للحكومات المضيفة التي تنظم دخول وعمل الوافدين، أو للحكومات المصدرة للعمالة التي تسعى إلى حماية مواطنيها في الخارج. ومن شأن تخفيض تكلفة هذه العملية وتحسين الحماية للعمال أن يسهّل وضع سياسات تربط مواضيع الهجرة بالتنمية بشكل أكثر فعالية لكافة الأطراف المعنية.

66 مجلس الخدمات المالية الإسلامية، التقرير السنوي لاستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية 2015. متوفر على: http://www.ifsb. org/ar_sec03.php.

67 الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2015، التقرير العربي للتنمية المستدامة. مرجع ذكر سابقاً.

68 المرجع نفسه.

69 توافق آراء كوبنهاغن، التوافق بشأن ما بعد 2015. متوفر على: http://www.copenhagenconsensus.com/post-2015-consensus/economist.

70 منظمة التجارة العالمية 2016.

71 Peterson Institute for International Economics, 2013, Payoff from the World Trade Agenda. Available from https://piie.com/publications/papers/hufbauerschott20130422.pdf.

72 الإسكوا، 2016، مستقبل التنمية في المنطقة العربية: رؤية 2030. مرجع ذكر سابقاً.

73 الإسكوا، 2014، التكامل العربي سبيلاً لنهضة إنسانية. مرجع ذكر سابقاً، ص 180-181 و190.

74 European Commission, MedPro, Shallow vs. Deep Integration in the Southern Mediterranean: Scenarios for the region up to 2030. http://www.medpro-foresight.eu/system/files/MEDPRO%20TR%2013%20Ghoneim%20et%20al%20Shallow%20vs%20Deep%20Integration.pdf.

75 المرجع نفسه؛ وقاعدة بيانات مركز التجارة الدولية 2016 /http://www.trademap.org؛ ومركز التجارة الدولية وجامعة الدول العربية، التكامل الإقليمي: فرص للتجارة والتشغيل http://legacy.intracen.org/marketanalysis/docs/Newsletters/LAS-Opportunities_for_Trade_and_Employment_Executive_Summary.pdf.

76 European Commission, MedPro, Shallow vs. Deep Integration in the Southern Mediterranean: Scenarios for the region up to 2030.

77 صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015. مصدر ذكر سابقاً.

78 الإسكوا، 2016، مستقبل التنمية في المنطقة العربية: رؤية 2030. مرجع ذكر سابقاً. ص 80.

79 المرجع نفسه، ص 87.

80 جرى تفصيلها في الفصل 1 من هذا التقرير.

81 http://report.post2015hlp.org/digital-report-executive-summary.html.

82 فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد 2015، المستقبل الذي نريد للجميع، تقرير إلى الأمين العام. متوفر على: http://www.un.org/en/development/desa/policy/untaskteam_undf/unttreport_ar.pdf.

83 مصدر البيانات في هذه الفقرة هو التقرير العربي للتنمية المستدامة، العدد الأول 2015، الذي أعدته الإسكوا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. مرجع ذكر سابقاً.

84 للمعلومات عن هذا النموذج يمكن زيارة الرابطين التاليين: http://www.isdgs.org/؛ و http://www.millennium-institute.org/integrated_planning/tools/SDG/.

85 نموذج التوازن العام القابل للحوسبة هو نوع من النمذجة الاقتصادية التي تستخدم البيانات الاقتصادية الفعلية لتقدير طريقة تفاعل اقتصادٍ ما مع تغيّرات معينة في السياسة أو التكنولوجيا أو غيرها من العوامل الخارجية.